

الدكتورة فؤادة علي

التنمية السياسية في مصر والعالم العربي

الإستراتيجيات / الأهداف - الأولويات

عالم الكتب

التنمية السياحية

في مصر والعالم العربي

الإستراتيجيات - الأهداف - الأولويات

التنمية السياحية

في مَصْرَ والعالم العربي
الإستراتيجيات - الأهداف - الأولويات

الدكتورة فؤادة عبد المنعم البكري

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م

عالم الكتب

نشر - توزيع - طباعة

علامه الكتب

نشر . توزيع . طباعة

❖ الإدارة :

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون : 3924628

فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :

38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 3926401 - 3959534

ص . ب 66 محمد أنريد

الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى

1424 هـ - 2004 م

❖ رقم الإيداع 15990 / 2003

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N

1 - 376 - 232 - 977

❖ المواقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء،

إلى أبناء هذا الجيل
والى أبنائى وشباب مصر والعالم العربى
والمهتمين بالسياحة
أهدى هذا الكتاب

مقدمة

منذ أواخر الخمسينات والستينيات والعالم كافة يتحدث عن التنمية في المحافل وفي المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية حديثا مستفيضا حظى بفضله بالاهتمام وحظى البعض الآخر بالتطبيق والعناية، وفشل الكثير منه، ثم نال الاهتمام التجارب والتطبيقات التي تمت، والمنجزات التي تحققت وفي الثمانينات بدأت المراجعات والانتقادات تتناول الخطط التي تمت والأساليب التي اتبعت لتطبيق التنمية وظهرت الكثير من الثغرات بعد أن وجهت الانتقادات لكي يبدأ الفكر التنموي في التطور والتحول خاصة بعد التغيرات الهامة التي حدثت على العالم كله والمستجدات التي طرأت على الفكر العالمي منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ليبدأ الاهتمام مرة أخرى بالتنمية يثوها ومنحها الجديد الذي يدل على أن التنمية كمفهوم وفكر وممارسة وتطبيق كان دائما في بؤرة اهتمام المفكرين والمخططين والممارسين والساسة وكان محل مناقشة الكثير من المؤتمرات إذا كان الفكر التنموي قد ركز في مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيادة الدخل هي الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى، إلا أن تجارب التنمية في شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادي ليس هو المدخل الصحيح للتنمية. فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلا إذا توفرت لها الأيدي العاملة القادرة والمدرّبة، والتي تمتلك الصحة، القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح، ثم إن كفاءة الإنتاج لا بد أن تضاهيها عدالة في التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات، حتى تدور عملية الإنتاج، الذي يتوقف على التوزيع، ومن هنا تبلور المدخل الثاني للتنمية، وهو المدخل الاجتماعي، الذي يُعنى بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه، وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحتها له من عدالة توزيع الدخل.

ثم انتقل الفكر الإنمائي إلى مرحلة أخرى تتصل بتحقيق الرفاهية، في حدود الممكن والمتاح. فإذا كان الإنسان هو وسيلة التنمية التي ينبغي صيانتها والحفاظ عليها، فينبغي أن يكون هو أيضًا هدفها، الذي يسعى إلى تحقيق أفضل ظروف ممكنة لمعيشته. ومن هنا كان التوجه إلى الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية وغير ذلك الكثير وسُميت هذه المرحلة من تطور الفكر الإنمائي بالتنمية الشاملة بأبعادها الثلاث البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي وبرزت الثقافة كجزء جوهري من حياة الأفراد وأن التنمية يجب أن يكون هدفها الأول منصباً على الإنسان ويجب أن يكون لها بعد ثقافي حيث اقترحت الدول الأعضاء باليونسكو إنشاء عقد عالمي للتنمية الثقافية ومحت الموافقة على ذلك الاقتراح من أعضاء المؤتمر بمدينة مكسيكو الذي عقد عام ١٩٨٢م وتولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانه في ٨ ديسمبر ١٩٨٦م وافتتح العقد رسمياً عام ١٩٨٨م لمدة عشر سنوات انتهت في عام ١٩٩٧م أى قبل فترة قصيرة من بداية الألفية الثالثة للميلاد وكان الهدف من العقد تحقيق هدفين رئيسيين هما :

١- مزيد من التأكيد على البعد الثقافي لعملية التنمية وحفز المهارات الخلاقة والحياة الثقافية بصفة عامة.

٢- إظهار الوعي بالحاجة إلى التجاوب مع التحديات العالمية الكبرى التي تشكل آفاق القرن الواحد والعشرين.

وذلك بعد أن ظهر من نتائج أول عقدين دوليين للتنمية قصور مفهوم التنمية الذي اعتمد أساساً على النمو الكمي والمادي دون الاعتماد على الإبداع الفكري والخلق الخاص، بالإنسان وتركزت خطة عمل العقد على أربعة أهداف رئيسية هي:-

١- مراعاة البعد الثقافي للتنمية.

٢- تأكيد الذاتيات الثقافية.

٣- زيادة المشاركة في الحياة الثقافية.

٤- النهوض بالتعاون الثقافي الدولي.

وهذا التطور في الفكر التنموى يبرز اهتمام المعنيين والساسة والمنظرين والمفكرين بتصحيح مسار التنمية وبقضايا وتجارب التنمية التي تتبعها الدول النامية لتخطى تحلفها ومشكلاتها والتغلب على العقبات التي تحد من انطلاق المجتمعات نحو التطور والعصرية.

لقد ظهرت الكثير من الكتابات والانتقادات، وحورت وتغيرت الشعارات وظهرت مناحى جديدة للتنمية مازال البعض يركز عليها في المؤتمرات واللقاءات العالمية بل إن المشكلات التي باتت تشغل بال الرأي العام العالمى نفسها قد تغيرت بعد التغيرات الهائلة التي حدثت في بداية القرن الحادى والعشرين وبرز قوى وتوجهات جديدة غيرت مسارات وسياسات واستراتيجيات كثير من الدول.

ويتتبع مسار التنمية نستطيع الوصول إلى التنمية السياحية والتنمية البيئية ثم التنمية المستدامة التي وضعت في الاعتبار مؤخرا فقد أثبتت تجارب الدول أن السياحة دعامة أساسية من دعومات التنمية الشاملة ذات الأبعاد المتعددة والمتشابهة الجوانب لاتصالها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية المختلفة ولمساهمتها في تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة التوظيف كذلك مضاعفة مواردها عندما تتمتع البلاد بمميزات خاصة وموارد سياحية وفيرة ولما كان حجر الزاوية في التنمية بوجه عام هو النمو المتوازن لكافة أبعاد التنمية وجوانبها فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق هذا النمو بسبب طبيعتها المركبة والتي تشتمل على صناعات وفيرة وعديدة مثل النقل والإقامة والإنشاءات والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الشاملة هو التنمية المحلية وذلك بالاعتماد على سمات المكان وخصائصه وإبراز تلك الخصائص وتأطيرها والتركيز عليها في جذب السائح المتميز الذى يبحث عن كل جديد وخاص ومميز وبذلك تساهم في خلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية عريقة ومميزة وتساهم في حل مشكلات كثيرة أهمها الكساد وخلق فرص عمل للمواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم للسكان في المجتمعات الجديدة التي تخلقها السياحة.

وتنطلق التنمية السياحية أساساً من تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر من حركة السياحة العالمية، وذلك من خلال الأهداف والسياسات التي تركز على الإمكانيات الطبيعية والحضارية والبشرية.

لقد اهتمت الدول بالتنمية السياحية في العقود الأخيرة للقرن العشرين بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التي اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ نماذجها التنموية والانفلات من التبعية للدول الاستعمارية، ولم يتم الاهتمام بالنشاط السياحي والأنشطة المتعلقة به، كهم من عموم ومسؤوليات الدول منذ بداية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها، بل كان بدء الاهتمام بالسياحة اهتماماً ثقافياً أو ترفيهياً بمجهود فردية غير مخططة وغير رسمية أو مركزية وتم الالتفات للتنمية السياحية كمسئولية وطنية عندما أدركت الدول أهمية السياحة. والعائد الاقتصادي الهام الذي تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة وأصبحت الدول الكبرى تتنافس على الاستحواذ على السائحين وعلى دفع عجلة صناعة السياحة إلى الأمام دفعات قوية.

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقي الصناعات في طبيعة مواردها وفي طبيعة استثمارها فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التي ترتبط بالمكان، وتعتمد في استثماراتها على إقامة المشروعات التي تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية.

كما يؤكد أن السياحة ترتبط بالتنمية المحلية التي تركز على خصائص ومميزات البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمتوفرة في المنطقة، وإبراز خصائص الإقليم ومميزاته بما يحقق له الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل الجاذبة المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها أو استغلالها.

والتنمية السياحية لا تقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات في مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهيئ سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة ويقومون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب ذلك النهوض بالبيئة المحلية حضرياً كانت أم

غير حضرية عن طريق خلق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد يفتقر إليها الإقليم. وإعادة توزيع التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للسكان الذين يتم توظيفهم في المشروعات السياحية الخدمية الجديدة.

كما تعتمد التنمية السياحية على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية وهذا الدور هو من أهم الأدوار والتي يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين والعاملين في المجال السياحي.

وحتى يتحقق العائد المنتظر من السياحة. وتحقق النظرة الطموحة للسياحة التي يرحبها المهتمين بالسياحة، وتصبح البلاد في مقدمة الدول الراسخة في طريق السياحة العالمية وتصبح السياحة من أهم عوامل التنمية ومن أهم مصادرها ومن أهم عوامل القضاء على المشكلات المزمنة وتوفير المزيد من العملات الصعبة كان لابد من قيام الدولة بتدعيم خطط التنمية السياحية وزيادة الحوافز التي تقدمها للمستثمرين بل وتذليل الصعوبات التي تحد من تدفق السياحة إلى البلاد حتى يمكن تحقيق النجاح للخطط وللاستثمار والتنمية السياحية لابد من أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية وأن يتم تحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مع اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية الهامة للتنمية الشاملة وأن تكون صناعة السياحة جزء من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة مع ضرورة قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي. وتحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية والتركيز على التنمية السياحية ودورها في النشاط الاقتصادي وتحديد علاقتها بكافة القطاعات الأخرى بالدولة.

من أجل ذلك تبدو أهمية ضرورة الأخذ بالتخطيط كأسلوب علمي في مجال السياحة ووضع الاستراتيجيات التي تتناسب وإمكانيات وطموحات كل دولة

ومتعتها السياحي ويبدو دور الدولة في تشجيع الاستثمار والتنمية في تحديد خطط العمل لتشجيع الاستثمار السياحي وتكوين أجهزة إدارية وفنية لتنفيذ وتسهيل إقامة المشروعات ووضع التشريعات والقوانين المسيرة والمحفزة على الاستثمار والتنمية إلى جانب اعتماد التمويل اللازم للعمل وإقامة الأجهزة والبنية الأساسية التي تشجع وتسرع تنفيذ المشروعات عن طريق ربط المنطقة المراد تنميتها بالمرافق الأساسية من كهرباء ومياه وغيرها من متطلبات البنية الأساسية مع ضرورة.

❖ تخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات بسعر رمزي يسد على أقساط طويلة الأجل.

❖ وضع الإعفاء الضريبي اعتباراً من تاريخ التشغيل الفعلي وإعفاء التوسعات السياحية لفترات مماثلة.

❖ تحصيل الرسم الجمركي المنخفض على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.

❖ توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العامة بمعرفة الخبراء ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العالمية المتفاوتة مع الهيئة.

❖ إصدار التشريعات والقرارات الهامة داعمة للنشاط السياحي.

❖ إنشاء المجالس السياحية والمراكز الهامة الداعمة للاستثمار السياحي والمشجعة على إجراء البحوث والدراسات المستمرة.

❖ اتباع الاستراتيجيات الملائمة التي تحقق الأهداف الطموحة في مجال السياحة..

لذلك فقد جاء هذا الكتاب لمعالجة كافة هذه الموضوعات التنموية والسياحية وتضمن الكتاب تسع فصول رئيسية تدور حول التنمية من حيث المفاهيم والجوانب والأبعاد والأهداف والعناصر والسمات، وتضمنها الفصل الأول وتضمن الفصل الثاني التنمية السياحية من حيث مكوناتها وعوامل نجاحها وصلتها بالمقومات السياحية والمغريات السياحية وتضمن الفصل الثالث آثار التنمية السياحية المباشرة وغير المباشرة وأنواعها وجوانبها ومتطلباتها، وتضمن الفصل الرابع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على تحقيق التنمية السياحية من حيث

الأدوار والأنواع والمهام التي تقوم بها، أما الفصل الخامس فقد تضمن الاستراتيجيات السياحية من حيث تطور مفهوم الاستراتيجية وتعريفاتها المختلفة ومحاورها وخصائصها وأنواعها وأهدافها بوجه عام ثم أهدافها في مجال السياحة، وتضمن الفصل أيضا تقديم للاستراتيجيات التي تتبع في مجال السياحة مع وضع نماذج وأمثلة لبعض الدول العربية وهي مصر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أما الفصل السادس فقد دار حول التخطيط الاستراتيجي المتبع في مجال السياحة من حيث التعريف والأهمية والعناصر والأهداف والخصائص والمتطلبات والمستويات والعوائق وعوامل نجاح التخطيط الاستراتيجي وتناول الفصل السابع أهم نظريات التنمية والتخلف التي تناولها الباحثون بالعرض والنقد أيضا وما يصلح منها للتطبيق في مجال السياحة، أما الفصل الثامن فقد تناول استراتيجية التنمية المستدامة تلك الاستراتيجيات التي اتجهت إليها الأنظار مؤخرا وناقشتها مؤتمرات اليونسكو ولذلك فقد تناول الفصل هذه الاستراتيجية بشيء من التفصيل مع ربطها بالبيئة والتلوث واستنزاف المصادر الطبيعية، مع عرض التنمية السياحية الملائمة للبيئة، وأبعادها وكيفية تحقيق هذه الاستراتيجية الهامة التي تشير إلى الرشادة من حيث حسن استخدام الموارد والحفاظة على البيئة .

أما الفصل التاسع فقد تضمن دراسة لتجارب الدول في مجال الاستثمار والتنمية السياحية والمتطلبات المحفزة على الاستثمار والتنمية السياحية، وأهمية المناخ الاستثماري المشجع على التنمية ومقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحي في العالم ثم عرض للنماذج التنموية لبعض الدول العربية في مصر، للغرب، سلطنة عمان، مملكة البحرين، الأردن، سوريا، وجهود كل دولة من هذه الدول لتشجيع الاستثمار والتنمية بها وما قامت به من إصدار للقوانين ووضع للتشريعات وإقامة الهياكل أو تسهيل وتيسير للإجراءات الجمركية والتيسيرات الاستيرادية أو تحرير

وتشجيع القطاع الخاص، ووضع الميزانيات ومراقبة الأداء والجودة والتحقق من القيام بالمسؤوليات لدفع التنمية السياحية دفعات قوية للأمام... وأرجو أن يكون هذا الكتاب قد حقق الأهداف التي وضعت من أجله وأن يسد حاجة في المكتبة العربية لمثل تلك المؤلفات التي تجمع بين التنظير العلمي والتجارب المطبقة والتوجهات الحكومية والرؤى المستقبلية.

والله ولي التوفيق

المؤلفة

د. فؤادة البكري

الروضة في أغسطس سنة ٢٠٠٣



التنمية
المفاهيم - السمات - الأهداف

مقدمة:

سيطر مفهوم "التنمية" كما لم يسيطر أى مفهوم آخر على العقل العربى منذ منتصف القرن المنصرم وإلى الآن. والواقع أن هذا المفهوم، باستخداماته الغربية التى استوردناها بدورته يعتبر جديدا على العرب. فمنذ البدايات الأولى لعصر النهضة فى العالم العربى، أثر حملة نابليون على مصر، استخدم المفكرون العرب مفاهيم من نوع "النهضة" و"النهوض" و"الفلاح" و"الصلاح" للدلالة على الرغبة فى التقدم". ومنذ أن استعرنا مفهوم "التنمية" باستخداماته الغربية، كمعامل لخلق مجتمع التقدم، قصرنا استخدام هذا المفهوم على "التنمية الاقتصادية"، قاصدين بها عملية التصنيع و"نقل التكنولوجيا" فى أغلب الأحيان. وظن بعض منا أنه بمجرد أن نحقق مرحلة التصنيع، على الطريقة الغربية - وكان ذلك بمجرد بناء المصانع أو المعامل الكبرى أو المتوسطة - سيتقل المجتمع العربى من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم... وحقيقة الأمر أن التنمية هى أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التى تعتبر جزءاً لا يمكن أن يفصل عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع. ذلك هو المفهوم الشامل، لا الجزئى، الواسع، لمفهوم التنمية، وهو المفهوم الذى أخذ العديد من المفكرين والكتاب الغربيين أنفسهم يدعون له ويؤكدون عليه، بعدما جر مفهوم التنمية فى معناه الجزئى والضيق أزمت ومشكلات كبيرة وعميقة، تفجرت ونفشت فى كل أنحاء العالم العربى.^(١)

لقد مثلت التنمية مطمح الحكومات والشعوب. فقد اكتسبت التنمية دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها، وبخاصة عندما وضعت أدبيات التنمية، ما يسمى بالبلدان "المتقدمة" مقابل البلدان "النامية" وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو لنجاح التنمية فى الأولى وقصورها فى الثانية.^(٢)

(١) عمر الخطيب: مقدمة فى تكنولوجيا التنمية الثقافية العربية: مجلة فكر السنة الثالثة لحدد الخلس مارس سنة ١٩٨٥
(٢) عبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة، وزارة الإعلام بكويت العدد (٩١)، يوليو ١٩٨٥، ص ١١-١٢.

وأصبحت قضية التنمية هى الشغل الشاغل للدول المتخلفة منذ عدة عقود وأعتبر موضوع التنمية وأهدافها وأبعادها والمعوقات التى تقف دون تحقيق هذه الأهداف من أكثر الموضوعات شيوعاً فى الكتابات السوسولوجية والاقتصادية المعاصرة. وبخاصة الكتابات التى تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الإنسانى وفى المجتمعات المتخلفة... وتزايدت أهمية الموضوع بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث بعد أن أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث.

وكان قد حدث التطور لدراسات التنمية منذ فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين كنتيجة لحصول الكثير من المستعمرات على استقلالها السياسى، وبدأ اهتمام هذه المجتمعات بتحرير اقتصادها من قيود التبعية للدول الرأسمالية^(١)

واستمر موضوع التنمية، محل خلاف من حيث التعريف، وأنواع التنمية ووسائلها الممكنة المطلوبة، وكان الاختلاف راجعاً إلى شدة تعقد عوامل التخلف وتباينها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر وأيضاً إلى اختلاف المدارس والمذاهب الفكرية التى يؤمن بها المفكرون والباحثون الذين يتناولون موضوع التنمية، بالإضافة إلى اختلاف تصورات حكام الدول النامية للتنمية وأهدافها ووسائلها.

وهناك بعض التداخل أو التقارب من مصطلح التنمية ومصطلحات أخرى مثل: التغيير والتغير والتطور والتطوير والنمو والتقدم والتمدن... إلخ وإن كان مصطلح التنمية يمكن أن يحتويه، باعتبار التنمية ما هى إلا تغير ثقافى حضارى وإرادى ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذى هو عليه فعلاً إلى الحال الذى ينبغى أن يكون عليه أملاً.^(٢)

وبداية يمكن القول بأن التنمية هى تحسين حياة الفرد فى يومه. وتأمين مستقبله. وتختلف التنمية عن كثير من المفاهيم مثل النمو مثلاً فالتنمية عملية متواصلة

(١) جمال مجدى حسنين، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٨٥ ص ٤٦، ٤٧.

(٢) السيد بخيت محمد، دور الصحافة المصرية فى التنمية الثقافية، رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة القاهرة سنة ١٩٨٩.

مستمرة.. فى حين أن النمو يتوقف عند حد معين.. وعادة ما يكون نموا طبيعيا غير مدفوع أو مقصود واليوم ينظر المفكرون إلى التنمية على أنها عملية شاملة.. تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وإلى أنها أساسا عملية تغيير ثقافى متصلة وواعية وموجهة تتم فى إطار اجتماعى معين وترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة فى دفع هذا التغيير وتوجيهه، وكذلك الانتفاع بنتائجه.. بمعنى أن التنمية لا يميز قصرها على النمو الاقتصادى وحده وإنما يجب أن تشتمل بشكل جوهري على تغيير ثقافى عام وعلى تغيرات عميقة فى البناء الاجتماعى القائم.

المجتمعات النامية:

كانت تسمى بالدول المتخلفة أو المتأخرة لما تعانيه من فقر ومرض وجهل، ثم ابتكر اصطلاح الدول النامية أو الأخذة بأسباب النمو على سبيل المجاملة الدبلوماسية، وخاصة فى مجل المعاملات الدولية وعندما ظهرت تلك الدول إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية وبده حصول معظمها على استقلالها عملت على تحقيق أهدافها التنموية ويربط بعض الباحثين عادة بين انخفاض مستوى الدخل الفردى، والركود الاقتصادى، والافتقار إلى الخبرة العلمية والتقنية والتخطيطية اللازمة للتطور وتخلف تلك الدول.

كما يربط البعض التخلف أيضا بالأوضاع الاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية والصحية وعدم توافر المناخ المناسب لظهور الكفاءات العلمية والفنية، وحتى إذا ظهرت فإنها تهجر إلى البلاد المتقدمة أو الصناعية، فيما يسمى بالاستنزاف العقلى أو هجرة العقول. وفى جميع الأحوال، ينظر إلى العالم النامى على أنه يعاني من أمراض التخلف والتأخر وإذا رجعنا إلى حالة تلك المجتمعات لوجدنا بعض التشابه بينها.

منذ أواخر الخمسينات والستينيات والعالم كافة يتحدث عن التنمية فى المحافل وفى المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية حديثا مستفيضا حظى بعضه بالاهتمام وحظى البعض الآخر بالتطبيق والعناية، وفشل الكثير منه، ثم نال الاهتمام التجارب والتطبيقات التى تمت، والمنتجات التى تحققت وفى الثمانينات بدأت المراجعات والانتقادات تتناول الخطط التى تمت والأساليب التى أتبع لتطبيق التنمية وظهرت

الكثير من الثغرات بعد أو وجهت الانتقادات لكى يبدأ الفكر التنموى فى التطور والتحول خاصة بعد التغيرات الهامة التى حدثت على العالم كله والمستجدات التى طرأت على الفكر العالمى منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين لىبدأ الاهتمام مرة أخرى بالتنمية بثوبها ومنحائها الجديد الذى يدل على أن التنمية كمفهوم وفكر وممارسة وتطبيق كان دائما فى بؤرة اهتمام المفكرين والمخططين والممارسين والساسة وكان عل مناقشة الكثير من المؤتمرات .

من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية إلى التنمية الثقافية والتنمية البشرية:

إذا كان الفكر التنموى قد ركز فى مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيلة الدخل هى الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى، إلا أن تجارب التنمية فى شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادى ليس هو المدخل الصحيح للتنمية. فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلا إذا توفرت لها الأيدى العاملة القادرة والمدرية، والتى تمتلك إلى جانب الصحة القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح، ثم إن كفاءة الإنتاج لا بد أن تضاهيها عدالة فى التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات، حتى تلدور عملية الإنتاج، التى يتوقف على التوزيع، ومن هنا تبلور المدخل الثانى للتنمية، وهو المدخل الاجتماعى، الذى يُعنى بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحتة له من عدالة توزيع الدخل.

ثم انتقل الفكر الإنمائى إلى مرحلة أخرى تتصل بتحقيق الرفاهية، فى حدود الممكن والمتاح. فإذا كان الإنسان هو وسيلة التنمية التى ينبغى صيانتها والحفاظ عليها، فينبغى أن يكون هو أيضاً هدفها، الذى يسعى إلى تحقيق أفضل ظروف ممكنة لمعيشته. ومن هنا كان التوجه إلى تحسين ظروف العمل وتقليص ساعاته وزيادة الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وغير ذلك الكثير. وسُميت هذه المرحلة من تطور الفكر الإنمائى بالتنمية الشاملة. بل إن كثيرا من الباحثين رفضوا استخدام كلمة شاملة فى وصف التنمية، باعتبار أن كلمة التنمية تعنى بذاتها الشمول.

وجاهات المرحلة الأخيرة التى تبلورها التقارير السنوية للتنمية البشرية التى يصدرها "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" ابتداء من عام ١٩٩٠.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ على هذه الحقيقة على النحو التالى^(١):
قد يقل أحياناً إن الدخل بديل للخيارات الإنسانية الأخرى، لأن توافره قد يقضى بممارسة جميع الخيارات (إلى أنه الوسيلة للحصول على الفرص الأخرى) ولكن هذه المقولة غير صحيحة على إطلاقها لعدة أسباب:

فالدخل وسيلة وليس غاية. فقد يُستخدم فى الحصول على دواء ضرورى، أو فى شراء مخدرات. أى أن مستوى الرفاهية يعتمد على استخدام الدخل، وليس على الدخل ذاته، ومن هنا أهمية الفكر والثقافة الذى يوظف الدخل وغيره لذلك.

برزت أهمية الثقافة فى مناقشات المجتمعون فى المنظمات الدولية خاصة اليونسكو حيث ناقش المجتمعون قضية التنمية الثقافية وتأثيرها على كل فرد وكل جماعة وأنها تشكل جزءاً جوهرياً من حياة الأفراد وإن التنمية يجب أن يكون هدفها الأول منصبا على الإنسان ويجب أن يكون لها بعد ثقافى "كما جاء فى التوصية رقم (٢٧).

- واقترحت الدول الأعضاء باليونسكو إنشاء عقد عالمى للتنمية الثقافية (رُمت الموافقة على ذلك الاقتراح من أعضاء المؤتمر فى مدينة مكسيكو الذى عقد عام ١٩٨٢م وتولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانه فى ٨ ديسمبر ١٩٨٦م وافتتح العقد رسمياً عام ١٩٨٨م لمدة عشر سنوات انتهت فى عام ١٩٩٧م أى قبل فترة قصيرة من بداية الألف الثالثة للميلاد وكان العقد يهدف إلى هدفين رئيسيين هما:

١- مزيد من التأكيد على البعد الثقافى لعملية التنمية وحفز المهارات الخلاقة والحيلة الثقافية بصفة عامة.

٢- إظهار الوعى بالحاجة إلى التجاوب مع التحديات العالمية الكبرى التى تشكل آفاق القرن الحادى والعشرين.

وذلك بعد أن ظهر من نتائج أول عقدين دوليين للتنمية قصور مفهوم التنمية الذى اعتمد أساساً على النمو الكمى والمالى دون الاعتماد على الإبداع والخلق الخاص بالإنسان ولذلك تركزت خطة عمل العقد على أربعة أهداف رئيسية هى:-

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الطبعة العربية، مؤسسة الأهرام، القاهرة من ص ٢٠-٢٢.

١- مراعاة البعد الثقافى للتنمية.

٢- تأكيد الذاتيات الثقافية.

٣- زيادة المشاركة فى الحيلة الثقافية.

٤- النهوض بالتعاون الثقافى الدولى.

وهذا التطور فى الفكر التنموى يبرز اهتمام المعنيين والساسة والمنظرين والمفكرين بقضايا وتجارب التنمية التى تتبعها الدول النامية لتخطى تحلفها ومشكلاتها والتغلب على العقبات التى تحد من انطلاق المجتمعات نحو التطور والعصرية.

لقد ظهرت الكثير من الكتابات والانتقادات، وحورت وتغيرت الشعارات وظهرت مناحى جديدة للتنمية مازال البعض يركز عليها فى المؤتمرات والكتابات واللقاءات العالمية بل إن المشكلات التى باتت تشغل بال الرأى العام العالى نفسها قد تغيرت بعد التغيرات الهائلة التى حدثت فى بداية القرن الحالى والعشرين وبرزت قوى وتوجهات جديدة، ويهمنا تتبع مسار التنمية للوصول إلى التنمية السليحة والتنمية البيئية ثم التنمية المستدامة التى وضعت فى الاعتبار مؤخرًا.

تعدد مفاهيم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين، وتبرز أهمية مفهوم التنمية فى تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التطور والإنتاج والتقدم والعصرية.

وعند تتبع التطور التاريخى للتنمية نجد أن مفهوم "التنمية Development" برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره فى عصر الاقتصادى البريطانى البارز "آدم سميث" فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فللصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه فى المجتمع كانا التقدم المادى "Material Progress"، أو التقدم الاقتصادى "Economic progress".

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية فى علم الاقتصاد حيث استخدم

للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التى تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وعرفت التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعى متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادى والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ثم تطور مفهوم التنمية ليرتبط بعدد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التى تسعى لرفع مستوى الثقافة فى المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التى عرفت بأنها حركة اجتماعية هدفها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية ومبادرة المجتمع بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذى يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه فى المجتمع^(١).

ويعتبر مصطلح التنمية قديما من الناحية اللغوية ولكنه يعتبر من الناحية الفلسفية جديدا نسبيا حيث التنمية هى تحقيق قدر معين من غناء الدخل والثروة يصاحبه قدر مناسب ومتواكب من غناء الثقافة والمعرفة وارتقاء بالسلوكيات وبعد هذا الجانب الأول من التنمية أى غناء الدخل والثروة مهمة اقتصادية أما الجانب الثانى وهو غناء الثقافة والمعرفة والارتقاء بالسلوكيات فنستطيع القول أنه مهمة اجتماعية وتربوية.

(١) [Http://www.irchf.org.go/development.htm](http://www.irchf.org.go/development.htm).

وتعنى كلمة التنمية من الناحية اللغوية عملية النمو الطبيعي التى تسير فى مراحل متعددة أو بمعنى آخر التطور فى مراحل متتالية وقد اختلفت الآراء فى تحديد المعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم فعرفت التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والميكانيكية فى المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادى لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

وعرفت التنمية بأنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة فى ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومى وتسير فى اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة الأمر الذى يتطلب عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحى التنمية لمساعدة المجتمع فى إعادة بناء كامله.

والتنمية تركز على تنمية الطاقات البشرية إلى أقصى حد ممكن حتى يمكنها استغلال الموارد غير البشرية بطريقة أفضل محققة كل حاجاتهم وتطلعاتهم فالتنمية عملية اجتماعية وثقافية فى المقام الأول لا يمكن الفصل بين جانبيها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى اللذين يعتبران وجهين لعملة واحدة كل منهما مكمل للآخر حيث لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية دون أن تصاحبها تنمية اجتماعية ثقافية.

مفاهيم للتنمية:

نعرض لأبرز المفاهيم التى قلعت للتنمية وهى:

- التنمية زيادة محسوسة فى الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بمحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة فى التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

والتنمية محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية فى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجلاها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطوة مرسومة وفى ضوء السياسة العامة للمجتمع.

وهى عملية تغير مقصود نحو النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى تحتاجه الدولة.

وهي العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والمعتمة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع الحلى واشتراكه.

- التنمية تعنى نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة مستوى أفضل ومن غط تقليدي إلى غط متقدم كما ونوعا.^(١)

يمرّف جونار ميردال التنمية: بأنها تحرك النظم الاجتماعى بكلّيته إلى الأعلى. كما يعرفها آخرون بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات الموجودة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع.

ولقد فرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادى والتنمية حيث اعتبروا زيادة الدخل القومى دون حدوث تغيرات بنيانية غواء، بينما إذا صاحب هذه الزيادة تغيير فى الهيكل الاقتصادى اعتبرت عملية تنمية ومفهوم التنمية فى هذه الحال أعم وأشمل من مفهوم النمو.

جوانب التنمية وإبعادها:

على ضوء فشل فلسفة التنمية الغربية فى الدول النامية ازدادت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية بدلا من تقلصها وارتفع عدد الفقراء الأميين فى العالم كما لم تلب الخدمات الأساسية فى العالم الثالث متطلبات الحاجات الضرورية للإنسان وتزايد الفقر وانتشرت المجاعات وسوء التغذية ولهذا ساد الاقتناع بأن النموذج الغربى غير مناسب لتحسين ظروف الحياة بالنسبة لغالبية السكان فى العالم الثالث ومن ثم ظهرت الحاجة لمفهوم متعمق للتنمية.

فنحن عندما نتكلم عن التنمية نقصد بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبشرية فالتنمية عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وهذا ما أوضحته الأمم المتحدة بأن القصد من كلمة التنمية هى تلك العملية المتكاملة أى تنمية الظروف المادية للحياة وتنمية الجوانب الروحية سواء بسواء.

(١) - محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، القاهرة دار الفكر العربى ١٩٨٨.

ب- محمد منير حجاب وسحر وهبى: الإعلام والتنمية لشملة، القاهرة، دار الفكر ٢٠٠٠.

ج- سعد الدين إبراهيم: نمو نظرية موسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، المؤتمر العلمى الثاقى للاقتصاديين سنة ٧٧ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.

فالتنمية تعنى معالجة الفقر وتوفير فرص العمل وحقو الأمية وتحقيق العدالة فى توزيع الثروة القومية وضمان الحرية فى التعبير عن الرأى والمشاركة فى صنع القرار فهى عملية مجتمعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدى إلى إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظما فى متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين الجهد والمكافأة ويعمق متطلبات المشاركة ويضمن توفير الاحتياجات الأساسية ويوفر ضمان الأمن والاستقرار الفردى والاجتماعى والقومى.

ولذلك يعرفها البعض بأنها "عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرات المجتمع المعنى وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه. وبهذا فالتنمية هى تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الاقتصادى ومن استبداد المؤسسات التقنية ومن البناء الطبقي غير العادل ومن الاستقلال السياسى ومن الاغتراب الثقافى والنفسى.

ولذلك تتعدد أبعاد التنمية لتشمل جوانب كثيرة هى ما يأتى:

- ١- التنمية الاقتصادية.
- ٢- التنمية الاجتماعية.
- ٣- التنمية البيئية.
- ٤- التنمية الثقافية.
- ٥- التنمية التكنولوجية والعلمية.
- ٦- التنمية السياسية.
- ٧- التنمية البشرية.
- ٨- التنمية السليحية

ولعل التنمية السليحية هى أحدث تلك الأبعاد لما لها من تأثيرات وأبعاد هامة (كما سيأتى).

أنواع التنمية:

والتنمية لها جوانبها المختلفة وأنواعها المتعددة والتي تتمثل فى:

التنمية الاقتصادية:

وهى التى تؤثر على الجانب المالى للتنمية فتهتم بطريقة تحسين واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة فى الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدل أسرع من الزيادة فى السكان. وتشمل على كافة المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والمالية والتجارية.... وغيرها.

والتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة فى الدخل القومى ولا فى متوسط نصيب الفرد وإنما تتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذرى فى هيكل الإنتاج والبنية الاقتصادية للمجتمع أى إحداث تغيير فى الأهمية النسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى وتطوير وسائل وطرق الإنتاج المستخدمة وتغيير أنواع السلع والخدمات وتغيير فى هيكل العمالة كما تتضمن أيضا تغيير الهيكل الاجتماعى والثقافى للأفراد والسلوك الاقتصادى للمؤسسات الاقتصادية فى المجتمع وبما تجدر الإشارة إليه أن التنمية الاقتصادية لا تركز على الجانب الاقتصادى فقط.

بل يتفق الباحثون على أن التنمية الاقتصادية تتضمن ما يلى:

- ١- أنها تتضمن فى نمو الدخل القومى الذى يمثل دليلا جوهريا.
- ٢- تعتمد على جانب غير اقتصادى مثل الاتجاهات والقيم والنظم الاجتماعية والثقافية السائدة.

- ٣- تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فى كل مجتمع بل قد تختلف فى المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى، وهذا ما يجعل هناك استخدام نظريات مختلفة فى تفسير نتائج التنمية الاقتصادية.

٤- أنها تعتمد على متخصصين فى التنمية وفى اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف حيث توجه الأعمال لتحقيق الأهداف.

٥- لا تسير التنمية الاقتصادية بمعدل واحد فقد تنفذ دون توقف أو قد يحدث العكس، أو قد تنفذ ببطء أو تنجرف عن مسارها^(١)

التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية عبارة عن تغيير اجتماعى يلحق بالبناء الاجتماعى للمجتمع ووظائفه بفرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى. وهى عبارة عن عملية نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات فى المجتمع على أساس أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية فوجود الإنسان فى المجتمع يفرض عليه الدخول فى علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع.

فالتنمية الاجتماعية هى تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية تهدف إلى بناء اجتماعى جديد تنبثق عنه علاقات جديدة.

وتقوم التنمية الاجتماعية على عدة عناصر أساسية منها:

- مساهمة الأهالى أنفسهم فى الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة الذاتية بين عناصر المجتمع.
- مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعى والمفهوم الاقتصادى للتنمية.
- التأكد على ضرورة مواكبة التنمية لظروف المجتمع والبيئة.

والتنمية الاجتماعية كما عرفها روجرز وشرام بأنها عملية تغيير مقصود نحو النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى تحتاجه الدولة بما يعنى أنها تشمل نمو العلاقات الاجتماعية حيث إن البيئة الاجتماعية المتخلفة يمكن أن تكون عائقا للتنمية، ويتعلق التخلف بكافة الممارسات التى يمكن أن تقتل الإبداع والانطلاق والمشاركة.

(١) عطية حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا، ط٢ لكريت دار العلم للنشر والتوزيع سنة ١٩٨٥.

لذا فإن التغير الذى تحدثه التنمية يقتضى أن يكون تغيرا بنائيا يؤدى إلى تغيرات جوهرية فى العلاقات الاجتماعية والقيم والمعتقدات والاتجاهات، وتحولا شاملا فى كافة مناشط الحياة والنظم السائدة فى المجتمع، وتغيرا فى أنماط السلوك^(١)

التنمية الثقافية:

إن الثقافة تعبير يشير إلى كل ما يصدر عن الإنسان من إبداع أو إنجاز فكري أو أدبي أو فنى أو علمي وهى حصيلة كل النشاط البشرى والاجتماعى فى مجتمع معين مما يعنى فى نهاية الأمر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة بصرف النظر عن مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره أو تخلفه.

والثقافة تعنى مجموعة النشاطات الخاضعة للتغيرات الاجتماعية والتاريخية وأنماط السلوك لمجموعات اجتماعية محددة يتم نقلها وتداولها عن طريق التربية والتنشئة والتعليم.

والثقافة كما عرفها العالم الإنجليزي إدوارد تايلور تعنى ذلك الكل المعقد الذى يحتوى على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاقيات والقوانين والتقاليد وكل القدرات والمعدات التى يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا فى جماعة .

إن التنمية الثقافية التى تعمق بناء الإنسان ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة، فمن غير الممكن أن تستكمل البنى التحتية دون البنى الفوقية التى تتعلق بالإنسان وثقافته بمعناها المتسع، وتعد التنمية الفوقية شرطا أساسيا لتنمية البنى التحتية حيث يجب أن تتوازى وتزامن معها حتى تحقق التنمية أهدافها المجتمعية.

والتنمية يقصد بها دفع القدرات الإنتاجية لمجتمع ما لتصلح متوازنة ومتجاوبة مع متطلباته وطموحه سواء كانت هذه المتطلبات اقتصادية بحثة كزيادة دخل الفرد مثلا أو

(١) تقارير عن التنمية فى العالم الثالث: ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧ البنك الدولى للإئشاء والتسيير ترجمة وتوزيع الأهرام، القاهرة: سنة ١٩٨٧.

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله: فى التنمية العربية، القاهرة دار المستقبل العربى سنة ١٩٨٨.

اجتماعية كرفع مستوى المرأة وإزالة الظلم التاريخي عنها أو ثقافية بحتة كنشر الفنون والآداب والعلوم أو وطنية كحماية أمن وسلامة البلاد والتكنولوجيا كمفهوم (وليس كسلعة) وهى المقدرة اليدوية والذهنية والإدارية على جعل الإنتاج حقيقة بادية قائمة.^(١)

التنمية البيئية:

أحدثت ثورة الإنسان التكنولوجية نقلة هامة على المستويات المادية للمجتمع الحديث وفى مقابل ذلك أتت إلى الإسراف فى استنزاف الموارد الطبيعية وقد احتلت التنمية البيئية مكانة هامة فى إطار التنمية الشاملة باعتبار أن البيئة تمثل أهم عناصر التنمية وقد أتت ممارسات الإنسان الخاطئة إلى إفقار الحية على سطح الأرض مما أحدث اختلاف فى الموازين الدقيقة للطبيعة وزاد من التصحر نتيجة لإهمال زراعة السهول وإغراق الموارد المائية الطبيعية بالفضلات البشرية وعدم الصناعة مما أدى إلى التلوث الإشعاعى نتيجة للتكنولوجيا التى صنعها الإنسان لتمثل تهديدا دائما له وللحياة ذاتها لذلك تنبه الرعى العالم لأهمية الاهتمام بالتنمية البيئية وطرق المحافظة عليها وأصبحت تسمى التنمية المستمرة وهى التى تتطلب دعما بيئيا على المدى الطويل، وأن تكون ذات جدوى اقتصادية وملائمة اجتماعية وأخلاقية للسكان المحليين. تستلزم وجود إجراءات مبرمجة تسمح بإثراء الثروات الطبيعية محلياً للحفاظ على جدواها وأهميتها وبشكل يؤمن حماية الإرث الطبيعى والثقافى، بما فى ذلك للمناطق المحمية، التى تشكل قوة فاعلة هامة فى التنمية.^{(٢) (٣)}

ومن هنا يتوجب على الدولة المساهمة فى التنمية البيئية بما يحقق ويوفر الغاية المثلى فى الحفاظ على استمرارية الثروات التى تحقق القصد والأهداف.

التنمية السياحية:

وتتم التنمية السياحية عن طريق التركيز على المنتج السيلحى وحسن تقديمه والأخذ بكافة السبل التى تدعم القدرات السياحية الطبيعية وغير الطبيعية والعمل

(١) وزارة الصناعة والتجارة، الأردن اتحاد مجالس البحث العلمى العربىة: الأمانة العامة: العلم والتكنولوجيا والتنمية فى الوطن العربى بغداد سنة ٨٢ مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

(٢) منير حجاب وصحر وسحر وهبى: مرجع سبق ذكره.

(٣) فوز محمد طى: قضايا للتنمية والتحرير الاقتصادية فى العالم الثالث . بيروت.

على الاستفادة منها وذلك بمشاركة المؤسسات الرسمية والخاصة ومن أهدافها العمل بين الجهات العاملة فى السياحة وغيرها وإشراكها فى كافة الفاعليات والحفاظ على المواقع الأثرية وإقامة المنشآت السياحية وفتح الاستثمار وتشجيع التنمية السياحية بمشاركة الجهات الرسمية وغير الرسمية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى التنمية السياحية بإنشاء الفنادق وتطوير الصناعات التقليدية وخلق فرص عمل وتنمية وتشجيع الشباب للعمل فى هذا المجال السياحى ودعم جهوده مع العمل على إحداث التوازن الاجتماعى بين الريف والحضر وكافة المناطق السياحية والأثرية والتراثية وتقديم التسهيلات والتيسيرات كافة.

وعلى أية حال يتفق الباحثون على أن التنمية عملية الزيلة التى تطرأ على الناتج القومى فى فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التى ينتظر إنشاؤها ولم يختلف الباحثون على أن التنمية هى العملية التى تستخدمها الدولة فى استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيلة الدخل القومى الحقيقى وبالتالي زيلة فى متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فهى تنمية الدخل عن طريق الاستثمارات بقصد إحداث بعض التغيرات التى ينتظر من ورائها رفع مستوى الدخل الحقيقى للفرد

لذا تعتبر التنمية الهدف الرئيسى للسياسات الاقتصادية فى أى دولة وهى المخرج من المشكلات الأساسية التى تواجه البلاد من الركود المزمن، ويعتبر موضوع التنمية من أهم الموضوعات التى تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء فى البلاد التى بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو فى البلاد التى لا تزال حديثة النمو، وأهداف التنمية عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة وتحقيق غايات كثيرة هى زيلة الدخل القومى وهو من أهم الأهداف على وجه الإطلاق الذى يتمثل فى الدخل القومى النقدي والسلع والخدمات التى تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة فى خلال فترة زمنية معينة.

ويعد لرفع مستوى المعيشة من أهم الأهداف الملحة التى تسعى التنمية إلى تحقيقها فى كافة البلدان المختلفة والتى تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية ولعل أقرب مقياس

للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل فكلما كان هذا المتوسط مرتفعاً كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته وهو الهدف المنشود الذى تسعى التنمية السياحية إلى تأكيده والمشاركة فى القيام به.

أهداف التنمية:

تعمد الآراء فى تحديد أهداف التنمية ويمكن تلخيصها فيما يلى:

يرى البعض أن أهداف التنمية تركز أساساً على التقدم الاجتماعى والاقتصادى واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشروعات التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة. ويرى أصحاب هذا الرأى أن تنمية المجتمعات تمثل أنسب الوسائل لرفع مستوى المعيشة فى المجتمع على أساس أن مصادر الثروة لا تزال كئنة فى البلاد.

ويرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع باعتبارها جميعاً قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة على أساس أنهم لا يعتبرون التغيير الملقى الهدف النهائى للتنمية. ويلخصون الأهداف الرئيسية للتنمية فيما يلى:

- ١- إخراج المجتمعات المعزولة من عزلتها وجعلها بإشراكها فى عملية التنمية وإعطائها الفرصة لأخذ دورها فى التنمية الشاملة للمجتمع القومى.
 - ٢- تحقيق التماسك الاجتماعى لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.
 - ٣- زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع القومى والولاء الشديد له حيث إن الأفراد فى كثير من المجتمعات التقليدية لا يشعرون إلا بالانتماء لمجتمعاتهم المحلية وجماعاتهم القروية.
 - ٤- تخطيط البرامج لاستثارة أفراد المجتمع نحو التغيير الاجتماعى خاصة فى المجتمعات التقليدية التى تقاوم التغيير والتجديد وتمسك بكل ما هو تقليدى.^(١)
- ويرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التى يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية. وعلى هذا الأساس فهم يؤكدون على المشاركة الشعبية والربط بين التنمية القومية وتنمية المجتمع المحلى ككل.

(١) Von, H.& Roes, M.: Some observation on c., D, Seminar paper, S. p. cours, I.S.S.,
على حسين: التنمية نظرياً وتطبيقياً - الكويت.

ويرى هؤلاء المجتمع كلا متكاملا بحيث أن أى تغير يطرأ على أحد النظم يحدث تغير فى بعض النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى.
ومن هذا يتضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة يمكن تلخيصها فيما يلى:

- أولاً: إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.
- ثانياً: تحقيق التجانس بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.
- ثالثاً: تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حتى لا يظغى جانب على الآخر أثناء تنفيذ مشروعات التنمية^(١).
- رابعاً: إن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلى تهدف أساس إلى البحث عما يمكن عمله لتحسين ظروف المعيشة فى حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلى المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم.
- وفى ذلك كله فى تحرر أفراد المجتمع من المعوقات التقليدية والتكيف بالوسائل الجديدة وتعليمهم كيف يساعدون أنفسهم بالطرق التى تناسبهم. لذلك تتضح الحاجة إلى التعرف على المجتمعات المحلية وخصوصياتها الثقافية.
- خامساً: تهدف التنمية إلى تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها لتحقيق التكامل فى مختلف المجالات، وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة فى مجال التنمية سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل، وتدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية والمالية حتى يمكن تحقيق أهدافها.

(١) عليه حسين: للتنمية نظرياً وتطبيقياً مرجع سابق.

سادساً: تتفق كل من التنمية وتنمية المجتمع المحلى على أن الدراسة القبلية تعتبر هدفاً أساسياً تسعى التنمية لتحقيقه كمرحلة أولى إذ على أساس هذه الدراسة توضع خطط البرامج والمشروعات سواء على المستوى القومى أو المحلى.

وتتفق هذه الأهداف العامة للتنمية فى كثير من المجتمعات، ولكنها قد تختلف بالنسبة للأهداف الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات كما تختلف أيضاً فى المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى. ولكن رغم هذه الاختلافات فهى متفقة على أهداف أساسية. وتعتبر خطة التنمية الصورة الواقعية للأهداف التى يسعى إلى تحقيقها المجتمع فى مختلف المجالات خلال فترة زمنية معينة.

عناصر ومبادئ التنمية:

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص أهم عناصر ومبادئ التنمية فيما يلى:

التنمية عملية ذاتية ومقوماتها موجودة داخل الكيان ذاته.

التنمية عملية ديناميكية جدلية ليست ثابتة.

التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه واحد.

أنها شمولية للكيان كله.

التنمية تعمل على إزاحة كل المعوقات التقنية والمهنية والحيوية التى تحول دون انبثاق الامكانيات من داخل الكيان.

تعمل التنمية على وقف الاستغلال الذى يعوق النمو والانبثاق أو يحد منه أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى أو لإقليم دون آخر.

إن الإنسان هو هدف التنمية وهو فى نفس الوقت وسيلتها للتحقيق ومن هنا ضرورة الاهتمام بالإنسان لتحقيق التنمية وأهدافها.

المقتضيات الأساسية للتنمية:

يقسم (شارل بلهيم) الأهداف المحققة للتنمية إلى نوعين من الأهداف: أهداف نهائية وأهداف وسيطة. أما الأهداف النهائية فهى تتضمن التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعاً، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات الناس المتزايدة

لأقصى إشباع ممكن، وإقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدرته.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف النهائية لابد من تحقيق أهداف وسيطة لأنها شرط تحقيق الأهداف النهائية. وأول هذه الأهداف الوسيطة هو التصنيع إذ يتعلز أحداث تجديد شامل جنزى فى شكل الإنتاج إذا كان الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج يستورد من الخارج.

ومن ثم فإن التصنيع شرطاً ضروريا للتنمية الاقتصادية وسيبقى دائما أول الأهداف الوسيطة على أن يقترن تحقيقه بتطوير الزراعة والتنويع والتجديد فى أساليب الإنتاج وإحلالها محل الأساليب الإنتاجية البدائية. هذا فضلا عن الارتفاع بمستوى إنتاجية العمل فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى. غير أن تحقيق هذه الأهداف النهائية وما يلحق بها من وسائل لا يتيسر إلا باستكمال بعض المقترضات الأساسية وهى:

(١) الاستقلال السياسى للبلد النلمى وهو معنى إنهاء الوضع الذى كان مفروضا من قبل وإبعاد الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالاستعمار.

(٢) الاستقلال الاقتصادى الذى يضع حدا لحالة التبعية الاقتصادية التى تتسم بها المجتمعات المتخلفة، وتتولى الدولة الدور الرئيسى فى توجيه الاقتصاد لتحقيق التنمية السريعة.

(٣) التحول الاجتماعى الذى يؤدى إلى قيام طبقات جديدة مستنيرة واختفاء الطبقات الرجعية والاستغلاية أو المرتبطة بالتأخر وهذا معنى لمجاء الديمقراطية فى تحقيق أهداف التنمية.

(٤) تحرر التجارة الخارجية بمعنى خضوعها للحلجات القومية للبلد النلمى بدلا من خضوعها للمصالح الأجنبية.

(٥) إن بقاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة تجعل من المتعذر تنفيذ سياسة التنمية. ومن بين تلك الهياكل علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية.

والعلاقات التى تحدد من قدرات العاملين وإنتاجيتهم، لذا وجب القضاة عليها بالتخاذ التدابير الفعالة لدعم الاقتصاد القومى عن طريق تنمية قوى الإنتاج واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

٦) المشاركة الإيجابية من جانب جماهير الشعب فى عملية التنمية ذلك لأن نجاح عملية التنمية يتوقف على مشاركة وفهم حامس الجماهير لتحقيق التقدم المالى. وفى حدود المقتضيات البشرية يذكر (بتلهيم) أن التجربة قد أثبتت أن أى جهاز بيروقراطى حتى ولو كان مزودا بمفاهيم حديثة عن مقتضيات التنمية، لا يمكن أن ينجح فى تحقيق تنمية سريعة. إن البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها وللبشر فى البلاد النامية على أهم ما يحتاجونه فالبشر هم أهم قوى الإنتاج. (١٧، ٣٣)

وما دامت المشاركة للجماهير ضرورة من ضرورات التنمية فلا بد من الارتفاع بمستوى وعى الجماهير، فتنمية الإنسان هى الركيزة الأساسية فى عملية التنمية الشاملة وهى التى تتحقق من خلال معطيات تعليمية وتربوية وسياسية واقتصادية ونفسية وثقافية، فهى عملية متعددة الأبعاد تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع فى تكامل وتعاون لأجل الوصول إلى أهدافها.

فالتنمية فى حقيقتها عملية حضارية لا تستند فقط على حجم التقدم المالى وإنما تكتمل بالوعى الثقافى والرغبة الحقيقية فى التغيير الاجتماعى بما يقضى على معوقات التنمية ويرسم صمات الواقع العصرى وما يتطلبه من القضاة على العادات والسلبيات التى أبرزها التخلف والإهمال واستبدالها بالقيم والعادات والسلوكيات الإيجابية التى توائم العصر وتخدم متطلباته وتساعد على تخطى المشكلات والعقبات.

(١) سميرة كامل عمر: للتنمية الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث سنة ٨٤.

(٢) سامية محمد فهى: منخل فى التنمية الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث سنة، ٨٦.



التنمية السياحية (١)

مداخل

عوامل تقدم السياحة الدولية

الصلة بين التنمية والسياحة

المقومات والمغريات السياحية

نماذج

مدخل:

لم تبدأ الدول بالاهتمام بالتنمية السياحية إلا فى العقود الأخيرة للقرن العشرين وذلك بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التى اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ غلاجهما التنمية والانفلات من التبعية للدول الاستعمارية.

ولم يتم الاهتمام بالنشاط السياحى والأنشطة المتعلقة به، كهم من هموم ومسئوليات الدول منذ بداية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها بل كان الاهتمام بالسياحة والتنمية والاستثمار السياحى ووضع الاستراتيجيات السياحية التى تشجع على قيام المشروعات التنموية السياحية متأخرا وعندما أدركت الدول أهمية السياحة والعائد الاقتصادى الهام الذى تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة وعندما شاهدت تنافس الدول الكبرى على الاستحواذ على السائحى وعلى الاهتمام السياحى ورسم الخطط ووضع الاستراتيجيات التى تجذب المزيد من الاستثمارات وتدفع إلى تدفق السائحى وزيادة الموارد الاقتصادية، تزايد الاهتمام بالسياحة كصناعة هامة والمحطت كل دولة فى الاهتمام العلمى المتزايد بها بوضع الخطط وتزايد الدراسات والتقييم الدائم للعمل. مع وضع التشريعات والقوانين الحكمة والضابطة للعمل وتيسير وتسهيل ومرونة الإجراءات والتسهيلات المتعلقة.

لم تكن السياحة حتى أوائل القرن العشرين إلا ترفا لمهرجات ولكبار الأغنياء وعبى المغامرات وبعض الباحثين والمولعين بحب الأثر، وكانت تستغرق كل رحلة على الأغلب عدة أسابيع أو أشهر للانتقال من قارة إلى أخرى، ونادرا بين أقطار القارة الواحدة.

ومع بداية القرن العشرين وإحراز قطار الشرق السريع، تطورت السياحة وأصبحت أيضا فى متناول القادرين وعبى الاطلاع والمعرفة، ينتقلون بين بلد وآخر فى القارة

الأوروبية، حتى أن "THOMAS COOK" اخترع الشيكات السياحية لاستعمالها فى أول الأمر من قبل المسافرين بقطار الشرق السريع، ومن ثم عم استعمالها فى أنحاء العالم كشيكات للسائح عامة ثم كوسيلة دفع علفية، كما أن تطور النقل البحرى جعل البواخر الضخمة تعبر المحيطات وتنقل سواحدهم يعتبرون رحلتهم فى الذهاب والإياب مع فترة التوقف القصير فى مرفأ الوصول، سياحة شيقة وهامة.

وبعد الحرب العلفية الأولى، شرعت قوانين للعمل فى البلاد الأوروبية التى أوجدت العطل السنوية، مما سمح للطبقات الوسطى إضافة إلى الفئات المسورة بالسياحة ضمن الإقليم الواحد بقصد قضاء العطل السنوية أثناء مواسم الصيف.

كان الحج والاصطياف هما السياحة الوحيدة التى عرفتها المنطقة العربية حتى منتصف القرن العشرين، إذ اعتاد الفلاسنة عمل الرومان فى الشام والمنافرة عمل الفرس بالعراق والاصطياف فيها وأخذها عنهم أمراء العرب ثم خلفاء بنى أمية فى صدر الإسلام، إذ كان لكل منهم مصيفا ومشتى، ومن أشهرها الرصافة على الفرات والبلقاء والمناطق التدمرية وغوطة دمشق وآثار مصر وحضارتها التى التفتت إليها الأنظار بعد اكتشاف حجر رشيد إثر الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من وضع كتب وصف مصر الذى وضعه علماء الحملة وآثار شغف الباحثين والمغامرين.

وبعد الحرب العلفية الثانية، وتطور صناعة الطيران التى أصبحت معها البلاد البعيدة سهلة المنال وقرية الوصول، ومع تطور إنجازات الطبقات العلفية والتشريعات القانونية الحديثة وازدياد مدد العطل السنوية فى البلاد الصناعية، ازدادت أهمية السياحة، اعتبارا من بداية الستينات خاصة بعد أن برز إلى الوجود النقل الجماعى بالطائرات "شارتر" وبأسعار قليلة، مما شجع سكان أوروبا الشمالية والعالم على السياحة والانتقال.

وفىما يلى عرض لأهم العوامل التى ساعدت على تقدم السياحة الدولية بصفة عامة والعوامل التى تؤثر على اتجاهات السياحة إيجابا وسلبا.

عوامل تقدم السياحة الدولية:

١- التشريعات العمالية وزيارة أوقلت الفراغ المدفوعة الأجر.

- ٢- ارتفاع مستوى دخول الأفراد ومستويات المعيشة.
 - ٣- التقدم الهائل فى المواصلات الجوية والبحرية أدى إلى تلاشى حاجز الزمن والمسافات.
 - ٤- إدراك العديد من الدول لأهمية السياحة الاقتصادية ساعد على الانجاء للتخطيط العلمى المدروس، وتشجيع مشروعات التنمية السياحية وإزالة معوقات التنمية.
 - ٥- زيادة فرص التعليم وزيادة وعى الشعوب وظهور الطبقة الوسطى ورغبتها فى التعرف على الحضارات القديمة والحديثة.
 - ٦- انخفاض أسعار الرحلات الجماعية واستخدام الطيران الشارتر (العروض) وفتح أسواق جديدة.
 - ٧- ظهور أنماط سياحية جديدة لم تكن معروفة من قبل.
 - ٨- ظهور المنظمات الدولية التى استهدفت تنظيم العمل السياحى ونشر الوعى بأهميتها وتشجيع الدول على الاهتمام بصناعة السياحة.
 - ٩- تقدم وسائل الإعلام وسرعة نقل الخبر والصورة شجع على سفر الأفراد لمشاهدة ما رأوه وسمعوا عنه.
 - ١٠- إنفاق الدول لأموال هائلة على التسويق والترويج.
 - ١١- فتح قناة السويس للملاحة الدولية سهل السياحة إلى منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وافتتاح كوبرى الملك فهد بين البحرين والسعودية شجع على تدفق السائحين بين السعودية إلى البحرين والعكس. وهناك مجموعة من العوامل التى تساعد على تزايد معدلات التنمية السياحية واتجاهاتها.
- العوامل التى تؤثر على اتجاهات التنمية السياحية:**
- رغم توفر العوامل التى ساعدت على تقدم السياحة العالمية إلا أن تكاليف الدول على التنمية السياحية جاء نتيجة إدراك الدول لعوائد وفوائد السياحة (كما سيأتى) وتمثل العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة فى السياحة فيما يلى:

العوامل الإيجابية:

- ١- تخطيط السياحة والاهتمام بها.
 - ٢- حب السفر والترفيه والمعرفة وميل الأفراد من مشاهدة البلاد الجديدة بالنسبة لهم
 - ٣- ارتفاع مستوى الأفراد المعيشي، ومستوى ومائل النقل.
 - ٤- اتباع الأساليب العلمية فى الترويج والدعاية.
- العوامل التى تقلل من حجم التنمية السياحية (العوامل السلبية):

هناك عوامل تقلل من حجم السياحة العالمية وتؤثر بالتالى على التنمية السياحية أهم هذه العوامل:

- ١- الإرهاب.
 - ٢- الاضطرابات والصراعات السياسية والعسكرية بالمنطقة أبرزها على سبيل المثال قمع إسرائيل للانتفاضة الفلسطينية - حروب الخليج - أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما نتج عنها).
 - ٣- التضخم وتراجع معدلات النمو وما يتبعها من بطالة.
 - ٤- ارتفاع أسعار الخدمات للسائحين .
 - ٥- الظروف البيئية (التلوث - انخفاض مستوى الخدمات).
 - ٦- زيادة حدة المنافسة بين الدول تؤدى إلى زيادة العروض من المنتج السياحي.
 - ٧- عدم الاهتمام بالتسويق.
 - ٨- الخسائر التى تصلب بها مؤسسات السياحة (شركات الطيران - الفنادق).
- بالإضافة إلى التسهيلات الجمركية أو صعوبتها - تأثيرات الدخول - السياسات الخاصة برقابة النقد وتحويل الأرباح - عدم انتظام الرحلات الجوية - عدم الاهتمام بالإجراءات الأرضية فى المطارات وتعطل الركاب وتأخرهم.
- وعلى أية حال تلعب السياحة دوراً مهماً فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تحققة من فوائد عديدة تعود على المجتمع عن طريق الاستثمارات الموجهة للسياحة.

فالسياحة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية لأنها تمثل أحد الصادرات المهمة غير المنظورة لذا اهتمت بها الدول والمنظمات العالمية والاقتصادية (البنك الدولى - منظمة اليونسكو - المنظمات السياحية المتخصصة) التى أصبحت تنظر إليها على أنها عامل من عوامل التنمية الشاملة وذلك عن طريق ما تحققه السياحة من رسوم وعوائد الخدمت الكثيرة التى تقدمها حيث بلغ:

ما تدفعه شركات الطيران بين ٦,٥ بليون دولار رسوم هبوط للطائرات و٥,٢٠ بليون دولار للملاحة الجوية وهذه تعتبر إيرادات للدولة المستقبلية لهذه الرحلات الجوية.

وحسب إحصائيات منظمة الأياتا أواخر القرن العشرين وفقاً لتقارير (المجلس العالمى للسياحة والسفر) (W.T.T.C) فإن صناعة السياحة والسفر تساهم فى إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرياً فى جميع أنحاء العالم. وإن السياحة مصدر هام من مصادر العملات الأجنبية وإن السياحة صناعة تصديرية بمعنى أن الخدمة السياحية يحضر إليها المستهلكون ولا تذهب تلك الصناعة إليهم بعكس الصادرات الأخرى.

وإن السياحة تتجنب الكثير من أعباء التصدير (نقل - تأمين - ترويج) وهى بذلك تساعد على تحقيق التنمية^(١)

الصلة بين التنمية والسياحة:

تحتاج الدول إلى توجيه كافة الموارد المادية والبشرية لزيادة الإنتاج وتحقيق الاستقلال الاقتصادى للفرد والمجتمع، ورفع مستوى الدخل القومى.

وتعتمد التنمية السياحية على النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والارتقاء بالمستوى الفكرى للأفراد والجماعات إلى جانب الموارد المادية بما يعنى ارتباطها بالتنمية الشاملة وتؤثر التنمية الاجتماعية والثقافية على التنمية السياحية علقةً بالإيجاب وليس بالسلب كما تؤثر التنمية الاقتصادية أيضاً على التنمية السياحية وتتأثر بها فبين التنمية الاقتصادية والتنمية السياحية علاقة تأثير وتأثر وتبطل للمهام والمسئوليات.

(١) نعيم الظاهر، سراج الياس: مبادئ السياحة، صان دار المصيرة للنشر والتوزيع والطباعة لسنة ٢٠٠١.

١ فعندما يرتفع معدل السياحة يتزايد الدخل القومى وتتزايد العمالة ويرتفع مستوى الأفراد ماديًا، ويتم القضاء على كثير من المشكلات خاصة البطالة. وعندما يتزايد الدخل القومى تنتعش الدولة وتؤتى التنمية الاقتصادية ثمارها.

وتعود ثمار النمو الاقتصادى على السياحة من ناحية زيادة الخدمات وتنوع السياحات وزيادة المنشآت والاستثمارات والتنشيط والتسويق للسياحة وتزايد معدلات السياحة الداخلية وإقبال الأفراد على السفر والتنقل وقضاء العطلات والإجازات فى المناطق السياحية المختلفة بدءًا من المنشآت ونهاية بالمتنزهات وإنعاش المنتج السياحى ومقوماته وزيادة الإقبال عليه.

صلة السياحة بالتنمية صلة وثيقة:

التنمية السياحية ليست مستقلة عن أنواع التنمية الأخرى ولكنها جزء لا يتجزأ عنها فهي جزء يرتبط بالكل بحيث ترتبط التنمية السياحية بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية أيضًا.

وهى وثيقة الصلة بمخطط القطاعات التنمية الأخرى وبسائر القطاعات الموجودة بالدولة تتلامم معها وتكملها وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً.

ومن المعروف أن التنمية السياحية لها تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة الإيجابية والسلبية أيضًا..

٢- ويتضمن هذا الجزء:

أولاً: أهمية السياحة وصلتها بالتنمية الاقتصادية.

ثانياً: مكونات التنمية السياحية وعوامل نجاحها.

ثالثاً: صلة التنمية السياحية بالمقومات السياحية.

رابعاً: نماذج للارتباط بين التنمية السياحية والمقومات السياحية.

أولاً: أهمية السياحة:

أصبحت السياحة فى العصر الحديث من الصناعات الهامة وترجع أهمية السياحة إلى أنها صناعة كثيفة العمل. مدرة للدخل . باعثة على نمو ورواج عشرات الصناعات والخدمات المغذية والمكملة للنشاط السياحى.

فالسياحة كمنشأ اقتصادي تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل للشباب وتساهم في حل مشكلة من المشكلات المؤرقة وهي مشكلة البطالة خاصة بين الخريجين من الشباب المتعلم الذي يتجه إلى العمل في مجالات السياحة. حيث يعتمد النشاط السياحي في جانب هام منه على تشغيل هذه الفئات المتعلمة وتساهم السياحة في توفير فرص متزايدة من التوظيف والعمالة لهم بما تتيحه من فرص كبيرة للعمل والدخل وما تتيحه من التوزيع العادل للعمل. لذلك تتنافس الدول المختلفة فيما بينها على جذب السائحين وتزايد أعدادهم لما تحققه من عوائد ومميزات كثيرة. من أجل ذلك اعتبرت السياحة من القطاعات الإنتاجية الهامة في اقتصاديات كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية حيث يعتبرها الباحثون من بنود الصادرات غير المنظورة ومن ثم تعد محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية بما تحقق من دعم وتوازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الميزان التجاري^(١) ولذلك تعد التأثيرات الاقتصادية للسياحة من أهم التأثيرات بوجه عام.

التأثيرات الاقتصادية الإيجابية للسياحة:

التأثيرات تمثل المخرجات النقية عن العلاقات المتبادلة والتعامل الدائم بين السائحين ومواطني الدول المضيفة والمنشآت السياحية والتي تتميز بالاستمرارية والتي يمكننا إيجازها فيما يلي:

التأثيرات الاقتصادية:

- تحقق السياحة مجموعة من التأثيرات الاقتصادية الهامة وتتمثل في:
- تحسين الخدمات وتنمية البنية الأساسية
- السياحة وسيلة مهمة للحصول على العملات الصعبة
- تحريك الصناعات الأخرى (فالسياحة تدفع كما يقول العلماء بـ ٥٢ صناعة) من الفنادق - التغذية - المشروبات - التشييد - المعادن - المفروشات - الترفيه
- الارتقاء بمستوى الدخل الفردي

(١) John Lea, Tourism and Development in the third world (N.Y:Routledge Chapman and Hall, Inc, ١٩٨٨) pp, ٣٧:٤٨.

- القضاء على البطالة بين الشباب من خلال توفير فرص العمل لأن السياحة كصناعة تحتاج إلى الكثير من العمالة.
 - السياحة صناعة تصديرية خاصة (فلاستهلك هو الذى يأتى لها... كما أنها لا تحتاج إلى تأثيرات أو رسوم نقل وما شابه ذلك).
 - السياحة صناعة نظيفة (إذ أنها لا تعتبر مصدرا من مصادر التلوث المدمر حيث مخلفات السياحة يتم التخلص منها دوماً لأن نظافة المناطق السياحية هو مطلب مهم لجذب السياح).
 - السياحة صناعة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أنها صناعة يقوم عليها مجموعة استثمارات محلية تؤدي إلى إنعاش السوق المحلية.
 - السياحة وعاء ضريبي جيد حيث يتم تحصيل إيرادات من الرسوم التى تفرض على الأنشطة والخدمات والتأثيرات من هبوط الطائرات إياها - رسوم السفن البحرية - رسوم على تذاكر السفر والحلات العامة والملاهى - فواتير الإقامة بالفنادق - المأكولات والمشروبات).
- وحيث تلعب السياحة دوراً هاماً بتأثيراتها الاقتصادية فإنها تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من خلال ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع بواسطة الاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحى لذا اهتمت بها كل من الدول الكبرى مثل إيطاليا - أسبانيا - المكسيك واليونان وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وغيرها من الدول التى حققت تقدماً كبيراً فى هذا المجال
- واعتمدت عليها كثير من الدول النامية.. كمصدر هام من مصادر الدخل القومى.. واستطاعت هذه الدول الوصول إلى أرقام كبيرة للنتائج السياحى بها حيث تتمتع السياحة بوزن كبير فى اقتصاديات هذه الدول ينعكس أثره على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها.
- لذلك أصبحت السياحة ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباط كبير بعد أن كانت للترفيه وشغل وقت الفراغ وأصبحت علماً يدرس فى الجامعات والمعاهد العلمية

والعليا فهي الآن عنصر أساسى من عناصر النشاط الاقتصادى فى الدول المختلفة ولذا اهتمت بها المنظمات العالمية والاقتصادية (البنك الدولى - ومنظمة اليونسكو والتى أصبحت تنظر إلى السياحة أيضا كعامل هام من عوامل التقريب بين الثقافات العالمية.

لقد أصبحت السياحة تمثل صناعة شاملة متنوعة وأصبحت تساهم فى تحقيق التنمية شأن أهم الصناعات الخدمية التصديرية^(١)، ومصدرا رئيسيا من مصادر الاقتصاد القومى، وذلك بمساهمتها فى تحقيق التنمية الشاملة والخروج من الودى الضيق إلى آفاق أرحب وذلك بعد أن أضافت (على سبيل المثال إلى المعمور المصرى أكثر من ١١ ألف كيلو متر مربع أى ١١٪ من مساحة مصر، من خلال أكثر من ٦٠ مركزا سياحيا جديدا للتنمية).

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقى الصناعات فى طبيعة مواردها وفى طبيعة استثمارها فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التى ترتبط بالمكان والبيئة وتعتمد فى استثماراتها على إقامة المشروعات التى تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية.

بما يؤكد أن السياحة ترتبط بمقومات التنمية الإقليمية التى تركز على خصائص ومحات البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمقومات المتوفرة فى المنطقة، وإبراز خصائص الإقليم وعمازاته بما يحقق له الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل البيئية الجاذبة المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها أو استغلالها.

ثانيا: مكونات التنمية السياحية وعوامل نجاحها:

وهناك من يعتقد أن المكان والبيئة هم من أهم مكونات التنمية السياحية والتى تتطلب:

(١) عبد الرحمن سليم: للتنمية السياحية فى الودى الجديد وزارة السياحة مجلة السياحة، العدد الخامس، سبتمبر سنة ١٩٨٨.

- ١- الاختيار الأمثل للمكان بعد إجراء البحوث والدراسات ووضع الأولويات.
- ٢- المحافظة على القيم الحقيقية للمغريات الطبيعية التي يتمتع بها المكان.
- ٣- توافق التنمية السياحية ومصالح الجمهور المادية والاجتماعية والثقافية.
- ٤- ضرورة استبعاد أى معايير تجعل استغلال واستثمار الطاقات المتجددة متعزلاً.
- ٥- بالإضافة إلى الجهد والدور الحيوى الذى تقوم به الدول فى مجال السياحة والذى يعد من أهم المقومات التى تساعد على نجاح السياحة وتوطيد أركانها وتعزيز مهمتها بما تقدمه من تسهيلات وتيسيرات وإعفاءات جبركية ووضع القوانين والتشريعات التى تشجع التنمية السياحية والاستثمار السياحي، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص ورأس المال الخارجى (كما سيأتى).
- وتحقيق التنوع فى السلع والخدمات بما يحقق رضا كافة الأذواق والمستويات وبما يحقق للسائح الحصول على الفرص المتنوعة للاستمتاع بالخدمات والتسهيلات والمغريات المختلفة والتى تتناسب مع كافة أنواع السيلحت.
- ٦- ومن عوامل نجاح التنمية السياحية أنها لا تقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات فى مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تهيئ سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة ويقيمون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب النهوض بالبيئة المحلية حضيرية كانت أم غير حضيرية عن طريق خلق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى قد يقتدر إليها الإقليم، وإعلاء توزيع التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للعمال الذين يتم توظيفهم فى المشروعات السياحية الخدمية الجديدة.
- ٧- كما تعتمد التنمية السياحية على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية وهذا الدور هو من أهم الأدوار والتى يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين والعاملين فى المجال السياحي لنجاح عملية التنمية السياحية، بالإضافة إلى حسن استغلال المقومات السياحية الطبيعية.
- وترتبط التنمية بالمقومات السياحية

تلك المقومات السياحية التى تساعد على نجاح التنمية السياحية.
وتنقسم المقومات السياحية إلى المقومات الطبيعية والمقومات البشرية والمقومات
المادية بالإضافة إلى التسهيلات السياحية التى تساعد إنجاز الأعمال وما توفره الدولة
من أمن وأمان للسائحين.

ثالثاً: صلة التنمية السياحية بالمقومات السياحية:

بداية تنقسم المقومات السياحية إلى ثلاثة أقسام، وتمثل هذه المقومات فى:

١- المقومات الطبيعية:

وتمثل فى الموارد الطبيعية التى حبا بها الله بعض البلاد وهى المغرلات الطبيعية
من البحار والأنهار والموقع والمنابع والواحات والجبل والحميمات الطبيعية إلى جانب
التمتع بالتراث والثقافات والحضارات العريقة التى تجعل البلاد تتميز بكثير من
عوامل الجذب السياحى الخاص بالبلاد المنافسة وعندما تمتلك البلاد من الشواطىء
والرمال والأنهار وتتميز بتنوع بيئى كبير يتمثل فى الوديان والصحارى والبحار
والشلالات يجعلها هذا مقصداً سياحياً متميزاً.

٢- المقومات البشرية:

وتعنى العمل الذى يتمثل فى الإجهازات السياحية الجديدة والمضافة إلى الإجهازات
الكبيرة التى تركها الأجداد واستكملتها الأجيال المتلاحقة فإلى جانب ما تركه الآباء
والأجداد من ثروات سواء كانت الآثار أو المتاحف أو البيوت والقلاع والحصون إلى
جانب الفنلق أو الموتيلات والمناطق الترفيهية والرياضية والعلاجية المختلفة التى
تعمل على راحة وجذب السياح بالإضافة إلى القرى السياحية والمتنجات والمنشآت
والملاهى والأماكن أو البواخر السياحية أو الأسواق التاريخية أو الرياضات الخاصة
وغيرها من وسائل الترفيه والراحة والاستمتاع.

وينقسم العنصر البشرى إلى قسمين:

الأول: وهم العاملون فى المجال السياحى سواء العاملون فى المنشآت الرسمية مثل
إدارات السياحة أو وزارات السياحة والقطاعات المختلفة أو الهيئات العاملة فى

السياحة، وما يمثل ذلك العنصر من أهمية التعلم والتدريب والتأهيل وتفهم لطبيعة السياحة ومتطلباتها.

الثانى: وهم الجمهور المتصل بالسياحة وهم بقية الشعب العربى والذى يعد من أهم العوامل التى تساعد على نجاح السياحة العربية والإقليمية لما يدعمه للسياسة البينية بين الدول العربية.

٣- المقومات المالية:

رأس المال وهو المقوم الأساسى الثالث من مقومات صناعة السياحة حيث يعتبر رأس المال من أهم المقومات التى تعمل على استثمار الأموال فى مختلف المشروعات السياحية بإقامة المنشآت والفنادق والشركات السياحية والمراكز وما تحتاجه من معدات وأدوات ومبانٍ ومجهيزات.

لذا فإن التنمية السياحية تنجح إذا نجحت فى إقامة وتشيد مراكز تحتوى على كافة الخدمات التى يحتاجها السائح أثناء إقامته وزيارته للبلاد معتمدة على المقومات المادية والطبيعية وبالعامل على تركيز الخدمات السياحية التى يحتاج إليها السائح حيث إن التجمع المكانى للخدمات السياحية يضاعف الناتج أو العائد من الاستثمارات ويعمل على توسيع القاعدة وتعدد الفرص السياحية التى تزيد من القدرة على اجتذاب الطلب ويساهم فى تكوين الصورة الطيبة للمركز السياحى. ومن هنا كانت أهمية تركيز مشروعات التنمية السياحية على تجميع المناطق والمراكز السياحية التى تتضمن كافة أنواع السياحات بالإضافة إلى المنشآت المختلفة ومناطق الإعاشة والخدمات التى يحتاجها السائح ووسائل الترفيه من ملاعب رياضية لممارسة كافة الرياضات ووسائل الانتقال التى يحتاجها السائح وحدائق وشواطئ وجبال ونباتات وخضرة ومياه ووسائل انتقال تساعد على القيام بالزيارات والرحلات المختلفة وتحقيق أهداف التنمية السياحية.

المقومات والمغريات السياحية:

ولأهمية المقومات والمغريات السياحية فى إقامة المشروعات السياحية عليها ينظر إليها البعض على أنها تتضمن ما يلى:

١- المغريات السياحية الطبيعية تتمثل فى المناظر الطبيعية مثل الجبال والسهول والبحيرات والأنهار وغيرها من المناطق الطبيعية التى يتم الاعتماد عليها وتقوم عليها:

- السياحة العلاجية
- السياحة الترفيهية.
- سياحة المغمرات مثل تسلق الجبال والسفرى.
- السياحة العلمية بما فيها من التعدين والبحث والتنقيب.
- التجوال والتصوير.

٢- المغريات المناخية من حيث اعتدال درجة الحرارة.

٣- المغريات السياحية الاجتماعية وهى طرق الحيلة والنظم والأحكام الاجتماعية والمؤسسات السياسية والاقتصادية ومجموعة الأعراف الاجتماعية التى تنظم فى إطارها الحيلة الاجتماعية بين أفراد وأهم مظاهرها:

- السياحة الثقافية زيارة الآثار التاريخية والمناسبات الثقافية والاهتمام بالعادات والتقاليد والملابس الخلية والسباقات والأحداث التاريخية الهامة.
- السياحة الدينية من زيارة الكنائس والمساجد وإقامة المناسبات والشعائر المختلفة.

٤- المغريات التاريخية.

٥- المغريات السياحية الاصطناعية من صنع الإنسان مثل المواقع السياحية المختلفة والأبنية القديمة التى تعكس تطور الفن المعمارى فى مجتمع ما أو حضارة والتى يمكن أن تتمثل فى:

- السياحة التجارية.
- السياحة التاريخية.
- سياحة رجال الأعمال.
- سياحة المناسبات.

٦- المغريات الثقافية

٧- سهولة الوصول إلى المنطقة والبلد السياحي وسهولة التنقل للمتمتع بالمغريات والتسهيلات الكاملة والخدمات

٨- المنشآت.

المنشآت التي توفر الخدمات مثل الفنادق للإقامة وأماكن الأكل من مطاعم وحانات وخدمات البنية الأساسية والمتاجر ومحلات العليات والتذكارات ووسائل الترفيه وأماكنها.

١٠- المواصلات

عندما تتباعد أماكن الزيارات يحتاج السائحون إلى المواصلات لذا من الضروري توافرها وسهولتها وأمنها.

ويقسم بعض الباحثين المغريات السياحية إلى تقسيمات أخرى هي:

١- الموارد الطبيعية: وهي التي تكون مناطق جذابة أو مناخ أو طبيعة جميلة ومغرية من خلال الاختلاف في درجات الحرارة والتنوع في المناظر الطبيعية ويعتبر موقعها على درجة كبير من الأهمية وسهولة الوصول.

٢- الثقافة والموروثات والتراث: إن ثقافة وموروثات أي جهة تعكس طريقة حياة البشر ويبرز ذلك مواقعها التاريخية ودياناتها وأسلوب معيشة البشر فيها.

٣- العرقيات والأجناس: فضله أوقفت العطل مع الأهل والأقارب وهي من أهم أسباب الرحلات في أمريكا الشمالية وغيرها.

نماذج:

أمثلة عن الارتباط بين التنمية والمغريات السياحية:

بـ المغريات والمقومات السياحية: (مصر)

لتحقيق أهداف التنمية السياحية كان لا بد من توفير مقومات سياحية والمقومات السياحية وهي المغريات السياحية والتي تتمثل في التنوع بين العراقة الأصالة والحداثة والطبيعة الساحرة والجو الصحو وغيرها من المقومات التي تعد مغريات سياحية تمتلك بعض البلاد العديد من المقومات السياحية التي تعتمد عليها كعنصر أساسي من عناصر الجذب السياحي العلى والخلق فمصر تزخر برصيد هائل من الآثار الحضارية الخافلة والكنوز المعمارية العظيمة والبقية كشاهد على سلسلة متعاقبة من

حضارات مستمرة من عصر الفراعنة القدامى مروراً بالحضارات القبطية والإسلامية والعصور القديمة والحديثة ولقد أنتجت تلك الحضارات آثاراً معمارية خالدة من مباني ومعابد وقصور ضخمة البنية يتفاوت طرازها الفني المعماري تبعاً للعصر الذى أقيمت فيه ولذلك اعتبرت مصر من أقدم المجتمعات الحضارية فى التاريخ امتزجت فيه مختلف الحضارات.

حيث تراثاً حضارياً واسعاً تملك منه ثلاث مجموعات حضارية متميزة تمثل الحضارة الفرعونية والتى تمثل أعرق الحضارات على وجه الأرض والحضارة المسيحية التى تركت فى مصر أغنى مخلفات تركتها فى أى مكان آخر من أديرة وكنائس وغيرها. والحضارة الإسلامية والعربية التى تتمثل فى القاهرة القديمة والمساجد العريقة والبيوت الأثرية وغير ذلك من مشربيات وناقورات وبيوتات ومباني علمية ومحاكم وأسواق تجارية منذ العصور القديمة وقصور قديمة منذ عهد الحديوى إسماعيل وغيرها من الآثار الإسلامية العريقة والمتميزة.

إلى جانب الشواطئ الممتدة على البحر الأبيض والبحر الأحمر لثلاث الكيلومترات والتى تجعل من مصر بلد الإجازات الممتعة والرحلات الترويحية والرياضية الكاملة، بالإضافة على المناخ الصحراوي والشمس الساطعة.

إلى جانب ما تتمتع به أيضاً من المغريات والمزايا الأخرى التى تضاف إلى المزايا السياحية العديدة فى مصر وهى انخفاض تكاليف المعيشة عن أية عاصمة أخرى فى العالم.

ولذا تسمى خطط التنمية السياحية على أن تصبح من الدول السياحية الرائدة فى العالم لتمييز منتجها السياحي الذى يجمع بين التاريخ الشامل لأبهر الموروثات الحضارية للإنسانية والطبيعة الخلابة المتنوعة والمناخ المعتدل على مدار الأزمان والشعب المتحضر الذى يكرم وفادة ضيوفه.

٢- مقومات السياحة فى البحرين وتنميتها:

فى مجال السياحة اهتمت البحرين بهذه الصناعة الجديدة التى تطورت فى السنوات الأخيرة وأسهمت فى زيادة الدخل الوطنى واستقطبت العديد من الأيدي العاملة الوطنية ورعوس الأموال الضخمة.

ويعود تنظيم السياحة كظاهرة حديثة إثر صدور مرسوم أميري سنة ١٩٨٥م بإنشاء المجلس الأعلى للسياحة، ثم مرسوم تنظيم سوق السياحة ووضع المظلة للنشاطات السياحية في البلاد وإقامة بعض الهياكل التنظيمية والدوائر والإدارات التي تهتم بالسياحة.

إن النظرة المستقبلية التي تميزت بها مشاريع وخطط الدولة في قطاع السياحة هي التي فتحت المجال أمام تطور هذه الصناعة إضافة إلى الدعم والتسهيلات التي من شأنها أن تجعل من البلاد دولة رائدة في مجال السياحة، حيث إن البحرين تمتلك مقومات ودعائم سياحية جعلت منها مقصداً رئيسياً في المنطقة وهي اعتدال الجو في معظم شهور العام ونشاط سياحي حيوي خلق أنشطة متعددة وفتح الباب أمام خدمات سياحية وفندقية. كما ازدهر مع النشاط التجاري تنظيم المعارض العربية والدولية فيها مما أسهم في تنشيط حركة السياحة.

وبفضل إعداد البلاد والاهتمام بتعزيز الصناعة السياحية أصبحت البحرين من أوائل البلدان السياحية الخليجية المتقدمة لما توفره لزائريها من الراحة، وتسهيل أعمالهم من خلال خدمات متنوعة من الفنادق والمطاعم الفخمة والشقق السكنية المفروشة، ومن خلال شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة المواصلات البرية المتطورة.

وتؤكد إحصائيات وزارة شئون مجلس الوزراء أن الذين يزورون البحرين سنوياً في المتوسط ١,٥ أكثر من مليون سائح.

وتعد إقامة الملتقيات والمؤتمرات من استراتيجيات الدولة في المجال السياحي:

إلى جانب ما تتمتع به البحرين من مقومات سياحية متنوعة جعلت منتجها السياحي على قدر كبير من التنوع والتميز، فهناك المناطق التاريخية والعصرية، وهناك البيوت القديمة والتاريخية والقلاع والتلال والصناعات التراثية والشعبية والحميات والأسواق والنواحي العصرية التي تجلب اهتمام السائحين من جميع بلاد العالم فعلى سبيل المثال هناك من المتاحف الهامة متحف البحرين الوطني ومتحف الغوص واللؤلؤ

ومتحف النفط ومتحف النقود ومتحف راشد العريفي إلى جانب البيوت التاريخية مثل بيت القرآن وبيت سيلحى ومركز وجمع أحمد الفاتح وبيت الشيخ عيسى بن على ومسجد الخميس وبيت الجسرة

ومن القلاع أيضا يوجد قلعة الشيخ سلمان بن على وقلعة البحرين، وقلعة عراد ومستوطنة سار ومعبد باربار.

ومن الصناعات التاريخية توجد صناعة السلال وصناعة السفن وصناعة النسيج وصناعة اللؤلؤ وصناعة الفخار ومركز الحرف ومركز الجسرة للحرفيين، والأسواق الشعبية وهناك أيضا التنوع البيئي الذى يجذب السائحين بدءاً من المخيم السيلحى وشجرة الحيلة ونهى الرفاع للجولف، والتلال الأثرية، والخيول العربية الأصيلة التى تتميز بها البحرين، والشواطئ المتعددة.

إلى جانب جسر الملك فهد الذى يسر انتقال السائحين العرب من وإلى البحرين ونشط الحركة السياحية العربية إلى داخل البحرين.

مما جعلها وهياً لها الفرصة لتصبح من أهم دول الخليج جذبا للسائحين العرب والأجانب.

وهناك الكثير من المغريات والمقومات السياحية التى تتمتع بها الدول العربية عامة وتساعد على إقامة مشروعاتها التنموية السياحية والتى سيأتى ذكرها.

الفصل الثالث

التنمية السياحية (٢)

أولاً : مقدمة

ثانياً : تعريف التنمية السياحية

ثالثاً : أهمية التنمية السياحية

رابعاً : أنواع التنمية السياحية وجوانبها

خامساً : متطلبات التنمية السياحية

سادساً : المصطلحات المرتبطة بالتنمية السياحية

أولاً: مقدمة:

التنمية مرتبطة بانتقال المجتمع من أوضاع تنصف بالجمود والركود والتخلف إلى أوضاع جديدة تنصف بالحركة والمرونة والديناميكية.

والاقتصاد وهو عصب التنمية وعمودها الفقرى يحتاج إلى الكثير من العمل والدراسات والإنجاز وتثار مجموعة من التساؤلات يثيرها الاقتصاديون والعلماء كيف أمضى الدخل القومى وأحقق الارتفاع فى المستوى المعيشى للأفراد؟ أى الظروف الاقتصادية اسلك وأيهما أنفع وأيهما يمكن أن يتناسب مع ظروف مجتمعى؟ كيف ألبى الاحتياجات المتزايدة للسكان بالموارد التى تتوفر فى البلاد، كيف أقضى على المشكلات؟

كيف أبداً وعلى أى طرق التنمية أسير وبلى القطاعات يمكن أن أبداً خطط التنمية؟

كيف أوائم بين مستوى المعيشة والدخل وبين الأسعار العالية الدائمة الارتفاع. تتجه الأنظار إلى التنمية السياحية كأحد الحلول الهامة التى تلجأ إليها الدول فى العصر الحديث كسبيل ووسيلة إلى التنمية والحصول على المميزات التى تحققها السياحة. فما المقصود بالتنمية السياحية وما أهميتها وما هى الآثار المتحققة منها وما هى أنواعها ومتطلباتها؟

ثانياً: تعريف التنمية السياحية:

يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف الخطط والبرامج التى تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة فى الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية فى القطاع السياحى/فالتخطيط العلمى للتنمية السياحية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنسيق والتوازن بين مختلف القطاعات وإيجاد التوازن بين المطالب المتنافسة والمتعارضة أحياناً على قاعدة الموارد المحدودة وتعميم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تخفيف النتائج والآثار السلبية.

فالسياحة دعة أساسية من دعمت التنمية الشاملة لاحتوائها على عدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى.

فالتنمية السياحية هي الإمداد بالسهلات والخدمات أو الارتقاء بها لمقابلة كافة احتياجات السائحين وهي تأخذ عدة أشكال متباينة فقد تشمل تنمية المنتجعات الشاطئية ومركز ألمية المعدنية والمنتجعات الجبلية كما تمثل تنمية العواصم الكبرى سياحيا كأحد الأمثلة البارزة حيث تجذب هذه العواصم سنويا ملايين من السائحين علاوة على الموارد والمقومات المحلية لاستغلال التراث المحلي.

فالتنمية السياحية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة ولذلك فهي تعمل على وضع وتحقيق مختلف البرامج التي تهدف لتحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

وتأخذ التنمية السياحية طابع التصنيع المتكامل الذي يعنى إقامة وتشيد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين.

التنمية السياحية تعتمد على تنمية مختلف الموارد الموجودة بالمنطقة ففي المنطقة السياحية التي يحتل فيها النشاط الاقتصادي الأهمية الأولى فإنه يجب أن تكون التنمية لمختلف الموارد الزراعية والصناعية والاجتماعية بها وليس مجرد الاهتمام بالعرض والطلب السياحي فقط.

وفى أحد تعريفات التنمية السياحية^(١) يقصد بها تنمية مكونات المنتج السياحي ويوجه خاص في إطاره الحضاري والطبيعي (أو بمعنى آخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والحضرية ضمن مجموعة من الموارد السياحية المتاحة في الدولة).

وتنطلق التنمية السياحية أساساً من هدف رئيسي هو تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية وذلك بالاعتماد على تنفيذ مخططات واستراتيجيات تركز على سياسات وبرامج هامة تسعى إلى جذب السياح والاستثمار السياحي.

(١) ماهر عبد الخالق السيسى، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

وتعنى التنمية السياحية أيضا تنمية الموارد الطبيعية والحضرية والبشرية (مكونات المنتج السياحي) وتعنى الجهود المبذولة لإحداث تطورات فى البنية الأساسية للمجتمع سواء كانت بنية مادية أو بشرية بهدف تحقيق معدلات سياحية عالية ودفع المجتمع إلى الأمام دفعة قوية (هدفها تحقيق مستوى عالى من الدخل القومى والدخل الفردى مستخدمة كافة الطاقات والموارد المتوفرة والمتاحة سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو بشرية) وما تستلزمه تلك العملية من جهود ودراسات ومشروعات واستثمارات وذلك لتصل البلاد إلى مستوى بلاد الجذب السياحي طوال العام من حيث معدلات النمو السياحي وتحقيق العائد المالى والاقتصادى والاجتماعى.

٥. والتنمية السياحية تعنى أيضا التكامل الطبيعى والوظيفى بين كافة العناصر الطبيعية والبيئية المتاحة والموجودة فى المنطقة بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات والمرافق التى تساعد على إقامة المشروعات والاستثمارات بهدف الاستغلال الأمثل لعناصر المنتج السياحي.

ولما كان حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية هو النمو المتوازن فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى تحقيق هذا النمو المتوازن بسبب طبيعتها المركبة والتى تشمل على صناعات عديدة مثل النقل والإقامة والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية هو التنمية الإقليمية وذلك بخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تساهم فى خلق فرص عمل للمواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم لهم ومن هنا تظهر أهمية التنمية السياحية وفوائدها.

ثالثا: أهمية التنمية السياحية:

يفيد تحقيق التنمية السياحية فى تحقيق:

١) سرعة تحقيق عائد المشروعات واسترداد الأموال التى أنفقت ودفع عجلة التنمية.

٢) تشغيل كثير من العمالة فى المشروعات السياحية وإيجاد الأسواق الاستهلاكية وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية

٣- جذب أعداد جديدة من السائحين خاصة عند تقديم السلعة الجديدة ومن خلال
الأغواط السياحية العديدة.

وتساهم التنمية السياحية فى تحقيق العديد من الفوائد أهمها على المستوى
الاقتصادى للدولة:

- تحسين الخدمات وتنمية البنية التحتية.
- أنها وسيلة مهمة للحصول على العملات الصعبة.
- تحريك الصناعات الأخرى.
- الارتقاء بمستوى الدخل الفردى.
- القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل.
- إضافة إلى أن السياحة صناعة تصديرية خاصة.
- صناعة نظيفة.
- وأنها صناعة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية كما تقوم عليها مجموعة
إستثمارات محلية.

الآثار المباشرة وغير المباشرة للتنمية السياحية:

تحقق التنمية السياحية مجموعة من الآثار المباشرة وغير المباشرة والتي يمكن أن
تمثل فيما يلى:

- ١- الوصول إلى أكبر عدد من السياح.
- ٢- ترقية الخدمات السياحية وتحسينها بما يكفل رضا السائحين وإطالة مدة
إقامتهم.
- ٣- زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع.
- ٤- استرداد الأموال المستمرة التى أنفقت ومن ثم دفع عجلة التنمية إلى مزيد من
المشروعات.
- ٥- التركيز على المناطق ذات الجذب السياحى.
- ٦- تشغيل كثير من العمالة وتحقيق فرص للعمل.

- ٧- زيادة الدخل القومي للبلاد وللأفراد
- ٨- تنمية البنية الأساسية والتحتية للبلاد
- ٩- تكوين الصورة الذهنية الجيدة والمستمرة أى خلق انطباع جيد لدى السائح حول السياحة فى البلاد
- ١٠- الاهتمام بالثقافة والتراث والمتاحف
- ١١- إظهار الوجه الحضارى للآثار والمناطق الأثرية.
- ١٢- وضع برامج متكاملة لتنمية المناطق السياحية الجديدة وتوزيعاتها المكانية بإنشاء مجتمعات سياحية جديدة^(١)
- وبهذا يمكننا القول أن للتنمية السياحية أهداف مباشرة وأخرى غير مباشرة
- الأهداف المباشرة تتحقق عن طريق
- زيادة عدد السياح الوافدين للبلد السياحي.
 - زيادة عدد الليالى السياحية.
 - زيادة الإنفاق الخاص بالسائحين.
 - والأهداف غير المباشرة تتمثل فى:
 - من الناحية الاقتصادية.
- ١- زيادة العائدات الاقتصادية.
- ٢- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- ٣- تحقيق التنمية الإقليمية بما يحقق توفير وإيجاد فرص عمل جديدة فى المناطق الريفية.

(١) www.google.com

(٢) (سراب الياض - محمود الديلمس - صوبق الخدمات السياحية - مرجع سابق).

(٣) خالد مقابلة سلسلة السياحة والنفقة (٣) فن للدلالة السياحية، WWW.ayna.com.

(٤) www.SAUDICHAMBERS.ORG.SA/DERASAT1.ASP

["www.ARAB&world.HTM"](http://www.ARAB&world.HTM)

٤- توفير خدمات البنية التحتية.

٥- زيادة مستويات الدخول للأفراد والمجتمع.

٦- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.

٧- خلق فرص عمل جديدة.

ومن الناحية الاجتماعية:

١- زيادة المعارف والتعرف على عادات وثقافات الآخرين.

٢- توفير تسهيلات ترفيهية للسكان المحليين.

٣- حماية الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

٤- توسيع الآفاق والمداير للأفراد

من الناحية البيئية:

١- المحافظة على جمال البيئة ومنع تدهورها.

٢- وضع إجراءات حماية دائمة للبيئة وتطويرها.

من الناحية الثقافية والسياسية:

١- التعرف على الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب وبعضها.

٢- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية المختلفة.

٣- زيادة التفهم لأوضاع الآخرين وظروفهم المعيشية والحياتية.

✳ وعلى أية حال فإن الهدف المنشود والنهائي للتنمية السياحية يتحقق عن طريق:

- الزيادة الواسعة في أعداد السائحين الحاليين والمترقبين.
- تحسين الخدمات السياحية وتنميتها بما يؤدي إلى نتائج قريبة تتمثل في زيادة الليالي السياحية وبعيدة تتمثل في التشجيع على الاستثمارات السياحية بأنواعها المتعددة وبما يؤدي إلى نمو المناطق السياحية وانتعاشها.
- زيادة الطاقة الاستيعابية الفندقية التي تتناسب مع كافة مستويات الدخول.
- الارتفاع بمتوسط الإنفاق اليومي للسائح بتوفير كافة المتطلبات والاحتياجات التي ينشدها.

- تنشيط الصناعات المختلفة المرتبطة بالسياحة مثل (النقل - الإيواء - البناء - الصناعات الغذائية - التكميلية).

رابعاً: أنواع التنمية السياحية وجوانبها:

هناك أنواع عديدة للتنمية السياحية والتي يرى الباحثون أنها تتمثل في:-

• ١- التنمية السياحية الشاملة:

وهي تنمية شاملة للنهوض بجميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضرية والسكانية الموجودة في البلاد وهي التنمية المنشودة التي تهدف إليها كثير من الدول وتسعى للوصول إليها وتتطلب الكثير من الجهد والعمل والأموال.

• ٢- التنمية السياحية المستدامة:

وقد تسمى التنمية البيئية التي تحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، وتعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر يضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة، وللأجيال القادمة.

• ٣- التنمية المكانية: والتي يقسمها بعض الباحثين على أساس المستوى المكاني لتشمل.

- التنمية السياحية المحلية: وتكون التنمية في هذا المستوى متخصصة وأكثر تفصيلاً من المستويات الأخرى وتتضمن التنمية:

خدمات البنية التحتية.

مناطق الجذب الساحلي.

شبكات ونظام النقل.

توزيع الخدمات السياحية.

وتشمل دراسات جدوى اقتصادية لتقييم المردودات البيئية والثقافية والاجتماعية.

• التنمية السياحية الإقليمية: وتركز على جوانب عديدة كطرق العبور الإقليمية وكافة الخدمات السياحية والسياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية.

وتعتمد هذه التنمية على حجم الدولة أو الإقليم والدولة الصغيرة قد لا تحتاج لهذه التنمية.

• التنمية السياحية الدولية: وقد تقتصر على خدمات النقل وتطوير عناصر الجذب السياحي بين مجموعة من الدول المتقاربة وقد تشمل البرامج والاتفاقات والتبادلات السياحية وتيسير قدوم الأفواج وما يترتب عليه من إجراءات وترتيبات وتشارك في هذه التنمية أيضا الهيئات السياحية الدولية لتقديم الدعم المعنوي وتيسير قيام الرحلات والزيارات وتنظيم الأوقات وغيرها من الإعداد والتنظيم.^(١)

جوانب التنمية السياحية:

- للتنمية السياحية جانبين هامين هما التنمية الرأسية والتنمية الأفقية
- التنمية الرأسية في مجال السياحة: وتشتمل على مجموعة من العناصر التي يعد تحقيقها تحقيقا للتنمية السياحية الرأسية وهي:
 - الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه وتأهيله، وإعداده الإعداد الذي يتناسب والمتغيرات العالمية بصفة عامة، وفي المجال السياحي بصفة خاصة، وإنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة لإدارة الفنادق والإرشاد وإدارة المجال العلة .
 - تطوير وتشجيع الدراسات المتعلقة بالتسويق والترويج السياحي وكيفية التواجد الدائم في الأسواق العالمية وحسن عرض وتوفير قاعدة بيانات خاصة بالقطاع.
 - توفير الخبرات والاستشارات اللازمة لتطوير القطاع السياحي بصفة خاصة ودائمة ومستمرة.
 - تشجيع وتدعيم القطاع السياحي الخاص للتوسع في مشروعات التنمية السياحية.

(١) لمجد الجلال: التنمية السياحية المتواصلة، (مراجع سابق).

- إصدار القرارات والقوانين المشجعة والحفزة للعمل في مجال الاستثمار السياحي بدءاً من الإعفاءات الجمركية، والتيسيرات الامتدادية - والقوانين المتصلة بتشجيع الاستثمار ومنح القروض للاستثمار - والإعفاءات الضريبية للمشروعات - والسماح بفترات السداد الممتدة.
- إصدار قرارات داعمة ومشجعة للطيران العارض وتخفيف أو إلغاء رسوم التأشيرات والرسو والإقلاع تدعيماً لحركة الطيران القابعة للبلاد.
- التطوير الدائم لأدوات التسويق والترويج السياحي، والبحث عن أدوات جديدة لتنشيط السياحي مع دعم والارتقاء بالنشرات والكتيبات والمطويات والكتب، وتوفيرها للجمهور وفى وسائل الاتصال المباشر من معارض ومؤتمرات دولية ومحلية، ولقاءات وندوات.
- إعداد الخرائط والأدلة والفهارس الخاصة بالمناطق الأثرية والفنية والغنية بالنتج السياحي والبيانات الخاصة بكيفية الوصول والتعامل والاتصال بالنسبة للسائح الأجنبي والعربي.
- وضع الخطط طويلة الأجل للتواجد الدائم بالمعارض والأسواق والبورصات العالمية المنظمة للسياحة وإشراك الشركات والعاملون في مجال السياحة فيها.
- التنسيق والتعاون بين كافة الجهات والإدارات والأجهزة العاملة في مجال السياحة وأنشطتها على المستوى الخاص والحكومي.
- وضع الميزانيات المالية المناسبة لتحقيق كل تلك الأهداف وتدعيمها بصفة دائمة والبحث عن أيسر السبل الملائمة لتدعيم تلك الموازنات المالية.
- التنمية الأفقية في مجال السياحة: وتشتمل على:
 - الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية تسهيلاً لإتمام المشروعات السياحية.
 - تشجيع إقامة القرى السياحية والفنادق الكبرى والمتوسطة والموتيلات لاستيعاب كافة المستويات والأذواق المتنوعة والمتعددة.
 - إقامة المراكز السياحية المتكاملة ونشرها بالقرب من المناطق السياحية.

- تنوع المنتج السياحي وإضافة أنماط سياحية جديدة للخريطة السياحية من سباحة الشواطئ والرياضات البحرية - وسباحة السفاري - السباحة البيئية وغيرها.
- تجهيز وتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات السياحية، وتوفيرها بأسعار رمزية.
- ترميم الآثار وإصلاح المناطق والآثار المختلفة وعرضها العرض الجيد والجذاب.
- توفير مناطق سياحية جديدة تشجع على الاستثمار السياحي وتساعد على نشأة المجتمعات العمرانية.
- تشغيل القوى العاملة والإسهام في إيجاد الوظائف المناسبة لها.
- تطوير الإطار المؤسسي والميكلي لقطاع السياحة لتحسين كفاءته ومقدوره التنافسية.
- تدعيم وتشجيع المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.
- تطوير الوسائل الخاصة بالاتصالات.

خامساً: متطلبات التنمية السياحية:

حتى يمكن تحقيق التنمية السياحية من الضروري تحقيق متطلباتها والتي تتمثل كما يملأها البعض فيما يلي:

- (١) متطلبات تنظيمية: وهي التي تتعلق بالعوامل التنظيمية والإدارية التي تحدد القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي سواء وزارات أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة.
- (٢) متطلبات بيئية: وهي التي تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها لكي يكون المناخ ملائماً للنشاط السياحي واستقبال السياح، فالتنمية البيئية مرتبطة بالتنمية السياحية ارتباطاً وثيقاً لما لها من دور فعال في عملية الجذب السياحي متضمنة حماية الآثار والموارد السياحية الطبيعية من أخطار تلوث البيئة.

٣) متطلبات إدارية: وهى المتعلقة بإدارة النشاط السياحى والعاملين فى المجال السياحى من عماله ومهندسين وإداريين حيث يجب أن تتوافر فيهم الكفاءة والفاعلية والإلمام بالعمل السياحى ككل وخاصة بما يتعلق بالفنادق والإقامة والتنقل ومواصفاتها التى يجب أن تتوافر فيها.

٤) متطلبات علمية: وتتضمن الخدمات التى تقدمها الدولة وتضعها فى خططها العلمية مثل: الخدمات التى تقدم لتنمية الحركة السياحية فى الدولة. ولتنمية صناعة السياحة من قرارات وتشريعات وقوانين وتسهيلات للمشروعات السياحية والجمركية وغيرها.^(١)

سادساً: المصطلحات المرتبطة بالتنمية السياحية:

وفى هذا الإطار نعرض لبعض التعريفات المرتبطة بالسياحة والتنمية السياحية والتى تعد من المداخلات المرتبطة بالتنمية السياحية وهى:

• المنتج السياحى:

والمنتج السياحى يقصد به المقومات الأثرية والحديثة والتسهيلات والخدمات ومنها (الفنادق - القرى السياحية - الانتقالات - الإرشاد السياحى والاتصالات ووكالات السفر ومحال بيع التحف والهدايا والمطاعم والمسارح والحدائق).

• الطلب السياحى:

كمية أى منتج (سلعة، خدمة، فكرة) يكون الأفراد راغبين فى شرائها مقابل سعر معين خلال فترة معينة وفى السياحة يقصد به اتجاهات السائح نحو زيارة منطقة بذاتها قوامها مزيج مركب من عدة عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات واليول الشخصية بالإضافة إلى المؤثرات الاجتماعية وهو يمثل السوق المرتقب.

• العرض السياحى:

وهى الكميات والعروضات بالأسواق وهو كل ما يقدم للسائح وكل ما يمكن أن تقدمه الدولة أو الأجهزة السياحية وتعرضه من مغريات ووسائل جذب سياحية لتنمية

(١) مبرى عبد السميع: اقتصاديات السياحة (مصر، كلية السياحة والفنادق) سنة ١٩٨٦.

الحركة السياحية القائمة إليها من مختلف دول العالم، وهناك علاقة طردية بين السعر والكميات المعروضة من سلع أو خدمات.

• المنطقة السياحية:

هى المكان الذى يصبح هدفًا للطلب السياحى نتيجة العلاقة التى تتحقق من المغريات السياحية التى تتمتع بها المنطقة واتجاهات ودوافع النشاط السياحى والتسهيلات السياحية المتاحة للوصول إلى هذه المنطقة فالمنطقة تصبح سياحية نتيجة تفاعل كل من المغريات السياحية (الطبيعية - الصناعية - الإنسانية).

- ميول واتجاهات الطلب السياحى.

- تسهيلات الوصول والإقامة فى المنطقة.

• المشروع السياحى:

هو المشروع الذى يخدم السائح فى المقام الأول وقد يكون (فندق - قرية سياحية أو موتيل) بالإضافة إلى الوحدات الخدمية والترفيهية ولا يغلب عليه طابع الإسكان السياحى (مثل الشقق أو الشاليهات، الغطس - والرياضات المائية) والمشروع السياحى هدفه النهائى خدمة التنمية السياحية وتشغيل القوى البشرية والمادية والارتقاء بمستوى السياحى والاقتصادى للأفراد وللدولة فى نفس الوقت.^(١)

• الإنفاق السياحى:

هى الأموال التى ينفقها السائحون فى شكل إقامة، نقل، طعام مشتريات خدمات... إلخ والتى تؤثر على دوران الإيرادات السياحية وعلى الدخل القومى فى البلاد

• الاستثمار:

هو توظيف المدخرات فى إقامة مشروعات وزيادة الطاقة الإنتاجية مما يؤدى إلى توفير المزيد من الخدمات للمجتمع، معتمدين على تقييم المشروعات ودراسة الجدوى من المشروعات القائمة.

(١) محمد البنا: اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، القاهرة ط١ سنة ٩٨.

الفصل الرابع

الأجهزة المسئولة عن التنمية السياحية

أولاً: مقدمة.

ثانياً: تعريف الأجهزة الرسمية.

ثالثاً: الأجهزة الرسمية.

رابعاً: الأجهزة غير الرسمية.

مقدمة:

قد تكون الأجهزة المسئولة عن التنمية السياحية رسمية أو غير رسمية. والأجهزة السياحية الرسمية: هى مصلحة - إدارة - وزارة - سفارة - مجلس - غرفة سياحة - وزارة تنشئها الدولة بقرار رسمى لتحمل مسئولية العمل السياحى ومهامه.

الأجهزة السياحية غير الرسمية: وتمثل فى كافة المنشآت السياحية من فنادق ومنتجعات وقرى سياحية ومطاعم وملاهى وكازينوهات وكافة المنشآت التى يتصل عملها بالسياحة بشكل أو بآخر إلى جانب مكاتب السياحة والدعاية، شركات السياحة والسفر؛ وكلاء السياحة والسفر وغيرهم وتحدد أدوار الأجهزة بشكل عام فى:

١- زيادة الحركة السياحية القلعة إلى البلد.

٢- الوصول على أعلى مستوى من الجودة والخدمة لإشباع رغبات السائحى وجذبهم للبلاد وزيادة مدة إقامتهم.

٣- إشباع رغبات السائحى فى مختلف أنواع السياحة.

٤- القضاء على عوامل القلق والتوتر لدى السائحى وتوفير سبب الأمن والأمان.

الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المسئولة عن التنمية السياحية والتنشيط السياحى:

هناك الكثير من الأجهزة التى تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحية، وتنقسم هذه الأجهزة إلى قسمين: الأول وهى الأجهزة الرسمية فى الدولة والثانى وهى الأجهزة غير الرسمية وهى التى تمثل كافة المنشآت السياحية العاملة فى مجال السياحة والتى تساعد على تحقيق الأهداف السياحية وإشباع رغبات السائحى وهى أجهزة غير حكومية هدفها الربح والاستمرار فى التواجد فى السوق السياحية.

تعريف الأجهزة الرسمية:

الأجهزة الرسمية تنشئها الدولة لتحقيق الأهداف التنموية فى مجال السياحة عن طريق إداراتها المختلفة الفنية والإدارية وهدفها الرئيسى تحقيق الأهداف القومية فى مجال السياحة والمحافظة على مستوى الأداء عن طريق أجهزتها الفنية والإدارية التى يرتبط عملها بالسائحين والأنشطة السياحية لتحقيق الخدمات الممكنة وتحقيق الأهداف السياحية.

تعمل الأجهزة الرسمية على تحقيق أهداف ثابتة فى مجال السياحة وهذه الأهداف هى التى تساعد على تحقيق التنمية السياحية بكافة أشكالها وألوانها، ومن أمثلتها وزارة السياحة فى مصر والمهيئة المصرية لتنشيط السياحة وغيرها من الهيئات الأخرى، وإدارة السياحة فى البحرين وبعض الإدارات الأخرى التى تساهم فى تحقيق أهداف التنمية السياحية، وتكاد تجمع كافة البلاد العربية على إنشاء أجهزة رسمية لضبط السوق السياحية وغيرها من الأهداف ويوجه عام تهدف هذه الأجهزة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- زيادة الحركة السياحية القادمة إلى البلاد
- ٢- التوسع فى تحقيق أهداف التنمية الرأسية والتنمية الأفقية.
- ٣- توعية الجمهور بأهمية السياحة ونشر الوعى السياحى لدى الجمهور.
- ٤- تحقيق الجودة ومحاولة الوصول إلى أعلى مستوى من الخدمة والجودة لإرضاء السائحين.
- ٥- العمل الدائم على تنشيط السياحة الداخلية والمحافظة على صورة البلاد التراثية الثقافية.
- ٦- إحكام الرقابة على القطاع السياحى لتحقيق مزيد من الانضباط والجودة.
- ٧- إظهار الصورة الحسنة للبلاد وتراثها القديم بجانب نهضتها الحديثة.
- ٨- وضع خطط الترويج والتنشيط السياحى فى الداخل وفى الخارج.
- ٩- تصميم وتنفيذ وإخراج المطبوعات والنشرات المختلفة التى تغطى أهداف الإعلام والإعلان.
- ١٠- محاولة وضع البلاد على خريطة العالم السياحية عن طريق تقديم المنتج السياحى أفضل تقديم وبأفضل أسلوب.

- ١١- القضاء على عوامل القلق والتوتر لدى السائحين وتوفير الأمن والأمان لهم.
- ١٢- تحقيق أهداف التنمية بمعناها الشامل من تحقيق الإنعاش الاقتصادي والقضاء على البطالة والحفاظ على البيئة.
- ١٣- تشجيع الاستثمار السياحي ووضع القوانين والتشريعات المدعمة لهذا الهدف.
- ١٤- المحافظة على البيئة لصالح الأجيال القادمة والحد من تدهورها.
- وإلى جانب هذه الأهداف تفسطلع الأجهزة الرسمية السياحية بمهام تنمية أخرى تتمثل فيما يلي:-
- وضع استراتيجية للتنمية السياحية المستقبلية.
- العمل على إقامة سوق سياحية دائمة تعبر عن السمات الثقافية المحلية.
- إنشاء المياكل والصناعات للإغناء السياحي لتمويل المشروعات الاستثمارية.
- تنمية الموارد البشرية من خلال إيجاد المعاهد والكلليات والابتعاد عن العشوائية والارتجال في إعداد العنصر البشري.
- توفير الوسائل الإعلامية والاتصالية للإعلان عن المنتج السياحي والتواجد في الأسواق بصفة دائمة.
- تقديم الدعم الكافي للقطاع السياحي غير الحكومي.
- تشجيع المؤتمرات التي تناقش مشكلات السياحة وسبل وطرق تحقيق التنمية السياحية.
- ومن هنا يمكن القول إن نجاح العمل السياحي يتوقف بدرجة كبيرة على مدى نجاح الأجهزة السياحية في تحقيق هذه الأهداف وفي القيام بدورها في مجال السياحة ورغم هذه المهام والمسؤوليات التي يحرص قطاع السياحة على تحقيقها إلا أن هناك بعض المشكلات الرئيسية التي تعوق تحقيق الأهداف وتتمثل هذه المعوقات في:
- ١- قلة وفرة المعلومات الدقيقة والإحصاءات والبيانات السليمة والصحيحة والتي تعبر عن النشاط السياحي أصلىق تعبير.
- ٢- تأخر وغياب دور القطاع الخاص خاصة في مشروعات البنية التحتية.
- ٣- ضعف التنسيق الأقليمى فى مجال السياحة البيئية.

وعلى سبيل المثال توجد فى مصر أجهزة سياحية رسمية وأجهزة أخرى غير رسمية، وتعد الأجهزة السياحية الرسمية هى المسئولة عن التنمية والترويج والتسويق والعلاقات العامة والاستثمار وضبط العمل داخل البلاد وهى بمثابة القوائم بالاتصال، كما تعد الأجهزة السياحية الرسمية هى المسئولة عن تحسين صورة السياحة المصرية وتقديم المنتج السياحى للسائح الخارجى أفضل تقديم كما تعد الأجهزة السياحية الرسمية هى المسئولة عن تحسين صورة السياحة المصرية وتقديم المنتج السياحى للسائح الخارجى أفضل تقديم (هى المسئولة عن تحقيق الانضباط فى السوق السياحى وضمان وكفالة الجودة به، وهذه الأجهزة هى المسئولة رسميًا عن تلك المهمة وغيرها من المهام، ويعاونها فى بعض المهام السياحية بعض الشركات والمكاتب والفنادق ووكلاء السياحة وتمثل الأجهزة السياحية الرسمية فى مصر فيما يلى:

ثالثًا: الأجهزة الرسمية:

- ١- وزارة السياحة.
- ٢- المجلس الأعلى لشئون السياحة.
- ٣- الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة.
- ٤- الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق.
- ٥- الاتحاد المصرى للغرب السياحية.
- ٦- الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة.
- ٧- شركة مصر للسياحة.

وزارة السياحة:

وقد صدر قرار رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم الوزارة وقد تمحدد الهدف الأول فى أنها: تهدف (وزارة السياحة) إلى تنشيط السياحة الخارجية وتنويعها وتقديم المنتج السياحى المصرى أحسن تقديم ووضع مصر على خريطة السياحة العالمية بما يحقق لها التفرد والتميز، كما تهدف الوزارة إلى الارتفاع بمعدلات السياحة بما يخدم ويحقق المساهمة فى تنمية الدخل القومى وتنشيط السياحة الداخلية وإظهار الصورة الحقيقية

للمضى مصر وتهضمتها الحديثة، كما تعمل الوزارة على إحكام الرقابة على أداء القطاع السياحي ومراقبة الجودة السياحية والحفاظ على سمعة مصر السياحية في الخارج والإشراف على تنفيذ خطط الترويج السياحي بما يحقق السمعة الطيبة والوفرة بين السائحين ويدعم العلاقات الإنسانية ويتبع الوزارة الكثير من القطاعات الداخلية والمكاتب السياحية العاملة في الخارج.

أدوار ومهام وزارة السياحة:

يرجع إنشاء وزارة السياحة إلى عام ١٩٣٥ حيث أنشئ مكتب للسياحة بوزارة المالية. ثم تحول في نفس العام إلى مصلحة السياحة يرأسه وكيل وزارة ضمت إدارتين علميتين للسياحة الداخلية والخارجية، ثم صدر قرار جمهوري ٤٤١ لسنة ٦٦ بإنشاء وزارة السياحة وتبعية المصلحة لها. وأنشئ مجلس أعلى للسياحة والمؤسسة المصرية للسياحة والفنادق ومصلحة الآثار، ومركز تسجيل الآثار، وتمويل الآثار، وكان هدفه إنقاذ آثار النوبة. وفي ١٩٦٧ أدمجت مصلحة السياحة في الوزارة وصدر قرار جمهوري بإعادة تنظيمها، ثم قرار ١٩٥١ لسنة ٧٤٣ بإعادة تنظيم عملها الذي تمحدد في:

- ١- وضع السياسات المنظمة للعمل.
- ٢- وضع الخطط القومية والمعايير التي تتخذ عن التخطيط والمتابعة.
- ٣- البحوث والدراسات عن العمل السياحي وما تستلزمه من موارد ومستلزمات ومتابعة للتطورات العالمية.
- ٤- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات السياحية.
- ٥- الترويج للمشروعات الجديدة وجلب المستثمرين للمساهمة فيها.
- ٦- عقد الاتفاقيات الدولية وفقا للقوانين وتوطيد الصلة مع المنظمات الدولية المختصة.
- ٧- مؤتمرات وحلقات بحثية ومساهمة في أنشطة المنظمات الدولية.
- ٨- الإعلام السياحي وتوفير المعلومات للمهتمين بالحركة السياحية العالمية.
- ٩- توطيد الصلات مع المؤسسات السياحية الوطنية والأجنبية لتحقيق أهداف التنمية.

١٠- الإشراف والرقابة على الخدمة السياحية والتزام المنشآت بالمواصفات والشروط.

١١- الإشراف على تنمية المناطق وإنشاء الفنادق.

١٢- متابعة نشاطات شركات السياحة ووكالات السفر والنشأة الفندقية للتأكد من التزامها بالقانون.

١٣- إصدار التراخيص بمزاولة الأنشطة السياحية وفقاً للقوانين.

١٤- أعداد الخطط لتنمية اللقعات الفنية والإدارية فى مختلف المنشآت والمهن.

١٥- إصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة من النواحي المالية والإدارية.

رابعاً: الأجهزة غير الرسمية:

وهذه الأجهزة غير الرسمية تساعد فى تقديم الخدمات السياحية ولها أنشطة كثيرة وتساعد الأجهزة الرسمية فى القيام بأعمالها وقد حدد القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن أجهزة السياحة والمنشآت الفندقية فى مصر بأنه لا يجوز إنشاء أو إقامة أى منها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة، على أن تقوم هذه الأجهزة بالعمل فى مجال السياحة وتساهم فى تنشيطها وتقديم الخدمات تبعاً لتخصصها وتعد هذه الأجهزة أجهزة خدمية تساعد الأجهزة الرسمية فى القيام بمهامها وتحمل مسئولية إدارة العمل والسياح وتستهدف الربح فى المقام الأول مثل وكالات السفر، والمنشآت السياحية وشركات السياحة والفنادق وشركات النقل، وتعمل على استقطاب السائحين فى مقابل بيع خدماتها ومن أمثلتها:

١- وكالات السفر والدعاية:

وتعمل وكالات السفر والسياحة على استقطاب السائحين وتساعد فى ترويج السياحة للبلاد وعلى إرضاء الزائر وحل مشكلاته ويظهر دورها فى حالات الرواج ويفضل بعض السياح التعامل معها مثل الإنجليز والألمان الذين يفضلون وكيل السفر، ودور وكيل السفر يتحدد فى تقديم المعلومات - الحجز الفندقى - حجز تذكرة شركة الطيران - الإقامة والتنقلات بعد الوصول أو التنظيم الكامل للرحلة، وحتى تقوم تلك

الوكالات بدورها على أحسن وجه وحتى يمكن القيام بالدعاية والتخطيط الناجح للمستقبل تقوم تلك الوكالات ببذل الجهود المستمرة لمعرفة حركة المواقع السياحية ورغبة السياح في زيارتها ومعرفة جنسيات السياح المترددين على كل منطقة ونوعياتهم ومن المعروف أن وكالات السفر تميل إلى إنفاق شريحة أكبر من مبيعاتها على الدعاية والإعلان مثل الوكالات التي تتخصص في رحلات الأسماك الرحلات البحرية، المهرجانات الموسيقية المناسبات الرياضية والحج وغيره.

٢. المنشآت السياحية والفندقية:

والمنشأة السياحية هي المكان المعد أساسا لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات واستهلاكها في ذات المكان كاللاهى والنواحي اليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم والتي يصدر بتحليلها قرار من الجهة الرسمية المختصة سواء كانت وزير السياحة أو رئيس المجلس كما تعد وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحليلها قرار من وزير السياحة من قبل المنشآت السياحية.

٣. المنشآت الفندقية فيعرفها القانون بما يلي:

تعد منشأة فندقية الفنادق والبانسيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح، وكذا الاستراحات والشقق المفروشة التي يصدر بتحليلها قرار من مسئول السياحة^(١). ومن المعروف أن معظم الدول الكبرى لها سلاسل فندقية تقدم خدماتها للسياح المختلفين ولها تسهيلات معينة في البلد تقدمها لعمالها ولها نشاط دعائي فعال في السوق العلى وتقدم الخدمات وجميع الحفلات الاجتماعية وغير الاجتماعية وتعقد المؤتمرات وتعمل على تنوع زبائنهم بتنوع الأسعار وتهدف إلى بناء صورة خاصة لها وهي من أهم الأدوار التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية السياحية العلة أما الفنادق الصغيرة فسوقها متسع لإقليم أو منطقة ونشاطها كبير في استقطاب السائحين.

(١) قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية.

١. الشركات السياحية الخاصة بالنقل (البرى والبحرى والجوى):

وهى شركات غير رسمية ولكنها تساعد فى تسهيل وتيسير حركة السياحة فى البلاد وهذه الشركات تقوم بتقديم الخدمات السياحية عن طريق تنظيم الرحلات السياحية الجماعية أو الفردية داخل البلاد أو خارجها وفقا لبرامج معينة وتنفيذ ما يتفق معها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات وهذه الشركات خدماتها مشروطة بالانتشار الجغرافى للخدمات ولها خصصت مالية تنفقها على الدعاية والإعلان لجذب السائحين وزيادة أعدادهم وتتناسب خصصت الدعاية والإعلان لدى شركات النقل، وخاصة شركات الطيران مع مبيعاتها الأمر الذى يعنى أنها فى موضع يتيح لها وضع استراتيجية دعائية فعالة فى بلد بها خدمات أصبحت للقيام بتحليلات للأوضاع الاقتصادية والتجارية ودراسات للسوق ودراسات لدوافع الزبائن ومقدورها اختيار فعالية الإعلان الذى تنفذه وكالات متخصصة فى الإعلان، وهى كذلك تزود زبائنها بمعلومات عامة عن الفئائق المناخ، التسويق عن البلدان التى تشملها بخدماتها وهى بذلك تضاعف مهام المكتب السياحى^(١).

وتقسم هذه الشركات إلى ثلاث أنواع:

أنواع الشركات السياحية:

تنقسم الشركات السياحية إلى ثلاثة أنواع هى:

- ١- الشركات التى تقوم بتنظيم الرحلات السياحية سواء كانت جماعية أو فردية داخل البلاد أو خارجها وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات وتسمى "شركة سياحة عامة".
- ٢- الشركات الخاصة التى تقوم ببيع تذاكر السفر وتيسير نقل الأمتعة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى.

(١) لحد زيدان: لدعاية السياحية: مرجع سابق ص ١٤٠.

٣- شركات تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية ونهرية لنقل السائحين^(١) بالإضافة إلى هذه الشركات هناك شركات أخرى متخصصة لممارسة أعمال سياحية معينة كخلمة السائحين ومن أمثل هذه الشركات: الشركات العاملة في ميدان الغوص والرحلات البحرية^(٢).

وقد أُلح القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ في مصر المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم الشركات السياحية وخول لوزير السياحة أن يضيف أعمالاً أخرى تتصل بالسياحة وخلمة السائحين لأعمال الشركات السياحية. وفي هذا الصدد صدر قرار وزير السياحة رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٧ الذى نص فى ملذته الأولى على أن "تعتبر أعمالاً سياحية أنشطة الرحلات البحرية ومراكز الغوص التى تقوم بها الشركات السياحية كخلمة السياحة والسائحين". وتنص المادة الثالثة منه على "أن يصدر وزير السياحة قراراً بشروط وقواعد منح الترخيص المشار إليه".

وبناء عليه صدر قرار وزير السياحة رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٩ بشأن لائحة وشروط منح الترخيص للشركات التى تزاوُل أعمال الأنشطة البحرية والغوص متضمنة:

المادة الأولى:

تسرى أحكام هذا القرار على الشركات السياحية التى تنشأ بغرض إنشاء وإملاك وتشغيل مراكز الغوص والتدريب.

المادة الثانية:

يشترط أن يكون للشركة مقر فى مكان لائق سواء كان مبنى أو منشأة عائمة (فتلقية - سياحية) لا تقل مساحته عن ٦٠ متراً مربعاً وأن يشتمل على:

(أ) مكان حفظ أدوات ومعدات الغوص واسطوانات الهواء.

(ب) مكان شحن الهواء وورشة الإصلاح وخلع الملابس والتدريب.

(١) دليل وزارة السياحة للمنشآت الفندقية والسياحية والشركات السياحية: قطاع الخدمات والعلاقات السياحية ص ٢٠.

(٢) الأهرام فى ٩٩/٧/٣ وزير السياحة يصدر لائحة بشروط وقواعد منح لترخيص للشركات العاملة فى الأنشطة البحرية والغوص.

(ج) اتباع التعليمات الخاصة بالغوص والصادرة من الوزارة واتحاد الغوص مع مراعاة المحافظة على البيئة.

وتتعاون الأجهزة السياحية الرسمية والأجهزة الأخرى غير الرسمية وتتكاتف لتحقيق أهداف التنمية السياحية وتقليل كافة التسهيلات والخدمات للسائح لزيادة أعدادهم واستقطاب المزيد منهم.

وقد أنشأت كافة البلاد العربية أجهزة رسمية خاصة بها للقيام بالمهام التنموية المنوط بها القيام به وتحقيق الأهداف السابقة. كما سيأتى فى (الفصل التاسع) عند الكلام عن دراسات وتجارب الدول العربية فى مجال الاستثمار والتنمية السياحية.

الفصل الخامس

استراتيجيات التنمية السياحية

أولاً: الاستراتيجيات السياحية

ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية

ثالثاً: التعريفات

رابعاً: الأهداف

خامساً: نماذج الاستراتيجيات السياحية

أولاً: الاستراتيجيات السياحية:

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة بتباين أنواعها وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العملية وتجارب الدول تشير على التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل وقد ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الكثير من دول العالم في شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة العديد من الأنشطة وإنشاء المشروعات السياحية. هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية والجمركية على واردات قطاع السياحة والسماع بتحويل أرباح الشركات الأجنبية أو دخول العاملين فيها خاصة الأجانب ومساهمة الدول في تكاليف وإنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية^(١) كتمهيد الطرق وإنشاء الشبكات الخاصة بمليه والكهرباء والاتصالات السلكية وغيرها.

وتضع الدول الخطط السياحية والاستراتيجيات التي تتناسب وأوضاعها المختلفة وتثار التساؤلات عن أفضل السبل للوصول للأهداف وتوضع الدراسات وتجري الأبحاث للاختيار السليم والناجح الذي يضمن تحقيق الأهداف دون مشكلات وعقبات جسيمة وفى قطاع السياحة تثار التساؤلات لاختيار أفضل البدائل وأهم الاستراتيجيات التي يمكن أن توصل إلى تحقيق الأهداف التنموية فبلى الاستراتيجيات أبداً؟ وما الخطط الأهم للوصول إلى تحقيق أفضل الأهداف التنموية ماى السبل لتحقيق العائد السياحى الكبير؟

(١) أحمد ماهر - عبد السلام أبو كحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، القاهرة، المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.

ما هو دور القطاع الخاص وما دور القطاع الرسمى؟

ما هى المشروعات التى سأوسع فى إنشائها وما هى الخدمت التى ستقدمها الأجهزة الرسمية، وما هى السياسات المتوازنة التى سيسير عليها العمل؟

هل هناك الكثير أم القليل من القوانين والتشريعات المنظمة والحفزة على العمل؟ أم مازال القطاع محتاج إلى الضوابط والتوجيه وهل أترك الاستراتيجيات السياحية للعرض والطلب؟

هل هناك عقبت توجد أمام واضعى الاستراتيجيات السياحية؟ وما هى هذه العقبت؟

وهل هذه العقبت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم حضارية وكيف السبيل للتغلب عليها؟

أن وضع الاستراتيجيات هام وضرورى وتحديد الاستراتيجية العلة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن ويجب أن تتصف تلك الاستراتيجية بالشمول بمعنى أنها يجب أن تغطى جميع قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك لأن الاستراتيجية هدفها سرعة تغير المجتمع وذلك لعلاج أوضاع التخلف الاقتصادى، ولابد من الإقرار بأن حقائق الحياة السياسية والعلمية والاقتصادية المعاصرة على الصعيدين الداخلى والدولى قد تفرض مركزية التخطيط والإدارة والقرار فى بعض المجالات من أجل تحديد الأهداف والخطة وتحقيق التنمية المنتظمة من خلال إعداد استراتيجيات متناسقة تتصف بالشمول فى أى فرع من فروع النشاط التنموى فى الدولة التى من ضمنها النشاط السياحى، لذلك سيتم فى هذا الفصل مناقشة الاستراتيجيات السياحية من حيث تطور مفهوم الاستراتيجية، وتعريفها وخصائصها وأهدافها ثم النماذج الاستراتيجية السياحية التى تتبعها بعض الدول فى مجال السياحة.

ثانياً: التطور التاريخى لمفهوم الاستراتيجية:

وفدت كلمة الاستراتيجية من المجال العسكرى ووصلت إلى مختلف المجالات وإلى العلوم الإنسانية وتطور مفهوم الاستراتيجية عبر مختلف عصور التاريخ وفقاً لاختلاف

وتطور التقنية العسكرية فى كل عصر عن الآخر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، ولذلك لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لهذه الكلمة، لأن الاستراتيجية تتطور تبعاً لتطور الاقتصاد والسياسة والعلوم، وتستفيد من أحدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا عند إعداد واستخدام القوات العسكرية فى الحرب. لذلك فإن لكل دولة خلال فترة معينة استراتيجية عسكرية خاصة بها تتوقف على العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية، وأن الاستراتيجية الفعالة تبنى على الخبرة والاستفادة من دروس الماضى وتصاغ وتوضع فى إطار مناسب للمستقبل.

وقد استخدم لفظ الاستراتيجية منذ عدة قرون فى العمليات الحربية وهى كلمة يونانية قديمة مشتقة من كلمة "استراتيجوس" وتعنى فن القيادة أى كيف يستخدم القائد "الجنرال" القوى المحيطة به - لضمان النصر فى الحرب، وحتى حرب نابليون كان يقصد بالاستراتيجية علم وفن مواجهة العدو عن طريق القوة العسكرية، أو هى الخطة العامة الموضوعة لإحراز هدف معين.

وقد وسع نابليون مفهوم استخدام الاستراتيجية لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية التى تحسن الفرصة للنصر العسكرى. وبالتالي ليس من الضرورى أن يدخل القائد معارك حاسمة لتحطيم جيوش أعدائه بل قد يكون من المفضل تحت ظروف معينة استخدام استراتيجية تقوم على تعطيل العدو وتحطيم معنوياته، وضرب مؤخرته ومراكز اتصالاته وتموينه، وتفلى الاشتباك معه فى أية معارك حاسمة، بل إن القائد العسكرى قد يتمكن من تحقيق أهدافه دون إطلاق رصاصة واحدة، وذلك إذا تمكن بكل الوسائل الموضوعة تحت قيادته من إقناع العدو بتفوقه المطلق إذا دخل المعركة.

والاستراتيجية العسكرية لا تعنى استخدام القوة فقط بل والتهديد باستخدامها. ولا تهتم بالحرب فقط، ولكن بالسلام الذى يتبع الحرب. وهنا يظهر بكل وضوح مشكلة العلاقة بين السياسة والاستراتيجية وإن الاستراتيجية لم تعد وفقاً على العسكريين بل أصبحت فناً يزاوله السياسيين وبالتالي

أصبح يطلق على الاستراتيجية فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة. وقد تكون هذه الأهداف هجومية مثل إجبار الخصم على قبول بعض الشروط المجحفة أو دفاعية مثل حماية الأرض أو اللود عن مصلح الأمة.

وحدثنا استخدم مفهوم الاستراتيجية ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية بحيث أصبحت فناً وعلماً يدرس في الكثير من جوانب الحياة، وبالتالي أصبح يعرف هذا المفهوم بأنه استخدام القوة بأنواعها المختلفة لتحقيق أهداف معينة.

وفي مجال الإدارة عرفت الاستراتيجية على أنها الخطة العامة المعدة لتحقيق أهداف محددة ومشوقة، بمعنى آخر فن استخدام وإدارة الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنظيم.

وفي ميدان التخطيط أخذ مفهوم الاستراتيجية يستخدم مقروناً ببعض العناصر الرئيسة التي تشمل عليها خطط التطوير الإداري بأشكالها وأنواعها المختلفة، فأصبحنا نسمع بالأهداف الاستراتيجية مثلاً والتي يقصد بها الأهداف النهائية والكلية أو العامة للخطة، وتتميز هذه الأهداف بكونها بعينة المدى أو طويلة الأجل وتسمى أجهزة التخطيط على مستوى الدولة أو التنظيم لتحقيقها من خلال تنفيذ الخطط.

يختلف مفهوم الاستراتيجية عن التكتيك والذي يعتبر في جذوره الأولى أحد المفاهيم العسكرية أيضاً ويقصد به أسلوب تنفيذ معركة أو حملة عسكرية وإدارتها، وعلى الصعيد الإداري يعرف على أنه مجموع الخطط والبرامج المرحلية القصيرة المدى التي تساعد في تحقيق أهداف استراتيجية معينة. وكما يوجد هدف استراتيجي، فإن هناك هدفاً تكتيكياً أو تعبويًا يتميز بأنه جزئي ومرحلي أو تفصيلي، ومن خلال تحقيق مجموعة الأهداف التكتيكية يتم تحقيق هدف استراتيجي وكذلك من خلال مجموعة خطط أو برامج قصيرة ومرحلية يتم تحقيق أهداف استراتيجية أو خطة طويلة المدى.

وقد استخدمت الاستراتيجية للدلالة على المهارة في التخطيط والإدارة وعندما استعانت العلوم الاجتماعية الاصطلاح أضفت عليه مفهومًا شاملاً يعني الخطة العامة لوسائل تحقيق الأهداف.^(١)

(١) سعيد علوية: استراتيجية الإعلام العربي، القاهرة، هيئة الكتاب سنة ١٩٧٨

والحديث عن الواقع الراهن يقتضى الحديث عن التعريفات والخواص والأهداف والوسائل، والبدائل.

ثالثاً: التعريفات:

الاستراتيجية فى أحد تعريفاتها :

هى مجموعة الخيارات الطويلة الأجل التى يضعها مديرو البرامج فى شكل خدمات، وسياسات وخطط عمل.

"إن الاستراتيجية مجموعة من الخيارات التى يأخذ بها قادة البرامج فيما يتعلق بالأهداف والخدمات والسياسات وخطط العمل، وينبغى للإستراتيجيات الناجحة أن تلبى أهداف البرامج العريضة التى تضعها الحكومة والبيئة على حد سواء، ومن المحتمل أن تنجح الاستراتيجيات التى تلبى أهداف الحكومة وتتمشى مع البيئة، بشكل أكثر من تلك التى لا تفعل ذلك"^(١)

تعريف الاستراتيجية تبعا للمدرسة الغربية:

تعرف الاستراتيجية بأنها فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش فى مناطق الحاسمة والتصرف على النقاط التى يجب تحشيد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح فى المعارك (ليتره).

وفى كراسة التدريب المشترك البريطانية الصادرة عام ١٩٠٢م تعرف الاستراتيجية بأنها فن التخطيط لحملة ما وتوجيهه وهى الأسلوب الذى يسعى إليه القائد لجر عدوه إلى المعركة.

ويعرف لينين: (المدرسة الشرقية) الاستراتيجية الصحيحة بأنها هى التى تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذى يسمح فيه الانهيار المعنوى للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة.

- ماوتسى تونج: هى دراسة قوانين الوضع الكلى للحرب.

(١) مسمول بول: الإدارة الاستراتيجية لبرامج للتنمية ترجمة محمود برهوم، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية سنة ٨٥.

أما المدرسة المصرية، فتعرف الاستراتيجية على أنها أعلى مجال فى فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح وهى أسلوب علمى نظرى وعلمى يبحث فى مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها فى الحرب معتمداً على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الاستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.

أما المدرسة العراقية: تعرفها على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.

- معاور الاستراتيجية:

وتدور التعاريف الخاصة بمصطلح (استراتيجية) حول الحقائق التالية:

١- تعطى الاستراتيجية إطاراً موحداً علماً يتم وفقه اتخاذ القرارات بحيث تكون هذه القرارات متناغمة ومتكاملة. وهذا المحور فى التعريف ينبع من منطلق القناة بأن الاستراتيجية هى القوة الدافعة فى المنشأة لوضع الخطط، ومن ثم تنفيذ هذه الخطط حتى تحقق المنشأة أهدافها وغايتها.

٢- الاستراتيجية هى أداة تسهم فى تحديد مقاصد المنشأة من حيث الغايات بعيدة المدى، خطط العمل، وأولويات تخصيص الموارد. وفى هذه النظرية تعتبر الاستراتيجية وسيلة لتشكيل الأهداف والغايات بعيدة المدى للمنشأة وتعريف الأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه الغايات وتحديد الموارد المطلوبة وتوفيرها.

٣- تعطى الاستراتيجية تعريفاً للمجال الذى تتنافس فيه المنشأة. ويتطلب تحديد مجال عمل المنشأة التعرض لقضايا نمو المنشأة وتوسع أعمالها وتنوعها، وكذلك مجالات العمل المطلوب التخلي عنها وهنا تسعى الاستراتيجية للإجابة على سؤالين أساسيين: ما هى مجالات عمل المنشأة حالياً؟ وما هى مجالات العمل التى يجب أن تكون فيها المنشأة؟

٤- الاستراتيجية هى وسيلة لتحديد كيفية الاستجابة للفرص والتهديدات الخارجية ولتقاط القوة والضعف الداخلية بهدف تحقيق تفوق على المنشآت

المنافسة. ومن هذا المنظور تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق تفوق مستمر على منافسى المنشأة فى جميع مجالات عملها، هذا التفوق هو حصيلة تفهم شامل وعميق للقوى الداخلية والخارجية التى تؤثر على المنشأة فالاستراتيجية تساعد المنشأة على تحقيق التوافق بين الإمكانيات الداخلية والواقع الخارجى، وهى كذلك تعين المنشأة على حسن التكيف مع متطلبات التغيرات الخارجية.

٣- تشكل الاستراتيجية نظاما منطقيا يميز بين مهام كل مستوى من مستويات الإدارة فى المنشأة: الإدارة العليا والوسطى والدنية وكذلك مهام الإدارة المركزية والفروع والأقسام والوحدات. وتضمن الاستراتيجية السانحة توزيع المسؤوليات وتكاملها بما يحقق أقصى درجات التناغم. وبغض النظر عن هيكل المنشأة، تتشكل الاستراتيجية من تكامل ثلاث استراتيجيات مختلفة هى: استراتيجية الشراكة واستراتيجية العمل، استراتيجية التشغيل.

٤- الاستراتيجية هى تعريف للإسهام الاقتصالى وغير الاقتصالى الذى تنرى أن تقدمه المنشأة لجميع المتعاملين فيها وهنا يمكن تعريف المستفيدين بأنهم يشملون مالكى المنشأة أو مالكى أسهم المنشأة والموظفين والمجتمع والدولة ... إلخ. وتبرز أهمية هذا البعد المتضمن تعريفا واسعا للمستفيدين إبراز ضرورة أن تراعى استراتيجية المنشأة مصلحة قطاع أوسع من المستفيدين. كذلك ينبغى أن تتجنب الاستراتيجية التركيز على تحقيق الربح السريع كحافز للعمل، وإنما ينبغى مراعاة تحقيق المصلحة لكافة المستفيدين على المدى البعيد.

خصائص الاستراتيجية:

١- الاستراتيجية هى تحرك مرحلى، ويعنى هذا أنه بحسب الظروف والمراحل التى يمر بها المشروع، يتحدد أسلوب التحرك والعقل. ويعنى هذا أيضا المرونة فى التصرف.

٢- الاستراتيجية هى رد فعل المشروع لما يتوقعه من تهديدات أو فرص فى البيئة، ولما هو موجود فعلا من عناصر قوة أو ضعف فى أداء المشروع.

٣- تركز الاستراتيجية على إعادة تخصيص موارد المشروع (كلها أو جزء منها)، وذلك لأن شكل تخصيص الموارد الحالى يمكنه فقط من بقاء الشيء على ما هو عليه. ومواجهة التغيرات البيئية تتطلب فى هيكل الموارد الحالية وطريقة توزيعه على الاستخدامات.

٤- هناك جانب من المخاطرة يكتنف الاستراتيجيات، وذلك لأن الاستراتيجية تبنى على قدرة المشروع على التنبؤ بالتهديدات والفرصة البيئية، والتنبؤ به قدر من عدم العلم أو المخاطرة.

٥- أن التحركات الاستراتيجية تتم فى الزمن القصير أو الزمن الطويل، وقد تتكرر أو لا تتكرر، وذلك استنادا إلى طبيعة الظروف البيئية.

٦- تستغل الاستراتيجية المزايا التنافسية التى يتمتع بها المشروع فى مواجهة المشاكل والتهديدات التى يواجهها، أو فى اقتناص الفرصة المتاحة. وقد تكون هذه المزايا فى نوع معين من الموارد^(١)

موقع الاستراتيجية استنادا على ما سبق: تقع الاستراتيجية فى القمة وتخضع مباشرة للسلطة السياسية ومهمتها التعريف بكيفية إدارة الحرب الشاملة ووضع الغايات لكل من الاستراتيجية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية - التى تؤلف المكونات الأساسية للاستراتيجية العليا - وتأمين التنسيق بينها جميعا، وهى ما تعرف بالاستراتيجية العليا وتعتبر الاستراتيجية العليا من اختصاص القيادة السياسية أو رؤساء الدول والحكومات بمعاونة رؤساء الأركان العامة والمستشارين ومجلس الدفاع الأعلى.

ويستخدم تعبير الاستراتيجية العليا لشرح فكرة السياسة خلال التنفيذ وإيضاح دورها الفعلى فى توجيه وتنسيق جميع إمكانيات الدول لتحقيق الأهداف الوطنية. وعليه فهى (فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أو الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية).

(١) أحمد ماهر: الخطط والسياسات والاستراتيجيات، الإسكندرية، دار المعرفة لجامعية سنة ١٩٩٦.

إن مدى الاستراتيجية محدد بالحرب ولكن الاستراتيجية العليا تنظر إلى ما وراء الحرب ونحو السلم الذى سيعقبه ولا تكتفى بتحقيق التنسيق بين مختلف وسائل الحرب فقط بل عليها أن تنظم استخدامها أيضاً بغية تجنب تفويض حالة السلم المقبلة من أجل أمن الأمة وازدهارها.

وعلى الاستراتيجية العليا أن تقدر وتضاعف الإمكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية بقصد دعم الوحدات المقاتلة، علاوة على دعم القوى المعنوية. أن أهمية تقوية إرادة الرجال وشخصيتهم تعادل أهمية الحصول على القدرة المادية وهى تتولى أيضاً تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة. كما علينا أن نذكر أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الاستراتيجية العليا التى يدخل فى حسابها قوة الضغط المالى أو السياسى أو الدبلوماسى أو التجارى أو المعنوى، وكلها عوامل هامة لأضعاف إرادة الخصم.

أنواع الاستراتيجيات وأهدافها:

تتعدد أنواع الاستراتيجيات لتشمل جميع نواحي الحياة فى نظام التخطيط فهناك خطط ذات مجال ومدى مختلفين يتم وضعها على مستويات مختلفة وهناك خطط تغطي فترات زمنية مختلفة ويمكن إيجاز بعض هذه الأنواع فيما يلى:

الاستراتيجيات على مستوى مشروع جزئى أو شمل. أن التخطيط على مستوى المشروع يبدأ بتحديد الأهداف وتعيين الوسائل التى تكفل تحقيق الأهداف خلال فترة معينة وتمثل برامج المشروعات الرئيسية بقيام الدولة بمجموعة من الدراسات والبحوث وتقوم بعد ذلك بالعمل على قيام تلك المشروعات والتى ترى فائدتها للاقتصاد القومى.

الاستراتيجية القومية والاستراتيجية الإقليمية. أى التخطيط على مستوى الوحدات الإدارية كلها وتخطيط إقليمى يشمل مناطق معينة من الدولة وكلا النوعين من التخطيط هام وتربطه بالآخر علاقات وثيقة ومحددة وتهدف إلى تحقيق التوازن فى النمو بين أقاليم الدولة المختلفة والتى تضمن نصيب الأقاليم المختلفة من الدخل القومى طبقاً للخطة القومية التى تشمل توزيع الاستثمار المنتج والغير منتج.

الاستراتيجية المركزية واللامركزية. تختلف أنظمة التخطيط بشأن تحديد مستوى المركزية في تحمل مسئولية اتخاذ القرارات المختلفة والتوفيق بين الموارد والاستخدامات ومركزية القرارات التخطيطية ويمكن أن نميز بين النموذج المركزي واللامركزي فالأول يقضى بمركزية القرارات الجارية المتعلقة بنشاط الوحدات الاقتصادية الإنتاجية واللامركزية تقضى بمركزية القرارات المتعلقة بالكميات الكلية وتشمل (الدخل القومى والاستهلاك الكلى والاستثمار والواردات والصادرات) وذلك دون الدخول فى مكونات كل هذه الكميات والنشاط السيلحى هو نشاط تنموى يتطلب وضع استراتيجيات وأهداف تنموية مستمرة ومتكاملة ويستخدم كافة الاستراتيجيات المتاحة لتحقيق الأهداف العامة والخاصة المباشرة وغير المباشرة.

رابعاً: الأهداف

تتضمن القضايا الاستراتيجية فى أى مجال من المجالات أهدافاً عامة: وهى القضايا والأمور الاستراتيجية التى تهتم المنظمة وتضعها فى اعتبارها بصفة عامة وتعمل على تحقيقها لتحقيق التنمية والنمو الدائم للمنظمة فى كافة المجالات وهى:

- نمو المنظمة وتحقيقها للأرباح على المدى الطويل.
- التغييرات التى تحدث فى الأسواق والتعرف على الاتجاهات التى تتعلق بتلك التغييرات.
- تطوير الجانب التكنولوجى الخاص بالصناعة والاتصال.
- تنويع مصادر الشراء حتى لا تقع المنظمة أسيرة لسوق واحدة.
- ربط نظام الحوافز والتشغيل بالأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل فى مجال الاستثمارات.
- نشر ثقافة تخطيطية بين العاملين تساعد على تكييف الأفراد مع مستجدات المستقبل.
- تطوير نظم المعلومات التى يضم الإدارة العليا والوسطى عند وضع القرارات.

- تشجيع الابتكار والتجديد داخل بيئة العمل للسيطرة على المنافسة وعلى المشكلات الطارئة.
- رصد الدراسات والبحوث التى تقوم بها الجهات المختصة والمنظمات العلمية والاستفادة بها.

وغنى عن القول إن هذه القضايا الاستراتيجية الهامة التى تهتم كل منظمة وتضعها فى اعتبارها إذا طبقت فى مجال السياحة التطبيق العلمى الدقيق لأى ذلك إلى نمو السياحة مستقبلياً ثموا مطرداً دون هزات تعرضها للتأرجح أو التذبذب

• الأهداف الاستراتيجية فى مجال السياحة العالمية:

تحدد الأهداف الاستراتيجية فى مجال السياحة ويرزت بعد أن اجتاحت العالم مجموعة كبيرة من التغيرات العالمية التى أثرت تأثيراً كبيراً فى كافة بلدان العالم وسعت الدول الكبرى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية دون النظر للأعراف والقوانين الدولية، وركزت الدول الأخرى على مشروعاتها وتحقيق مصالحها متجهة إلى تنمية ذاتها وأصبحت كثير من دول العالم تنظر للسياحة على أنها قاطرة للتنمية الشاملة فى البلدان الأكثر ثموا وذلك حيث يتجه العالم للعولمة السياحية بعد تطبيق اتفاقية الجات التى وقعتها أكثر من ١٢٥ دولة فى سنة ١٩٩٤ بالمغرب التى تعنى فى مجال السياحة أن البقاء للأصلح وللأجود فى الخدمات والكوادر والبيئة - والإدارة - والتسويق وفى المنشآت السياحية) خاصة بعد الانحلال لفتح الحدود بين الدول وتوظيف التقنيات الحديثة فى كافة جزئيات العمل السياحى (من إعداد الكوادر وتصميم المنشآت - وفى التسويق والترويج - وفى الاستثمار السياحى وذلك بعد أن ظهر فى الربع الأخير من القرن العشرين أن الصناعات التى لها السبق هى صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأيضاً صناعة السياحة والسفر لذا فقد اهتمت المصارف المالية العالمية بهذه الصناعات وبمصادر الثروة بما أذى إلى تزايد التنافس والاهتمام بها بما ينبأ أن حجم السياحة العالمية ستصبح فى تزايد مستمر يتنبأ الخبراء بأنه سيصل فى سنة ٢٠٢٠ إلى (٦٠٠ مليار، ٦٠٠ مليون سائح).

ولذا فقد رفع فى يوم السياحة العلى شعار السياحة قطاع رائد لخلق العمالة
وزيادة التنمية والاستثمار مع حماية البيئة.
ولذلك تتحدد الأهداف والاستراتيجيات فى مجال السياحة نظراً لطبيعته الخاصة
وتدور حول:

- الجلب السياح وتنويع وسائل الجذب وتعددها.
 - تطوير المنتج السياح وتنويعه وخروجه للأسواق العالمية.
 - تعزيز التنمية لجلب الاستثمارات السياحية.
 - تحديد المواصفات ووضع معايير الجودة.
 - التنمية المستدامة وتطوير المجتمعات المحلية.
 - التطوير المؤسسى وتطوير القطاع الخاص للمشاركة فى خطط التنمية والاستثمار السياح.
 - الارتقاء بالخدمات التسويق والترويج السياح.
- وإذا كان الهدف الرئيسى لأى استراتيجية سياحية هو تنمية السياحة بكافة أنواعها
العمل على تحفيز الطلب على المنتج السياح والارتفاع بمعدلات التدفق السياح
لتقرب من معدلات الدول الجاذبة للسياحة طوال العام.
- حيث تشير تقارير منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط عوائد حركة السياحة
الدولية قد فاق متوسط عوائد مجمل الصادرات العالمية من الخدمات التجارية، ووصلت
عوائد السياحة إلى ٨٪ من مجمل صادرات العالم السياحية، وشكلت السياحة ٣٥٪ من
مجمل الصادرات العالمية الخدمية، لذلك تسعى كثير من الدول إلى الوصول إلى نأى
الكبار فى عالم السياحة، وذلك عن طريق تحديد الأهداف وضع التوجهات اللازمة
وتحديد المنشآت السياحية لاستراتيجياتها التى ستسير عليها.
- ١- أهم الأهداف الاستراتيجية للمنشآت السياحية:

- تمثل الأهداف الاستراتيجية على مستوى المنشآت السياحية فيما يلى:
- ١- تنشيط الحركة السياحية.
- ٢- التخطيط لحملات إعلامية محلية ودولية.

٣- التوسع الأفقى والرأسى فى مجال العمل السياحى، والاهتمام بالمشروعات السياحية.

٤- الجودة والارتقاء بالعنصر البشرى المتصل عمله بالسياحة وصناعاتها وخدماتها.

٥- إشاعة ونشر ثقافة تنمية السياحة بين الجمهور المستهدف بكافة أنواعه.

٦- تنوع وإثراء المنتج السياحى وإضافة أنماط سياحية جديدة على خريطة السياحة.

٧- التعامل مع الأسواق السياحية المختلفة ومحاولة فتح أسواق وجذب سافحين جدد.

والعمل من خلال الاستراتيجية السياحية على تعميق الصلات مع العاملين فى المجال السياحى (منظمو الرحلات - وكلاء السفر والسياحة - منظمة المؤتمرات - شركات الطيران).

أهداف الاستراتيجية العامة وتوجهاتها فى مجال السياحة:

وبوجه عام يمكن القول إن الأهداف الاستراتيجية التى تنشدها الأجهزة السياحية تتمثل فيما يلى:

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.

- ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية العشوائية.

- تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار فى مجال التسهيلات السياحية أينما كان.

- حل المشكلات التى تواجه الاستثمار السياحى ووضع التشريعات التى تيسر سبل التنفيذ.

- مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن.

- ضمان عدم قيام نشاطات اقتصادية أخرى منافسة فى المواقع السياحية.

- الحيلولة دون تلوث الموارد السياحية وحماية النادر منها.

- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة فى المواقع السياحية
- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب فى المناطق السياحية
- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة
- توفير التمويل اللازم من الداخل والخارج لعمليات التنمية السياحية
- تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملى.

التوجهات اللازمة للارتقاء بالخدمات والتنمية السياحية، وذلك من خلال:

- ١- الارتقاء بمستوى العمالة السياحية من خلال البرامج التدريبية.
- ٢- الارتقاء بمستوى التعليم السياحى من خلال تطوير المناهج الدراسية واستكمال تجهيزات المدارس الفنية.
- ٣- الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية من خلال تنوع الخدمة وتحسينها.
- ٤- رفع مستوى البنية الأساسية الخادمة للسياحة.
- ٥- تطوير تكنولوجيا المعلومات السياحية عن طريق إنشاء شبكة للمعلومات وربطها بشبكة الإنترنت.

خامساً: نماذج الاستراتيجيات السياحية:

فى إطار التنافس الكبير الذى يحدث الآن فى العالم بين جميع الدول فى مجال السياحة، تسعى كل دولة إلى البحث عن استراتيجيات خاصة لها لتنمية السياحة بها وتسمى جامعة إلى إبراز خصائصها وتميزها بل وتفردا السياحى وتركز على منتجاتها السياحى لتطويره وتقديمه التقديم اللائق الذى يساعدها فى تحقيق أهدافها فى مجال السياحة وهو جذب الأعداد الكبيرة من السائحين وزيادة هذا التميز والتفرد والاستفادة بما تقدمه الدولة من خدمات وتسهيلات ومغريات كثيرة للجذب السياحى، وتنوع الاستراتيجيات السياحية وتنقسم إلى الكثير من التقسيمات التى تضعها الدولة أو الأجهزة المسئولة والتى تتناسب مع منتجاتها السياحى ووضعها السياحى وخططها التنموية وطموحاتها وأملها وهى أنواع منها ما يلى:

أنواع الاستراتيجيات السياحية

١. استراتيجيات التنوع السياحي: (تنوع المنتج السياحي)

فى إطار التنافس الكبير على السياحة تركز الدول على استراتيجيات متعددة لتنمية السياحة وتعمل على الاهتمام بكافة أنواع السياحة وتقديمها للسائح مع التركيز على خصائصها وتميزها وذلك بتنوع منتجاتها السياحي وبالتركيز على الآثار والمناطق التراثية والمقومات التاريخية والسياحية والثقافية إلى جانب التركيز على السبلات الأخرى مثل:

- (السياحة الرياضية - التركيز على سياحة المؤتمرات والندوات - سياحة الجوافز -
- السياحة العلاجية - سياحة رجل الأعمال - السياحة الدينية - السياحة الترفيهية -
- سياحة التسوق).

وتقوم الدولة بوضع الاستراتيجيات التنموية المناسبة للاستفادة من كافة الأنواع السياحية المتوفرة بل تسعى الدول من خلال استراتيجياتها إلى تنوع المنتج السياحي، وعرضه العرض الشيق والجذاب والمؤثر لجذب الأعداد الكبيرة من السائح، وتضع الخطط الإعلامية لتحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى توسيع استراتيجياتها التنموية فى إنشاء المشروعات وتسهيل قيملها وتنوع الفناقق وتقديم التسهيلات المناسبة لتيسر حركة المرور والقءوم للبلاد حيث تعتمد الدول إلى تنوع السياحة وتتعدد^(١) ما بين:

١- سياحة قضاء الإجازات والترفيه

٢- سياحة الصحة والعلاج.

٣- سياحة رياضية.

٤- سياحة الآثار والأماكن التاريخية.

٥- سياحة الهوايات.

٦- سياحة اجتماعية.

٧- سياحة المؤتمرات.

٨- سياحة المشتريات والتسوق.

(١) مثال عبد المنعم، السياحة تشريعات ومبادئ، الطبعة الأولى: عمان - الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع سنة ٢٠٠٠.

٩- سياحة دينية.

١٠- سياحة ثقافية.

ب- استراتيجية تنويع الأسواق السياحية:

عن طريق تنويع الأسواق يتزايد عدد السائحين، وذلك بعدم التركيز على أسواق الدول المعروفة في أمريكا أو أوروبا بل العمل باستمرار إلى إضافة أسواق جديدة وعدم الوقوع أسرى بعض الأسواق التقليدية، وإعطاء السياحة العربية أى دول الجوار أهمية كبرى، واعتبارها مصدر من مصادر السياحة المتجددة، والتعامل مع سائحي دول جديدة من الدول التى بدأت تبرز كأسواق سياحية جديدة من أمريكا اللاتينية وروسيا واليابان، وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول التى بدأت تبرز فى المجال السياحي كدول جديدة.

ج- استراتيجية الانتشار:

وذلك عن طريق تسهيل كافة الخدمات والتسهيلات وإقامة المنشآت التى تتناسب مع كافة مستويات الدخول بدءاً من الدخول المتوسطة والتميزة والخاصة، وتشيد فنادق النجمتين والنجمة الواحدة لتشجيع سياحة الشباب والطلبة والفئات المتوسطة فى الداخل والخارج.

د- وضع الأجندة السياحية والتنشيط السياحي:

أى إيجاد الارتباط بين الأجندات الهامة بالبلاد والأحداث المصنوعة فى السياحة أى الفعاليات المترابطة، ووضع الأجندة السياحية من حيث (الجدول - الخطط - الخطوات) التى تربط بين الأحداث الهامة القومية والوطنية فى البلاد والأعياد والإجازات وإقامة المناسبات والمهرجانات الخاصة بذلك وذلك لتشجيع الجمهور فى الداخل والخارج على السياحة وربطه بتلك الأحداث الهامة وإيجاد الفرص القومية والوطنية للاحتفال والسفر وتمضية الأوقات الترويحية.

أشئلة على كل من جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة

هناك الكثير من الخطط والاستراتيجيات التى تتبعها الدول لتحقيق أهداف تنشيطية ففى مجال السياحة تضع الدول الاستراتيجيات التى تتناسب ومنتجها

السياحى الوفير، وبذلك تضع الدول لجنة خاصة للمناسبات المختلفة التى تمر بها وتركيز الانتباه إلى المناطق السياحية المتوفرة المتعددة فى نفس الوقت وتلفت نظر السائح إلى المواقع والأنشطة التى لم يتم التعرف عليها تمهيداً لوضعها فى الخطط السياحية وليضعها السائح فى زيارته القرية أو المنتزة.

وترتبط هذه الاستراتيجية بقدرة الدولة على تسويق منتجها السياحى والنشيط بطرق جيدة تتناسب مع ما تحويه الدولة من مقومات سياحية وموارد تاريخية.

٢- جمهورية مصر العربية:

على سبيل المثال تتجه استراتيجيات التنشيط السياحى فى مصر إلى:

١- جذب انتباه السائح إلى بعض المواقع الهامة فى المدن الكبرى وليس فى العاصمة فقط، مثل: "شرم الشيخ - الفردقة - الإسكندرية - دهب - رأس محمد - الإسماعيلية - الفيوم - جنوب الواحى" والتركيز على ما توفره هذه البلاد من مناطق جذب وتميز تهتم الكثير من السائحين القاصمين إلى البلاد

٢- إقامة أنشطة ثقافية خاصة ومتعددة ذات سمعة عالمية تجذب السائح الأجنبى وتثير خياله على سبيل المثال:

"إقامة أوبرا عايدة سنوياً - تعلمد الشمس على وجه تمثال رمسيس الثانى مرتين فى العام (فبراير وأكتوبر من كل عام) - المعارض الدائمة - المهرجانات والمؤتمرات المحلية والعالمية" مثل مهرجان الأغنية وغيره من المهرجانات العالمية التى يدعى لها كثير من المشاركين.

٢. مملكة البحرين:

تقوم مملكة البحرين بتوجيه استراتيجياتها السياحية إلى السياحة الثقافية لما تزخر به المملكة البحرينية من آثار ومواقع أثرية ومتاحف قديمة وحديثة، وذلك إلى جانب توجيه الاهتمام إلى سياحة المؤتمرات وتشجيعها وتهئته الفرص الكثيرة لعقد المؤتمرات بكافة أنواعها المحلية والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات.

٣- دولة الإمارات:

هناك الكثير من الأحداث السليحية والسلياحات الريضية التي استحدثتها دبي لترويج وتنشيط السلياحة بها وأهمها تستضيف دبي سنويا عدداً من المهرجانات الشعبية ذات الإعداد الجيد يقام العديد من هذه المهرجانات كل عام مثل سباقات رجبى دبي، بينما تقام الأخرى على أساس أسبوعى مثل سباق الخيول. تعتبر هذه الفاعليات من نوع السلياحة الريضية والسلياحية الخاصة والترفيهية وتعد تسليية مبتكرة لكل أفراد العائلة إلى جانب إقامة المعارض مثل معرض الطيران فى دبي، ويعتبر ثالث أكبر معرض للطيران فى العالم. يعقد كل سنتين فى شهر نوفمبر، ويوفر فرصة مثيرة فيها الكثير من العروض الجوية، وكذلك الفرق الجوية البهلوانية من فرنسا وبريطانيا وفيما يلى عرض لبعض الأحداث السنوية الرئيسية فى المدينة وأوقات هذه الأحداث التى تقام بصفة أسبوعية أو شهرية:

سباق الهجن:

يعبر سباق الهجن رياضة عربية شعبية وتعد من أكثر الرياضات العربية أهمية لزاىرى مدينة دبي وفيها يمكن للمشاهدين التجول حول الميادين. وتعد السباقات خلال فصل الشتاء وعادة أيام الأربعاء والخميس والجمعة وأيام العطلات الرسمية. الدخول مجاًئ.

سباق السيارات الصحراوى:

توفر الصحارى فى الإمارات العربية المتحدة ويوفر الموقع المثالى الفرصة لسباق السيارات، وقام اتحاد الإمارات لرياضة الدراجات بسباقات عديدة خلال السنة ومن أبرز هذه السباقات سباق "تحدى صحراء الإمارات" وهو يعد ذروة كأس العالم فى سباق الضاحية للسيارات. حيث يجذب أفضل المتسابقين من كل بلدان العالم.

سباق القوارب الشراعية:

هذا السباق على شكلين، أما قوارب تسير بالتجديف أو بقوة الرياح. ويشكل أسطول القوارب الشراعية التقليدية منظرًا رائعًا ويندفع عبر الماء. وفى دبي السباقات تكون لمسافات بحرية طويلة وأهمها السباق إلى جزيرة صير بونعير يشترك فيه حوالى ٨٠ قاربًا.

دبى ديزرت كلاسيك:

نادى الإمارات للجولف، وقد تم إدراج دبى ديزرت كلاسيك ضمن برامج محترفى الاتحاد الأوروبي للجولف واعتبر ذلك إنجازاً كبيراً، حيث يعد دبى ديزرت كلاسيك حدثاً سنوياً يشترك اللاعبون الدوليين، وخصصت للبطولة جوائز نقدية.

سباعيات رجبى دبى:

تقام فى شهر كانون الأول (ديسمبر) وهو من أعظم الأحداث فى فصل الشتاء حيث تقام سباعيات رجبى دبى ويشارك فيه أفضل الفرق العالمية فى سباعيات الرجبى وتقام فى عطلة نهاية أول أسبوع من شهر ديسمبر حيث يشهد هذين اليومين منافسات قوية ويقدم لثلاث المتفرجين أجواء احتفالية تستمر طوال الليل.

مفاجآت سيف دبى:

يعتبر سباق القوارب السريعة رياضة بارزة فى الدولة. إن فريق الفيكيتورى المحلى مصنف من بين أندية العالم فى الدرجة الأولى فى سباق القوارب السريعة ويوفر خور دبى الإعداد لأحداث وطنية تزحاد تنافسا كل سنة.

رحلة اليوم البدوى:

تمر الرحلة يومياً بالقرى البدوية التقليدية ويمزارع الجمل فى الصحراء مع سباقه عبر التلال الرملية المختلفة الأنواع والارتفاعات. وتقوم هذه الرحلات بزيارة الجبل الصخرية مع تقديم وجبة غذاء خفيفة باردة فى الجبل وقبل العودة، تستغرق الرحلة يوماً كاملاً كما يتم تلبس السيلح اللباس التقليدى (الثوب والفترة) وجعلهم يعيشون الجو البدوى التقليدى من خلال التواجد داخل الخيمة وسط الصحراء.

ركوب الجمال:

حيث زيارة شبه الجزيرة العربية تكتمل بالتعرف على سفينة الصحراء، بركوب الجمل على التلال الرملية ثم التوجه إلى مخيم بدوى للاستراحة وتناول المربطات وللتصوير.

مراقبة الطيور:

فى دى مكان لمراقبة الطيور، نمت شهرتها حيث الاخضرار بالمنطقة يجذب الطيور التى ليس من السهولة العثور عليها فى أوروبا أو الشرق الأوسط. ٨٠ نوعية تتكاثر محلياً و٤٠٠٠ نوعية تمر خلال هجرتها فى فصلى الربيع والخريف بين إفريقيا وآسيا الوسطى.

الطيور مثل الببغاوات الصغيرة والشرقاى الهندى والمهدله وأنواع أخرى من الطيور بالإمارات مثل طائر الغاق والقراق الهندى والبوم والقطة وأبو بليق فى المتنزهات. وفى خور دى هناك ملجأ للطيور البحرية وهى المحمية الطبيعية الوحيدة فى المدينة حيث طائر النحام وطيور الشاطئ وطيور المخوص ورياضة صيد الصقور تقليد له جذور ويتم عن طريق تنظيم رحلة لمشاهدتها وهى تحلق فى الجو.

المشاهد من الطائرة:

خلال استخدام الطائرة تشاهد مراكب الصيد التقليدية والبيوت ذات الراجيل والحدائق الخضراء والخور المتعرج والبنائات الحديثة وقرى صيد الأسماك والشواطىء الذهبية الجميلة.

نادى الفراشة:

هو نادى التسلق فى دى داخل مبنى، تمارس رياضة تسلق الجدران، وللمبتدئين والمنافسة بين المتقدمين، تم تصميمه وبناءه من قبل الشركات البريطانية المتخصصة فى هذا المجال، ويحتوى على مستلزمات التسلق من أجهزة وحبل وأرضيات أمان فى حالة التسلق المنخفضة.

قرية الفوس:

تتمتع الميه المخططه بدولة الإمارات العربية المتحدة بغنى الحياة البحرية وتنوع المرجان ووجود بقايا يواخر ومناظر والغوص فى هذه المنطقة ومن السهل ممارسته على مدار السنة حيث الميه داخنة وغير ملوثة ومشاهدة أسماك القرش الصغيرة وثنعبان البحر، وتوجد أماكن غوص على الساحل الغربى من دى، وعلى الساحل الشرقى هناك فرص لمشاهدة الشعب المرجانية ذات الألوان الرائعة. أما منطقة مسندم فتوفر مجالات

للفوص خاصة للغواصين المتفوقين وهناك رحلات غوص يومية لجميع المستويات ونحت رعاية عدة مؤسسات تدريبية عالمية. ودورات فى الغوص تقدم دروسا فى السباحة كمقلعة للرياضة.

دراجات الكثبان الرملية:

اكتشاف عجائب الصحراء الرملية بقيادة السيارات الرملية أو بإمكان السائح تجير الدراجات الرباعية أو العربات على الكثبان الرملية فى طريق دهب.

صيد الأسماك:

فى البحر العميق أو قرب الشاطئ ويبدأ الموسم من شهر سبتمبر إلى إبريل حيث تتكاثر الأسماك فى هذه الفترة وعلى الرغم من ذلك فإنه بإمكان السائح صيد سمك الشلفيش الضخم وملكة السمك خلال أشهر الصيف. والأسماك المتوفرة هى ملك السقمري التونة، وسمك البينيت وسمك سليمان. وصيد الأسماك على الشاطئ أو المراكب الصغيرة شائعا على طول الساحل وبمكانك صيد أسماك كثيرة حتى سمك البركوفة ويعتبر شاطئ الجميرا وحديقة الخور بالإضافة إلى السواحل المألوفة من الأماكن المفضلة لصيد الأسماك.

وبمكان السائح أيضا استئجار مركب (من بر دهب أو ديرة) والذهاب إلى منبع الخور صباحاً لركوب المركبة. للصيد فى أعماق البحر ويتم تنظيم رحلة يوم كامل أو نصف يوم للصيد بالشبكة أو صيد ليلى.

المنتجات الصحية:

هناك نواد للنساء وأخرى للرجال وطرق المعالجة كثيرة ومتعددة من حملات الهابردو والطين وأنواع التدليك المعروفة والجاكوزى والساونا وصالونات التجميل.

ركوب الخيل:

ترعى دهب سباقات الخيول العلية الذى يعتبر أغلى سباق خيل فى العالم. وتولى أهمية كبيرة للخيول حيث تملك أرقى السلالات وأحدث المعدات والأجهزة والاسطبلات فى العالم.

التزلج على الماء:

حيث يوفرها الفندق الذى يقيم فيه السائح أماكن عديدة لممارسة هذه الرياضة بجانب جسر القهود فترى الدراجات المائية والكثير ممن يمارس هذه الرياضة، لقد اهتمت الإمارات بالسيحة الرياضية اهتماما كبيرا وشجعت وجذبت السائحين من كافة دول العالم. واعتبرت السيحة الرياضية من أهم السيلحات الجاذبة للسائح من شتى بقاع العالم وخصصت إحدى الفضائيات للرياضة لجلب انتباه السائحين وزيادة أعدادهم ونجحت بالفعل فى تحقيق هذا الهدف.

هـ- استراتيجيات التركيز على السياحة العلاجية:

تعتمد هذه الاستراتيجية على استغلال الموارد الطبيعية والبيئية التي تزخر بها بعض الدول وتقوم بتحويلها إلى مدن متخصصة للسياحة العلاجية وقد شرعت كثير من الدول إلى جذب هذه السياحة ذات الإنفاق المرتفع مستغلة إمكاناتها الطبيعية والبيئية وجوها ومياهها ورمالها لكى تضع لنفسها موقعا على الخريطة العلاجية، وتستند هذه الاستراتيجية على المقومات الطبيعية من:

١- مناطق تعتمد أساساً على المياه المعدنية.

٢- مناطق يستغل جوها الطبيعى للعلاج.

٣- مناطق تجمع بين المياه المعدنية والجو الطبيعى الذى يساعد على العلاج.

٤- مناطق تستخدم مياه البحار والرمال فى العلاج.^(١)

والهدف الرئيسى لهذه المناطق هو العلاج والاسترخاء والابتعاد عن صخب المدن وروتين الحياة والاستجمام الكامل فى محاولة لاستعادة النشاط والحياة والعلاج البيئى يعتمد على الاستحمام فى عيون المياه الساخنة الغنية بالعناصر المفيدة أو مياه الينابيع والعيون الطبيعية أو مياه البحر ذات الملوحة العالية أو الدفن فى الرمال أو التعرض لأشعة الشمس. ويحسن لعلاج بعض الحالات المرضية توفر عوامل نفسية وبيولوجية وقد لا يغنى عن العلاج الطبى.

ولذلك كان تركيز الدول التى يتوفر لها أحد الإمكانيات السابقة على استقطاب السائحين المرضى والمتعبين وكبار السن وتوفير السبل والإمكانات المتعددة لهم لمساعدتهم على الاستشفاء مع توفير الدعم النفسى والمعنوى الذى يساعد بدوره على اجتياز المريض أو المستشفى لحالة الألم والمرض وانتقاله إلى حالات التهئة المعنوية للشفاء.

ويتحقق للدول التى تستخدم هذه الاستراتيجية السياحية العلاجية الكثير من الأموال فهى تدر دخلا كبيرا وذلك لطول فترة بقاء السائح لغرض العلاج أو

(١) احمد الجاد: تطور الاتجاهات الحديثة فى السياحة: القاهرة - عالم الكتب سنة ٢٠٠١.

الاستجمام فتتراوح بين المتوسطة أو الطويلة، وكذلك نسبة الإنفاق الكبيرة وعندما تتوفر المقومات السياحية العلاجية التي يمكن الاستفادة منها مثل مياه البحار المالحة، المياه العذبة، توفر الأطباء والكادر المتخصص، الجو الصحى الخالى من التلوث ووجود بنية تحتية متطورة لإقامة المستشفى أو المنتجعات العلاجية للاستجمام. فإن هذا عادة يجلب نوعية راقية من السياح ذوى المستويات الإنفاقية العالية للاستجمام فى المنتجعات الصحية وتحقق للبلاد الأهداف المنشودة من حيث السمعة المتميزة والدخل العالى من مثل هذه السياحت.

٥- استراتيجيات الحوافز:

وتعد هذه الاستراتيجية أداة تسويقية تستخدمها المنشآت المختلفة الصناعية والتجارية وكثير من الشركات والمؤسسات لتحفيز العاملين وتنشيط العمل وزيادة الإنتاج وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف. وتتمثل فى تقديم رحلة أو زيارة للعاملين بدلاً من المكافآت المادية كحافز لهم وهذه الاستراتيجية تلقى الكثير من القبول من العاملين حيث تعد أكثر جذباً وأكثر راحة وفعالية من المكافآت، وتتفق مع رغبات العديد من الأشخاص للزيارة والسياحة خاصة إذا كانت الرحلة معة مسبقاً ومنظمة وكاملة الخدمت.^(١)

وتحقق هذه الاستراتيجية الكثير من الفوائد خاصة عند اصطحاب الزوجات والأولاد أثناء الرحلة خاصة عندما يتحدد مقصدها إلى دول بعيدة كالرحلات عبر البحار أو الرحلات البعيدة لدول المقصد السياحى المتنوعة. وتحقيق هذه السياحة تنمية ونجاح للعلاقات الإنسانية بين العاملين وبينهم وبين المنشأة التى يعملون بها عندما تحقق لهم الرغبة فى السفر والسياحة والتسوق والراحة والبعد عن عناء العمل وتحقيق أحلامهم فى السفر والسياحة.

وقد حققت هذه الاستراتيجية الكثير من النجاح فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وتكون بعض الجمعيات للاهتمام بهذا النوع من السياحة وأبرزها "الجمعية الأمريكية لمسئولى الحوافز" التى تقوم بإعداد التقارير والدراسات والمعلومات عن هذا النوع من السياحة ومقرها نيويورك وتهتم بإعداد

(١) ماهر العيسى مبادئ السياحة، مرجع سابق.

المؤتمر السنوى لها والعديد من الاجتماعات منذ إنشائها ١٩٧٢م وحتى الوقت الحاضر. وحالياً تقبل كثير من الدول على هذا النوع من السياحة لاعتماده على جذب جمهور كبير من العاملين، ولذلك تتجه بعض الدول إلى الاستراتيجيات التى تناسب مع تنفيذ سياحة الحوافز لديها.

٦- استراتيجية خلق صورة ذهنية للمنتج (سلعة - خدمة):

تعتمد استراتيجية الصورة الذهنية على خلق تصور ذهنى عن المنتج بكامل عناصره (الاسم التجارى - السعر - الخصائص وغيرها)، وبمعنى آخر خلق شخصية للمنتج وعندما يقوم المستهلك بشراء واستخدام المنتج تنتقل إليه هذه الصورة أو بمعنى آخر يعيش فى الإطار النفسى الذى تخلقه هذه الصورة الذهنية عن المنتج (سلعة - خدمة) ويستخدم الإعلان لتحقيق ذلك الهدف فالإعلان لا يبيع السلعة أو الخدمة فقط ولكن يبيع أيضاً رموز وصور ذهنية وأخرى نفسية يحصل عليها المستهلك عند الشراء والاستخدام.^(١)

وتستخدم تلك الاستراتيجية لمواجهة المنتجات المنافسة، وكذلك عندما لا توجد فى السلعة أو الخدمة ميزة تنافسية أو ترويجية يمكن أن يميزها عن المنافسين فيعمل الإعلان على خلق هذه الميزة الرمزية، كما تصلح للاستخدام فى حالة السلع أو الخدمات المرتبطة بالمستهلك أو مكانته الاجتماعية مثل الملابس والسيارات.

٧- استراتيجية تنمية القوى البشرية:

وتعد استراتيجية تنمية القوى البشرية من أهم الاستراتيجيات فى مجال السياحة:

فقد اكتسب ميدان القوى البشرية أهميته اشتقاقاً من أهمية الدور التى تلعبه هذه القوى فى المنشآت فالتنمية البشرية فى أى منشأة هو المحدد لفاعلية استخدام عناصر الإنتاج والأداء الأخرى.

ويذكر الباحثون بأن أدوار المنشآت وتيسير العمل بها يتوقف على كفاءة العنصر البشرى وحل المشكلات واختيار أعضاء الفريق الذى يتحمل مسئولية العمل وتوزيع المهام الموكلة إلى كل فرد ومتابعة أداؤهم وتدريبهم لذا كانت أهمية هذه الاستراتيجية

(١) أحمد فاروق الإعلان فى مؤسست التلمين: رسالة ماجستير - كلية الإعلام جامعة القاهرة، مرجع سابق.

التي تهدف فى الأسس إلى إعداد العنصر البشرى الذى يتحمل مسؤولية العمل، لذلك شرعت كثير من الدول إلى إنشاء الكليات المتخصصة للسياسة والفندقة وأيضا الكثير من المعاهد التعليمية التى تساعد على إكساب المتحقين بها الكثير من المعارف والمهارات والخبرات وحسن التعامل وحسن الضيافة وغيرها من المهام والمسئوليات الهامة التى يتحملها العاملون فى هذا المجال إلى جانب مهارة الإدارة وحسن تصريف الأمور مع العمل على مداومة إلحاقهم بالدورات التدريبية التى تكسبهم الكثير من المهارات والجديد فى مجال السياحة حيث يكسبهم المهارات التكنولوجية المختلفة التى تساعد على القيام بأعمالهم وتحسين مقدرة الفرد على أداء العمل ومن هنا أهمية تدريب القوى البشرية حيث يهدف التدريب إلى:

- توفير القوى البشرية المدربة لزيادة فعالية الأداء فى المنشآت.
- زيادة الرضى الوظيفى للعاملين فى جميع المستويات الإدارية.
- تحقيق التنمية الإدارية الشاملة.
- إكساب العاملين مهارات وخبرات خاصة لوظائف معينة.

وتعد استراتيجية تنمية القوى البشرية من أهم الاستراتيجيات التى تبذل فى مختلف الأنشطة السياحية والتى تمثل صورة من صور العمل الذى يعد عنصراً هاماً من عناصر المنتج السياحى والتى تساعد على جذب السياح مثل قيام هذه القوى بإقامة القرى السياحية والمنشآت الحديثة سواء كانت فنادق أو موتيلات إلى جانب المناطق الترفيهية المختلفة التى تعمل على راحة وجذب السياح سواء كانت الملاهى أو البواخر السياحية أو الأسواق الترفيهية أو الرياضات الخاصة وغيرها من وسائل الترفيه والراحة والاستمتاع.

ويتوقف نجاح أداء الفرد فى المنشآت السياحية على ضرورة توافر عناصر هى:

قدرة الفرد على العمل ودرجته فى العمل، واستعداده له.

أما المقدرة على العمل فيمكن تحقيقها عن طريق المعرفة والمهارة ويكتسبها الفرد عن طريق التعليم والتدريب والخبرة.

أما الرغبة فتتأثر الرغبة في العمل بالقدرة على العمل من جهة والمانح الوظيفي والاجتماعى السائد فى محيط العمل من جهة أخرى ويتأثر المانح الاجتماعى والمالى بالميكمل الإدارى ونظم الخدمة المدنية

وتعد القوى البشرية من أهم العناصر المتعلقة بالتنظيم الفعال وتتطلب الاختيار السليم للكفاءات البشرية الذين سيتحملون أداء الأعمال والذين تتوافر فيهم الموصفات الأساسية للعمل والاتقان فيه ومن هنا أهمية استخدام استراتيجية تنمية القوى البشرية

٥- استراتيجية المحافظة على البيئة :

وهى الاستراتيجية التى تعنى وتهتم بالمحافظة على البيئة وعدم تدهورها جراء المشروعات والتوسعات السياحية المستمرة خاصة بعد أن شهد العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين اهتماما بالغاً بقضايا البيئة وآثارها على الإنسان وانطوت تلك القضية على إبراز وظهور العديد من المشكلات التى تهدد الإنسان فى حاضره ومستقبله وفى كافة مناحى حياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية أيضا

وبانت قضية البيئة من أهم القضايا المحلية والدولية التى تهتم بها الدول والمنظمات والأفراد وأضحت القضية ضمن كثير من القضايا التى تشغل بال العالم الآن مثل قضايا البطالة والإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا المؤثرة والمهمة

وتعد البيئة من أهم تلك القضايا لما تمثله من مخاطر فردية ومخاطر مجتمعية تعود على الفرد وعلى المجتمع فى حاضره ومستقبله والارتباط بين البيئة ومشكلة التلوث ومشكلة استنزاف موارد البيئة وما لها من آثار هامة على كثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للإنسان من الموضوعات الهامة التى تمثل استراتيجية سياحية مستقبلية فمن المعروف أن هناك صلة قوية بين السياحة والبيئة حيث تعمل السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأى بيئة فى العالم، وكلما كانت هذه البيئة نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. وقد تبدو أن السياحة هى إحدى المصادر للمحافظة

على البيئة وأنها لا تسبب ولا تعد مصدراً من مصادر التلوث. غير أن ذلك ليس صحيحاً فالسياحة تشكل مصدراً من مصادر التلوث في البيئة والتي تكون من صنع الإنسان أيضاً وتسبب الكثير من الآثار السلبية للسياحة والبيئة التي تنتج عن:

- الزيادة في أعداد السياح والتي تمثل عبئاً على مرافق الدولة بدءاً من وسائل النقل، الفنادق كافة الخدمات من كهرباء ومياه.
- أحداث التلغيت ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.

• ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية قد يؤدي إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية والذي يؤدي مستقبلاً إلى نقص الحركة السياحية في المناطق التي لحق بها الضرر.

• زيادة تلوث مياه البحر وخاصة البحر الأبيض المتوسط التي لم تعد في مناطق كثيرة، صالحة للاستحمام نتيجة للتخلص من مياه المجارى فيها.

• ازدياد تلوث الغلاف الجوى.

• انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبل مناطق جذب سياحي من الدرجة الأولى حيث تمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشى. فبعض أنواع السيلحمت والسائحون هم المسئولين عن هذه السلبيات وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية إلى جانب الأفراد والسكان هذه المناطق الذين لا تحفلو مسئوليتهم عن تلك المناطق أيضاً.

مضنون استراتيجيية السياحة والبيئة:

يرى الباحثون أن كوكب الأرض قد أصبح يتعرض لتحولات خطيرة من الناحية الجيولوجية والمناخ والبيئة المتمثلة في تقارب القارات وارتفاع مستوى البحر وذوبان الجبال الجليدية وظاهرة الاحتباس الحرارى وما إلى ذلك من فيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة. كل هذا ناتج عن التصرفات السلبية للإنسان وعدم احترامه للتوازن البيولوجى وتلويثه للبيئة من خلال الأنشطة المختلفة وهذه التلغيت تعد كوارث ولها تأثير على جميع الكائنات ومنها الإنسان فإذا أردنا أن نحافظ على بيتنا وعلى تراثنا

الطبيعى علينا المحافظة على الطبيعة وتخصيص مناطق خضراء وعمميات وطنية تضمن حماية الفضاءات والإبقاء على التوازن البيئى كلما تزايد عدد السكان وعمليات المحافظة على البيئة الطبيعية تتطلب إمكانيات مادية وبشرية لا يمكن تسخيرها إلا بإحداث نشاطات مولدة للموارد التى تضمن التمويل الذاتى ومن هذه النشاطات تلك المتعلقة بالسياحة البيئية والتى تعد من النجع الوسائل للاندماج الاقتصادى وتسهيل الاتصال بالطبيعة والمساهمة فى حماية



التنوع البيولوجى فى كل المجالات. طلما وضعت الاستراتيجيات التى تهدف وتعمل على حماية البيئة وتحقيق التوازن والتنمية المستدامة. والسياحة البيئية ذات التوازن البيئى ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث والتأمل فى الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للزائر. إلا أن هذا النوع من السياحة يتناقى مع السياحة الجماعية أو السياحة الشعبية التى تسعى إليها بعض الدول لتنشيط السياحة بها. فوائد السياحة البيئية: يحقق تطبيق استراتيجيات السياحة البيئية الكثير من الفوائد أبرزها:

- ١- التمتع بالطبيعة حيث تمكن الزائر من الاستمتاع بالهواء النقى والرجوع إلى الطبيعة والتأمل والراحة والاسترخاء.
- ٢- احترام البيئة والمحافظة عليها وعدم تلويثها أو إهدار مواردها.
- ٣- تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٤- تساهم فى إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والحضارية مساهمة فاعلة.
- ٥- تحقيق التواصل الحضارى والاجتماعى مع الأجيال المتعاقبة.
- ٦- بالإضافة إلى أن فوائد ممارسة السياحة البيئية من إزالة الإرهاق الذى يسببه أسلوب الحياة اليومية والإقبال على السياحة البيئية يتزايد خاصة فى بعض القارات والبلاد ومثل أفريقيا وأمريكا الجنوبية والهند وإندونيسيا، وأصبحت المناطق المحمية تحتل حوالى ٥% من الفضاءات المتنوعة على ١٣٠ دولة وعلى سبيل المثال توجد بقارة

أمريكا حوالى ١٠٠,٠٠٠ كم^٢ من المناطق المصنفة والخضراء، وفى ألمانيا توجد حوالى ٣٣
محمية مساحتها حوالى ٢ مليون هكتار.

وأصبحت الدول تعتنى بالنباتات والحيوانات وذلك بإنشاء المحميات الطبيعية.
إن للسياحة البيئية مزايا اقتصادية هامة حيث وصلت عائداتها إلى حوالى ٤٠٠ مليون
دولار. وهذا النوع من السياحة له مزايا اقتصادية أخرى هى:

✦ خلق فرص للعمل.

✦ والسياحة البيئية هى نوع من التراث الطبيعى.

✦ استقطاب للعملة الصعبة %^(١).

وتعمل الاستراتيجية الخاصة بالسياحة البيئية على المساعدة فى:

◆ نشر الوعى بأهمية الحياة الفطرية والبرية.

◆ نشر المعرفة بالتراث الفطرى وأهمية المحافظة على الكائنات النادرة.

◆ تحفيز المواطنين على المشاركة الجادة فى مشروعات التنمية البيئية وتعويدهم

على اتجاهات جديدة محابية للبيئة والتنمية المستدامة.

◆ إكساب الناس المعارف العلمية لمواجهة المشكلات البيئية وكيفية التغلب
عليها.

◆ تشجيع المواطنين على التعاون والمشاركة وترشيد السلوك الإنسانى واستثارة

مشاركة المواطنين لمحو المحافظة على البيئة.

ى- استراتيجيات التركيز على السياحة الداخلية:

وهى من الاستراتيجيات الهامة التى لا تغفلها الدولة عن طريق تشجيع المواطنين
على زيارة المواقع الأثرية والمتاحف والقلاع والبيوت العريقة وعدم الاكتفاء بالسائح
الأجنبى أو العربى فقط، بل الاهتمام بالمواطنين كافة ونشر الوعى بينهم بأهمية
السياحة وعوائلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقديم التسهيلات اللازمة التى
تساعد على الإقبال على السياحة مع توفير الخدمات اللازمة لهم، وتشجيع سياحة

(١) المشوخى - السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى مجموعة بحوث حلقة عمل السياحة والبيئة.
القاهرة.

المجموعات والتفاعلات والاتحادات الطلابية والعاملين بالشركات وأيضاً العائلات حيث يرى الباحثون أنه إذا نجحت السياحة الداخلية في جذب الأعداد الكبيرة من العائلات فإنها ستوفر الكثير من الأموال التي تنفق في هذا المجال وليس تخفيف الإنفاق العائلي على السياحة هو الهدف الوحيد لتنشيط السياحة الداخلية فحسب ولكن هناك سلسلة من الأهداف الثقافية استطاعت السياحة الداخلية أن تحققها أهمها جذب الأسر إلى المدن الداخلية والساحلية والمناطق التراثية والأثرية والترفيهية بما يحقق الأثر في تعريف الأفراد بوطنهم ومنجزاته الحضارية والتي تعتبر معرفتها جزءاً من الثقافة الوطنية الهامة ويترتب على هذه المعرفة بالوطن ومنجزاته ارتفاع الانتماء للوطن والفخر به حيث ينتقل الأطفال مع أسرهم في رحلاتهم السياحية الداخلية ويصبح ذلك السلوك جزءاً من تكوينهم وتصحيح السياحة الداخلية لهم بديلاً من السياحة الخارجية التي تشكل نوعاً من الاستنزاف المادي والتهديد الثقافي ومن المعروف أن إنشاء المتاحف والملاهي والمتنزهات والسينمات والمطاعم للمواطنين يشجع على السياحة الداخلية ويدعم وجودها فلا يمكن أن تنجح السياحة الخارجية بدون نجاح السياحة الداخلية فيتعرف المواطن على الآثار والأماكن المهمة في البلد ويكون فخوراً ببلده يتمتع بنفس الخدمات التي تقدمها الدولة للسائحين الأجانب وببنفس التيسيرات مما يسمح بتوزيع الدخل بين المواطنين والأجانب.

ويشهد القطاع السياحي الداخلي في كثير من البلاد اهتماماً وتشجيعاً كبيراً حيث هذا الاهتمام والتشجيع جاء لاعتبارات عدة وأهداف وطنية وعبر إنجازات الخطط التنموية وإقامة المنشآت والمرافق والحفاظة عليها من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لهذا القطاع وتأتي هذه الأهداف بالاستفادة من المعطيات الطبيعية والتراثية والتاريخية وإيجاد الترابط العميق وغرس حب الوطن في نفوس الأجيال عن طريق التعريف بمعالم النهضة الحضارية والتي يعتبر من أهم أهداف تشجيع السياحة الداخلية إلى جانب تقليل ظاهرة السياحة بالخارج من أجل الحفاظ على الحضارة والتراث والثروات الوطنية وشفافية القيم التي يتسم بها مجتمع من المجتمعات.

ومن الناحية الاقتصادية تعتبر السياحة الداخلية ركيزة للتنمية تنتعش بها شتى مجالات الاستثمار مما يفتح الطريق أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال إنشاء المشروعات السياحية من إسكانية وخلمية وترويحية وغيرها.

وتبين تجارب بعض الدول السياحية الهامة مثل مصر أهمية السياحة الداخلية في إنعاش الاقتصاد الداخلى عند وقوع أى أزمة خارجية تهدد السياحة الخارجية وتشل قدرتها على العمل والاستمرار، فتقوم السياحة الداخلية بعلاج واحتواء الأزمة والتغلب عليها خاصة وأن مصر قد شهدت الكثير من الأزمات التى تكررت على مدى سنوات (الربع الأخير من القرن العشرين) مما جعلها تتنبه إلى الاهتمام باستراتيجية السياحة الداخلية خاصة عند قيام الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ وتوقع توقف السياحة إلى منطقة الشرق الأوسط والتى أشارت التوقعات إلى تعرض الحركة السياحية لمزيد من النكسات، كان يراها البعض امتداد واتساع نطاق تأثيرها لتشمل القطاع السياحى بالكامل. والمحصلة تراجع العائد، وتعثر المزيد من المشروعات القائمة، وتوالى عمليات الاستغناء الجماعى للعمالة، كما حدث فى سيناريو حرب الخليج الثانية. هذه الأزمات الخارجية وغيرها تؤثر على السياحة وتلغى إلى تبنى استراتيجية تشجيع السياحة الداخلية حيث تشير الدراسات السياحية إلى أن أحداث ١١ سبتمبر على السياحة للمنطقة وعلى مصر لم تتجاوز حدود توقف حركة الطائرات، وفرض قيود على عمليات السفر، وزيادة رسوم التأمين على الطائرات، والتى تم تجاوزها سريعاً واستعانة حركة الرحلات الجوية وذلك عقب اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات الوقائية العاجلة، وتكثيف الاتصالات على المستويين السياسى والدبلوماسى، للحيلولة دون صدور قرارات حظر على حركة السفر إلى البلاد إلى جانب التوصل إلى تخفيف بعض القيود المفروضة، وإلغاء التأمين الذى تم إقراره هذه الإجراءات التى تم تلانيها كانت نتيجة للخبرات التى استفادت منها مصر بعد الأزمات المتكررة التى مرت بها ومن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تخصيص اعتمادات مالية عاجلة لبرنامج دعم شركات الطيران الشارتر، لضمان انتظام تسيير رحلاتها إلى الفرقة، وشرم الشيخ، وطاب، ونويبع،

باعتبارها فى مقدمة المناطق السليحية التى ستتأثر بشكل ما فى حالة نشوب النزعت أو الحرب فى المنطقة.

وبلغت قيمة الدعم المخصص ٣٠ مليون يورو. تم تقديمه لتحفيز شركات الطيران على مواصلة تسيير رحلاتها إلى مصر، وتعويضها عن نسبة المقاعد الخالية بواقع ٥ آلاف دولار عن كل رحلة.

كما شملت الإجراءات صدور بعض التيسيرات لتنشيط حركة السياحة الوافدة منها السماح لمواطنى دول أوروبا الغربية بدخول الموانئ المصرية، والمطارات بدون تأشيرات. والاكثفاء ببطاقات الهوية.

وتم تطبيق ذلك على مواطنى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا، كما تم السماح لمواطنى بعض دول أوروبا الشرقية وروسيا وبعض الدول العربية بدخول مصر دون تأشيرات، والحصول عليها فى صالات الوصول بالمطارات.

وكان من بين الإجراءات التى اتخذت ليس التركيز على السياحة الداخلية أو تحفيز رحلات الطيران والتيسيرات المقدمة فقط بل استهدفت حزمة الإجراءات التركيز على أسواق الدول العربية فى الحملات الترويجية، لزيادة التدفق السليحي. خاصة وأن السياحة العربية تعد فى مقدمة الحركة السليحية العالمية الوافدة إلى مصر. وتصل نسبتها إلى ٢٠٪ من إجمالى الحركة السليحية سنوياً. وتقدر بنحو مليونى سائح. بالإضافة إلى توسيع دائرة المشاركة فى المعارض، والمؤتمرات السليحية الدولية، وتكثيف البرامج والحملات الترويجية.

ومع تكرار الأزمات وتباين درجات التفاؤل والتشاؤم ويعد أن بلى مؤكداً تكرار سيناريو الأزمة، عند ضرب العراق سنة ٢٠٠٣ وتعرض السياحة لمزيد من الضربات كان المسئولين بغرفة المنشآت الفندقية يرون أن التوقعات تشير إلى تراجع نسبة الإشغال بالفنادق والقرى السليحية خلال الشهور الأولى من الحرب العراقية إلى ٧٠٪. ثم تبدأ النسبة فى التراجع بعد التحسن التدريجى خلال النصف الثانى من نفس العام. ليصل متوسط نسبة الإشغال الكلية فى نهاية العام إلى ٤٠٪، مشيراً إلى أن شركات ووكالات

السفر والسياحة العالمية تقوم بتحويل رحلاتها إلى مزارات سياحية فى دول أخرى بعيدة عن منطقة التوتر بالمنطقة.

وأن بوادر حالة الترقب ظهرت فى تردد بعض منظمى الرحلات السياحية الخارجية فى تأجيل إتمام الحجوزات بالمنشآت الفندقية، وكانت الفترة الخاصة باحتفالات أعياد الكريسماس، ورأس السنة تشهد نسبة إشغال عالية فى جميع المناطق السياحية. وبخاصة فى الفردقة، وشم الشيخ.

واستبعد الخبراء السياحيون وبعض أعضاء الهيئة العليا للسياحة امتداد نطق الأزمة لشهور طويلة، وهذا ما حدث حيث انتهت الأزمة بعد الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة من وجود استراتيجيات سياحية متنوعة تطبق فى مجل السياحة تحسبا لما قد يتسبب فى تراجع معدلات السياحة والتركيز على استراتيجيات أخرى أهمها استراتيجية السياحة الداخلية، ثم التنشيط والترويج وإزالة العراقيل والتركيز على الاستراتيجيات الهامة التى تتبعها الدول لجلب السياحة إليها طوال العام.

الفصل السادس

التخطيط الاستراتيجي في مجال السياحة

- أولاً: مقدمة
- ثانياً: تاريخ التخطيط السياحي.
- ثالثاً: تعريف التخطيط الاستراتيجي للسياحة.
- رابعاً: أهميته
- خامساً: عناصره
- سادساً: أهدافه
- سابعاً: خصائصه
- ثامناً: متطلباته
- تاسعاً: مستوياته
- عاشرأ: عواقبه
- حادي عشر: عوامل نجاحه

أولاً: مقدمة:

بدأت مسئوليات الحكومات المختلفة نحو التخطيط بمفهومه الحديث تتزايد فى النصف الثانى من القرن العشرين فلم يكن التخطيط معروفاً بمعناه الحديث ومداه الواسع فى كثير من الدول - حتى المتقدمة منها - قبل الحرب العالمية الثانية - وما أن انتهت الحرب بما تركته من خراب ودمار فى كثير من مدن أوروبا وخاصة فى إنجلترا وألمانيا إلا وشرعت حكوماتها فى تعديل التشريعات التخطيطية القائمة، وتكوين أجهزة إدارية وتنفيذية مدركة لمسئولياتها وتطوير فى أسلوب التعليم الجامعى لتخطيط واستحداث لأساليب ومناهج جديدة. وقد استطاعت هذه الدول بحكومتها وأجهزتها وفكرها خلال سنوات معدودة أن - تغير من أنماط الحياة التى تسود مجتمعاتها، وترفع من معيشة مواطنيها وتوفر لهم كل مطلب متلح.

وبالرغم من هذا التطور فإن كثيراً من مشاكل التخطيط العمرانى والتنمية لا زالت راکدة لم تجد أغلب الحكومات لها حلاً ويأتى فى مقدمة هذه المشاكل نواحى الإدارة والسياسات الحكومية والنواحى المتعلقة بمصالح المواطنين^(١)

أما عن التخطيط السياحى فقد ارتبط ظهور التخطيط السياحى وتطوره وكذلك أهميته ببروز السياحة كظاهرة حضارية - سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية - اجتماعية من ناحية أخرى. وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنسانى بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما فى أى عصر من عصور التاريخ، لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان له أثر عظيم وواضح فى حياة المجتمعات والشعوب فى عصرنا الحاضر، الأمر الذى استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج، وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبنى

(١) أحمد ماهر عبد السلام لؤى كحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية مرجع سابق.

أسلوب التخطيط السياحي كعلم متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية ويعمل على تطويرها وتحسين خرجاتها.

ثانياً: تاريخ التخطيط السياحي:

تتبلور مفهوم التخطيط السياحي بشكل واضح ومحدد بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايدت أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام. والتخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاحة والكامن ولأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أى نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه^(١) والتخطيط السياحي قد يكون وحيد الهدف أو متعدد الأهداف، وقد يختلف فى البعد الزمنى، أى أن يكون تخطيطاً على المستوى القريب أو المتوسط أو البعيد وقد يكون على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالى.

لقد تم الاهتمام بالتخطيط فى مجال السياحة لما أصبحت تغطى به صناعة السياحة من اهتمام حيث يعتبر قطاع السياحة والسفر من أهم الأنشطة الاقتصادية التى تصبى إلى الناتج المحلى لأى دولة ثروة ودخلاً مما أعطى صناعة السياحة أهمية انعكست آثارها بصورة مباشرة على قطاعات اقتصادية مثل الفنادق والمطاعم ومراكز التسلية والترفيه أو بصورة غير مباشرة على قطاعات البنوك والاتصالات والنقل الجوى والبحرى.

من أجل ذلك اتجه التفكير إلى ضرورة الارتقاء بالتخطيط كأسلوب علمى لتلبية المتطلبات وحل المشكلات فى المدن والمناطق التى يجب تنميتها وخصوصاً المناطق السياحية وهى مهمة قومية تتكفل الدولة القيام بها، ولنجاحها فى القيام بهذا الدور من الضرورى العمل على:

١- تدعيم أجهزة التخطيط وتحديد خط عمل واضح لها.

(١) عثمان غنيم - نبينا نبيل فى سبيل تخطيط مكافئ كامل، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٩.

- ٢- إنشاء مجلس قومي لإبداء المشورة فى كل ما يعرض عليها فى مجال التخطيط.
- ٣- تكون أجهزة إدارية وفنية وسلطة تنفيذية لتنفيذ المشروعات والتشريعات والقوانين اللازمة لها.
- ٤- اعتماد التمويل اللازم لعمل هذه الأجهزة وكذلك ميزانيات لتنفيذ المشروعات.
- ٥- ربط المنطقة المراد تنميتها بالمرافق الأساسية (البنية الأساسية) من كهرباء ومياه وغيرها من متطلبات البيئة الأساسية.

ثالثاً: تعريف التخطيط الاستراتيجى للسياحة:

التخطيط الاستراتيجى هو عملية تكوين ورسم سياسة استراتيجية لبلد أو إقليم معين بحيث تعكس أهداف وتطلعات وروح المجتمعات المضيفة ومن ثم تنفيذ هذه الخطط عبر التوجيهات المطلوبة للاستغلال الأمثل للموارد المتوافرة من خلال عملية تنمية متميزة وقد عرف التخطيط السياحى على أنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحى فى دولة معينة وفى فترة زمنية معينة ويقضى ذلك حصر الموارد السياحية فى الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنظمة من خلال أعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحى ومناطق الدولة السياحية. والتخطيط الاستراتيجى عملية منظمة لها إجراءات معروفة ويختص بتنفيذها المستوى الأعلى فى المنظمة (الإدارة العليا وقد يعاونها فريق من الخبراء والاستشاريين) وهم الوزير أو بعض المتخصصين وقد تستعين الإدارة بالخبراء فى المجال لوضع الخطة السياحية وتنفيذها.

تتضمن عملية التخطيط الاستراتيجى الفلسفة الأساسية للإدارة وتوجيهاتها الرئيسية بشأن القضايا الأساسية التى تهتم المنظمة والقضية الأساسية فى مجال السياحة هى ترسيخ الاعتقاد لدى السائح بأن البلاد هى من أعرق الدول السياحية وأفضلها، وتسويق البلاد ومنتجها السياحى وتنويع المنتج السياحى وفتح أسواق سياحية جديدة وجذب الاستثمارات السياحية.

يستند التخطيط الاستراتيجي إلى نظرة مستقبلية للأمور إذ يعتمد على تقييم وتحليل النتائج المتوقعة من القرارات التي تتخذها الإدارة في وقت ما، والتي يستعان فيها بذوى الخبرة أو الممارسين في الخارج مثل أعضاء المكاتب الخارجية والقنصليات والسفارات وغيرها لتحديد نوعية السائح أو المستثمر واتجاهاته والعوامل التي تؤثر في انخفاضه للقرار.

والتخطيط الاستراتيجي في مجال السياحة: هو التخطيط طويل المدى الذي تقوم به وزارات السياحة أو الإدارات الرسمية للسياحة والذي يركز على كيفية تحقيق الأهداف الشاملة بعيدة المدى للمنظمة ككل ويهتم التخطيط الاستراتيجي بتحديد المستقبل السليحي للبلاد وتحقيق الأهداف العريضة الخاصة بذلك وهو ما تقوم به الإدارات الرسمية وتركز على التنمية السياحية بكافة أبعادها

رابعاً: أهميته:

للتخطيط الاستراتيجي أهمية كبيرة ولا يستهان بها بالنسبة للمؤسسات وتمثل في:

(أ) ترشيد اتخاذ القرارات في العملية الإدارية في التنظيم.

(ب) سيطرة الإدارة على الموارد المتاحة، وضبط عملية تخصيصها وتعظيم العائد من استخدامها وتوظيفها.

(ج) التأثير بشكل فعال في المنتج والسوق وتعظيم دور القيادة أو الإدارة في التعامل مع النواحي التقنية أو الفنية، وذلك بدلاً من أن تكون القرارات عشوائية ومجرد ردود فعل لما يجري من أحداث.

(د) تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط والالتزام بالأهداف التي تضعها الإدارة

(و) تحقيق التفاعل والحوار البناء بين المستويات الإدارية الثلاثة في التنظيم (العليا الوسطى، الدنيا) عن مستقبل التنظيم وسبل استمراره ونجاحه وتطوره.

(ز) يترتب على النشاطات السياحية مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية عديدة، والتخطيط يمكن أن يستعمل لمنع حدوث هذه المشاكل أو وضع الحلول المناسبة في حالة حدوثها.

ح) يمكن أن يستخدم التخطيط فى تطوير المناطق السياحية المهجورة أو ذات التنمية السيئة، كذلك يمكن تخطيط مناطق سياحية جديدة لتوفير مرونة بالنسبة للتنمية المستقبلية ولإشباع حاجات السوق والطلب السياحى المتغير والمتجدد

ط) التخطيط كذلك مطلوب لتوفير الكفاءات والأيدى العاملة الفنية بمختلف أنواعها والتي يحتاجها قطاع السياحة والنشاطات السياحية المختلفة.

السياحة نشاط معقد ومتعدد القطاعات والأبعاد وتتداخل نشاطاته مع قطاعات اقتصادية أخرى مثل: الزراعة، الصناعة بأنواعه، وتحتلج النشاطات السياحية إلى تسهيلات وخدمات اجتماعية عديدة وكذلك خدمات بنية تحتية، لذلك فإن التخطيط ضرورى لضمان أن جميع هذه العناصر السياحية قد تم تطويرها وتنميتها بشكل متكامل لخدمة السياحة والحاجات العامة الأخرى.

خامساً: عناصره:

- يتكون التخطيط الاستراتيجى من مجموعة عناصر رئيسية هي:
- أ- الإطار العام للاستراتيجية.
 - ب- دراسة العوامل البيئية المحيطة بالتنظيم وتحديد سلبياتها وإيجابياتها على التنظيم.
 - ج- تحديد الأهداف، ووضع الاستراتيجيات البديلة وتقييمها واختيار البديل الأنسب الذى يحقق الأهداف المنشودة فى ظل الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة.
 - د- رسم السياسات وتحديد البرامج والمشاريع ونجزة الأهداف العامة أو الطويلة الأجل إلى أهداف متوسطة أو قصيرة الأجل ووضع برامج التنفيذ الزمنية لها.
 - هـ- تحديد الموازنات بأنواعها وتقييم الأداء فى ضوء الأهداف والمخطط الموضوعة ومراجعة وتقييم هذه الأهداف والمخطط فى ظل الظروف المحيطة.
 - و- توفير المتطلبات التنظيمية اللازمة وتحقيق قدرة التنظيم على التكيف بما يتلاءم مع التغيرات المصاحبة والناجمة عن القرارات الإستراتيجية.^(١)

(١) عابدة سيد خطاب: الإدارة الاستراتيجية فى قطاع الأعمال والخدمات، القاهرة مكتبة عين شمس سنة ١٩٩٤.

يتميز التخطيط الاستراتيجي بالشمول والتكامل والذي يعنى:
التعرف على الظروف البيئية المحيطة ودراسة وتحديد أثرها على التنظيم (ويقصد
بالظروف البيئية هنا جميع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... إلخ) لكى
تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.
الديناميكية والمرونة: بمعنى أنه قلدر عى التكيف مع كل جديد وطرئى من خلال
تعديل الأهداف والخطة لىتم استيعاب هذا الطارئ والتكيف معه.
سادساً: أهدافه:

- الهدف العام لآى خطة سياحية هو:
- تنويع المنتج السياحى للبلاد ليلبى كافة احتياجات السياح وذلك بالاهتمام بالسياحة
الأثرية والعلاجية وسياحة المؤتمرات والحوافز والسياحة البيئية والصحراوية والرياضية
وغيرها من الأنماط المستحدثة وتمثل أهداف التخطيط الاستراتيجى فى:
- تطوير الإطار المؤسسى والهيكلى لقطاع السياحة لتحسين كفاءة أدائه ومقدرته.
 - توفير التجهيزات والخدمات ذات العلاقة لتنمية قطاع السياحة وتحسين
نوعيتها لتحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية فى جميع مناطق البلاد
على مدار العام.
 - إيجاد مناطق سياحية جديدة.
 - الإسهام فى إيجاد وظائف مناسبة للقوى العاملة الوطنية المؤهلة وتدريبها.
 - التركيز على دور القطاع الخاص فى تنمية قطاع السياحة وتشجيع
المشروعات واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة.
 - الاهتمام بتشجيع الاستثمارات السياحية الجديدة وفق خطط شاملة ترعى فكرة
التكامل بين مشروعات كل مركز سىاحى وترعى البيئة ومقتضيات الحفاظ على
الثروات الطبيعية النادرة فى البحار والصحارى.
 - مساندة قطاع السياحة الخاص بحل المشكلات التى قد يواجهها مع أجهزة
الحكومة أو فيما بين وحداته ذاتها بوضع الإطار التشريعى الكفيل بدفع
حركته وتقديم التيسيرات له وتعظيم عوائده.

- الاهتمام بقضية الوعى المجتمعى العام بفوائد السياحة وتعزيز السلوكيات الجاذبة لها وجعل هذه الصناعة تحتل أولوية متقدمة على أجندة العمل الوطنى.
- الانفتاح على التطورات السياحية العالمية والاحتفاظ للبلاد بدورها السياحى على المستوى الإقليمى وكذا بدورها السياحى النشط عالميا لاسيما من خلال استضافة العديد من المؤتمرات والندوات السياحية العالمية وتنشيط دورها فى منظمة السياحة العالمية.

سياحياً: خصائصه:

- ١- تخطيط مرن، مستمر، وتدرجى يتقبل إجراء أى تعديل إن تطلب الأمر.
- ٢- تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية.. الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية السكانية...
- ٣- تخطيط تكاملى، تعمل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، فكل جزء يكمل الجزء الآخر.
- ٤- تخطيط مجتمعى، بمعنى أنه يسمح بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة فى عملية التخطيط بمراحلها المختلفة.
- ٥- تخطيط يبنى يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية بأنواعها.
- ٦- تخطيط واقعى وقابل للتنفيذ^(١).
- ٧- تخطيط مرحلى منظم، يتكون من مجموعة من الأهداف المتتابعة المستمرة.
- ٨- تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام مدخلات وعمليات ومخرجات، ويمكن التأثير فى هذه التكوينات وتوجيهها بشكل مباشر وغير مباشر، ويضمن تحقيق ما هو مرغوب من أهداف.

شاملاً: متطلباته:

- ١- أن يكون واقعى قابل للتنفيذ.
- ٢- أن يحقق المصلحة العامة ويعود بالمنفعة على المنشأة والدولة.
- ٣- توفير كافة الموارد والمتطلبات سواء بشرية أو طبيعية أو مالية.

(١) عثمان محمد غنيم، بنوتامن: للتخطيط لسياحى، مرجع سبق ذكره.

٤- وضع برنامج التوظيف المقترح والكلفة التقديرية للمشروع.

٥- تحديد الشروط الواجب توافرها فى موقع المنشأة.

أهم متطلبات التخطيط الاستراتيجى فى مجال السياحة:

أول هذه المتطلبات هى الاستناد على قاعدة سليمة من البيانات والمعلومات السليمة والصحيحة والتي تساعد المستثمرين على القيام بدورهم وتتوفر هذه البيانات والمعلومات بواسطة البحوث المختلفة والتي تتناسب مع طبيعة الجهة التى يتم جمع البيانات عنها وطبيعة العمل بها وتفيد هذه البيانات فى تحقيق أهداف التنمية السياحية ووضع الاستثمارات المناسبة للجمهور ونوعيته ومستواه الاجتماعى والاقتصادى وما يتلائم أيضا من وضع الاستراتيجية المناسبة مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لنجاح الخطوة.

أساسيات التخطيط العلى فى مجال السياحة:

تتمثل الأساسيات التى تقوم عليها التنمية السياحية المتجهة صوب التنمية العلمية فيما يلى:

(١) تغييرا بنائيه، كان أو اجتماعيًّا أو سائحيا كليا أو جزئيا، وهذا يعنى إدخال تعديلات على النظم والمنظمات والتنظيمات والإدارة والعلاقات والتعاملات المالية "وغيرها".

(٢) دفعة أو دفعات قوية، وذلك لتغيير البناء أو الأبنية الموجودة أو بعضها والتنسيق بين مختلف الجهود...

(٣) استراتيجية ملائمة وتخطيطاً مناسباً، وهذا يتطلب دراسة الواقع والبعد عن الاستراتيجيات الأجنبية ومحاولة الأخذ بالأمثلة الكمية إلى جانب الأمثلة الكيفية^(١).

إن الاعتماد على النظرة العلمية فى التخطيط لمجال السياحة أمر مطلوب لذلك وجب علينا أن نضع نصب أعيننا الهدف الذى نسعى إليه ونسأل أنفسنا إذا كنا نريد

(١) عبد الهادى الجوهري. ولغرون: دراسات فى التنمية الاجتماعية، القاهرة، دار القلم سنة ١٩٨٥.

تحقيق التنمية السياحية الشاملة.. وجب العمل بكل الطاقات المادية والمعنوية للوصول على هذا الهدف

وعلى أية حال فالتخطيط الشامل لمنطقة ما يجب أن يحدد أماكن الفنادق والقرى السياحية ومناطق المجتمعات وأماكن التسلية - المتاحف - مناطق الجذب ومناطق الخدمات التى تؤدى للسائح مثل محلات المصنوعات اليدوية والتقليدية والتذكارية ومحلات السباحة - والشواطئ - مناطق العلاج - المناطق التاريخية والأثرية والمعمارية - المنشآت ذات القيمة التاريخية (منزل العظماء والحلفاء) والعلمية والفنية والمعمارية والأحياء التاريخية فى المدن - مناطق التسلية - ركوب الخيل وصيد البر والبحر - والخدمات الأخرى - محطات خدمة السيارات والجراجات - وأماكن الانتظار - ونقط المشاهدة - وكذلك يجب أن تضمن تخطيط المنطقة تحديد أماكن الحدائق الأهلية - وملاجئ الحية الطبيعية - حيوانية ونباتية - ووسائل استخدام الأنهار للأغراض المختلفة (تزحلق - موانئ المراكب النهرية، إلخ).

والبحيرات الصناعية التى تستغل للرياضة المائية والترفيهية - والأماكن التى تخصص للمهرجانات والمعارض المحلية والدولية التى يمكن أن تقام فى المنطقة وكذلك منشآت الإقامة الجماعية^(١)

وفى بعض المناطق التى يتداخل فيها الأغراض المدنية مع الأغراض السياحية يجب أن يكون التخطيط السياحى متناسب مع التخطيط العام الذى تفرضه الاحتياجات المدنية وكذلك المرافق الأساسية.

ومن أهم عناصر التخطيط هو استخدام الصفات المحلية للمنطقة التى يمكن أن تمثل جذباً سياحياً والصفات المحلية لمنطقة ما تمثل السمات الطبيعية والمادية المتميزة والسائدة بها والتى لها طابع على خاص بها حيث هناك اختلافات فى طبيعة الصفات بين منطقة وأخرى. ويمكن القول بأن أى منطقة تطبع سكانها بطابع خاص وتشكل حياتهم وتخلق صورة معينة للمجتمع هذه الصورة قد تكون مصدر جذب للسائحين.

وفى كثير من الأحيان يمكن أن تتمثل البيئة البشرية والطبيعية لمنطقة ما جذباً للسائحين.

(١) حسين كفاوى: رؤية استراتيجية للتخطيط السياحى فى مصر والدول النامية، مرجع سابق.

وبالتالى تصبح أكثر أثراً وجذباً فى نهوضها بالسيحة من وجود متحف مثلاً والسبب فى ذلك أن الصفات المحلية لأى منطقة وأثرها على حية السكان بها لا يمكن نقلها من مكانها إلى مكان آخر بينما المتحف يمكن أن يقام فى أى مكان. وطريقة المحافظة على صفات المنطقة وصيانتها وتنميتها لزيادة السائحين بها وإقلمتهم بها من عوامل الجذب الهامة ثم إنشاء عناصر الجذب الإضافية (الإبهار والخلفات) يجب أن تكون أساس عملية التخطيط لهذه المنطقة. ويجب أن نلاحظ أن طريقة الحية الحديثة أصبح لها أثر بالغ على البيئة الطبيعية لأى منطقة.

قد يصل الأمر إلى إعلانها إلى حالتها الأولى باستكمال ما فقدته بفعل الزمن أو الإنسان.

وتخطيط طرق المواصلات بين موانئ الوصول إلى المناطق السياحية يعتبر ركناً أساسياً فى التخطيط للنهوض بالسيحة فالسائح يطلب طرقاً سريعة وأمنة إلى المناطق التى يرغب فى زيارتها لذا يجب الاهتمام بالطرق الرئيسية والطرق الثانوية - وهى شبكة الطرق الفرعية التى تربط بين الطرق الرئيسية والمناطق السياحية والطرق الثانوية الأخرى وهى تخترق المناطق ذات الجذب السياحى وتتيح للمسافر أن يشاهدها أثناء انتقاله بالسيارة - هذه الطرق قد تكون فى حد ذاتها من عوامل الجذب السياحى بسبب ما تتيحه للراكب من مشاهدة مظاهر الطبيعة التى تحيط بالطريق. وكذلك المجتمعات التى تعيش فى بعض المناطق وما قد تتميز به من صفات خاصة.

تاسعاً: مستوياته:

تعدد مستويات التخطيط لأى منظمة أو منشأة ومن ثم تعدد الأهداف وتنوع بين كل مستوى وآخر وتتمثل مستويات التخطيط أساساً فى:

(أ) التخطيط الاستراتيجى للمنشأة ككل.

(ب) التخطيط للوحدات التابعة للمنشأة.

(ج) التخطيط على المستوى التنفيذى لكل إدارة أو قسم من إدارة المنظمة ويمكن أن يطلق على المستويين الأخيرين التخطيط الجارى والعلاقة وثيقة بين هذه المستويات

الثلاث فلا تكون للاستراتيجية فاعلية إذ لم تترجم إلى أهداف وأعمال على مستوى كل قسم أو إدارة فى المنظمة، ولكى تحقق الاستراتيجية أهدافها لابد من وضع أهداف على المستوى التكملى ومن ثم لابد من تجزئة الأهداف الكبرى إلى أهداف فرعية أكثر تحديدا لكل جزء من أجزاء المنظمة فالاستراتيجية تشير إلى تحديد أهداف وغايات المنشأة، وهى عادة ما تنطوى على كل من الخطط الاستراتيجية الواجب اتباعها لبلوغ الأهداف.

التخطيط الجارى:

والمقصود بالتخطيط الجارى تخطيط العمليات ويهتم بوضع خطط الأنشطة الدورية للمنظمة على المدى المتوسط والقصر. وتتخذ خطط العمليات أشكالا مختلفة حسب نوع النشاط موضع التخطيط وحسب نوع المنظمة وحجمها وتكامل مجموعة من الأدوات والأساليب لاستكمال خطة المنشأة.

ومن أهم أشكال خطط العمليات والتى تترجم إلى مهام قابلة للتنفيذ الميزانيات، البرامج، الجداول، والنظم والإجراءات.

وإذا كان التخطيط الاستراتيجى هو مهمة وزارات وإدارات السياحة بمساعدة الهيئات المتخصصة فى مجال التنمية والاستثمار أو التنشيط فإن التخطيط الجارى هو مهمة القطاع الخاص والشركات السياحية والأجهزة العاملة فى مجال السياحة والفنادق والتى تركز على الخطط القصيرة والبرامج المختلفة والتى تضع خطط وبرامج لكل نشاط أو مجال سىاحى، وتعمل على جذب السائح والتعامل معه أو مع الشركات المماثلة أو وكلاء السفر، والإعلان عن أنشطتها بتكثيف وإتمام التعاقدات المختلفة وهى الأهداف الرئيسية لأنها خطة تضعها تلك الجهات .

عاشرا: عواقبه:

رغم أهمية تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجى إلا أنه توجد بعض العوامل كما أثبتت الدراسات تؤدى إلى عدم استخدام بعض المنظمات لهذا الأسلوب خاصة فى الدول النامية منها:

١- قد تكون الظروف المالية التي تمر بها بعض الدول على درجة كبيرة من التعقيد بحيث يكون من الصعب على المنظمات وضع تخطيط طويل الأجل بالنسبة لها فضلاً عن كثرة إجراءات التغييرات فى القوانين والسياسات الاقتصادية والتي قد تؤدى إلى التضارب فى عملية التخطيط فى المنظمات.

٢- انشغال المديرين فى المستويات الإدارية العليا بالمشكلات اليومية الروتينية دون المشكلات الاستراتيجية التى تتعلق بنمو المنظمة وبحثها فى الأجل الطويل كالتغيرات الخاصة فى الأسواق أو الجوانب التكنولوجى أو مصادر الشراء. إلخ. وغالباً ما تكون الإدارة بطيئة فى التعرف على هذه المشكلات التى قد تظل مخفية تحت ضغط المشكلات الروتينية وغالباً ما تلجأ الإدارة إلى الحلول الروتينية فى معالجة هذه المشكلات كإعادة التنظيم أو تخفيض التكاليف أو تعيين مدير جديد...

٣- قلة عدد المديرين الذين دربوا على تحقيق التكامل والنظرة الكلية عند معالجة المشكلات فالرئيس الأعلى غالباً ما يميل إلى النظرة التخصصية أكثر من النظرة العامة.

٤- استغراق عملية التخطيط لكثير من الوقت والمال وغالباً ما يتم التركيز فى التخطيط الرسمى على بعض الجوانب مثل العوامل الاقتصادية والكمية، ويتم تجاهل كثير من العوامل والاعتبارات مثل العوامل.

٥- الاعتقاد أو الافتراض أن التخطيط الاستراتيجى هو مسئولية إدارة متخصصة فى التخطيط وليس مسئولية الإدارة على كافة المستويات.

٦- وضع نظم جديدة دون مشاركة الأفراد فيها، وآثارها على دوافع وسلوك الأفراد والبيئة الثقافية للمنظمة بصفة عامة أى دون تهيئة ما يسمى بالثقافة التخطيطية.

٧- عدم توافر نظام للمعلومات يمد المديرين بالمعلومات عن البيئة المحيطة وإذا توافرت فغالباً ما تكون المعلومات ناقصة أو قد لا تلقى الفهم والقبول.

٩- عدم تشجيع التفكير الابتكارى لسيطرة نمط التنظيم البيروقراطى والقيادة البيروقراطية بين أجزاء التنظيم^(١)

وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجى للساحة تسود هذه المشكلات والعوائق أيضا وتنطبق على كثير من أجزاء القطاع بل إن هناك مجموعة من المشكلات الخاصة التى قد تبدو للقائمين بالتخطيط عند وضع الخطة وتنفيذها وتمثل هذه المشكلات فيما يلى:-

أولاً: عدم توافر المعلومات أو المراجع الخاصة بهذا النوع من التنمية (التنمية السياحية) وخصوصاً للدول النامية وفى حال توفر المعلومات تفتقر إلى الدقة والمصادقية

ثانياً: عدم توافر الكوادر اللازمة للتخطيط فى المجال السياحى وخصوصاً فى الدول النامية.

ثالثاً: احتمالات الخطأ فى جمع البيانات أو عدم الدقة. فقد تكون البيانات غير حقيقية فتصبح بيانات مضللة.

رابعاً: كثرة التكاليف التى تصرف للقائمين بالتخطيط ونفقات الحصول على الحقائق اللازمة وخصوصاً فى الدول النامية - ولذلك كثيراً ما تلجأ هذه الدول إلى الدول المتقدمة - وهذا أيضاً لها مشاكل جانبية عديدة

خامساً: ضياع الوقت فى التفكير فى المشاكل والبحث عن البيانات اللازمة لإيجاد الحلول لها وذلك على حساب تنفيذ العمل.

سادساً: ارتباط المنفذين بإطار الخطة يجعل هذا الإطار أدوات تقيد حرية الأشخاص أثناء التنفيذ خصوصاً فى الدول النامية وهو ما يسمى بالروتين.

سابعاً: التخطيط يتعلق بالمستقبل الذى يتصف بالغموض وعدم التأكد لذلك أى افتراضات عن المستقبل قد لا تكون مطابقة للمستقبل ذاته.

وأيضاً من المشاكل ما قد ترجع إلى ظروف اقتصادية تسود فى القطاع مثل أدوات جمع البيانات وتمثلها:

(١) عيادة خطاب: مرجع سابق

أولاً: عدم وجود وسيلة انتقل كافية (سيارات...) لسرعة التنقل لجمع البيانات اللازمة للخطة والتي سرياً ما تستهلك قبل عمرها الافتراضى.

ثانياً: بعض المعدات والإمكانات اللازمة للرصد ولتتبع التغيرات التي تطرأ على منطقة بذاتها والتي سرياً ما تستهلك لسوء استخدامها.

ثالثاً: وعورة الطرق فى الكثير من المناطق (خاصة مناطق الجذب السياحى الجديدة).

وهناك ظروف اجتماعية تعوق أيضاً إعداد الخطة - وتعتبر من المشاكل الرئيسية:

أولاً: ظروف تلمين بعض المناطق - خاصة المناطق المتاخمة للحدود من مناطق الجذب السياحى الجديدة وما تفرض حالة الأمن من الحصول على تصاريح للحدود قد تكون غير ميسرة فى كثير من الأوقات.

ثانياً: بعض المناطق الجديدة وهى غالباً المناطق المراد تنميتها يسكنها مواطنون أميون لذلك تكون المعلومات والبيانات التى تأخذ عن طريقهم (البحوث الميدانية وبحوث الاستقصاء) غير صحيحة ومضللة ومبالغ فيها.

خاتمة عشر: عوامل نجاحه

حتى يمكن تحقيق النجاح للخطة الاستراتيجية لابد من القضاء على المشكلات وتزليل العقبات السابقة ووضع الحلول لها بالإضافة إلى العمل على تحقيق العوامل التالية:

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن يتم تحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحى كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- أن تكون هذه الصناعة جزءاً من قطاعات الإنتاج فى الهيكل الاقتصادى للدولة.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب والاستثمار والتنمية وحجم التلحق السياحى.
- تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام فى عملية التنمية.
- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادى العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.



نظريات التنمية والتخلف

أولاً: مقدمة.

ثانياً: نظرية التخلف.

ثالثاً: نظريات التنمية.

أولاً: مقدمة:

بعد أن ثبت أن السياحة فى العصر الحديث دعمة أساسية من دعمت التنمية الشاملة ذات الأبعاد المتعددة والمتشابهة الجوانب لاتصلها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية المختلفة ولساهمتها فى تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة التوظيف ومضاعفة مواردها عندما تتمتع البلاد بميزات مثل الموقع المتميز ووجود العديد من الموارد السياحية الطبيعية والمنتج السياحى الوفير الذى يتميز بالكثير من المميزات الطبيعية والأثرية والحضارية وأيضا الظروف المناخية المعتدلة على مدار العام والشواطىء الممتدة والمنتجعات والبحر ذوى الحيلة البحرية النادرة من الشعب المرجانية والأسماك النادرة والتراث التاريخى والحضارة الممتدة عبر التاريخ.

ولما كان حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية هو النمو المتوازن فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى تحقيق هذا النمو المتوازن بسبب طبيعتها المركبة والتى تشمل على صناعات عديدة مثل النقل والإقامة والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية هو التنمية الإقليمية وذلك بخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تساهم فى خلق فرص عمل للمواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم لهم.

تنطلق التنمية السياحية أساسا من تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر من حركة السياحة العالمية، وذلك من خلال وضع وتنفيذ الأهداف والسياسات التى تركز على الإمكانات الطبيعية والحضارية أو البشرية والتى تعمل على تحقيق الأهداف واجتياز التخلف وتحقيق التنمية لقد وضع العلماء نظريات لتفسير أسباب التخلف ونظريات أخرى لكيفية اجتياز هذا التخلف وتحقيق التنمية المنشودة، وقد تعددت آراء العلماء إزاء صحة هذه النظريات ومدى ملائمتها لظروف الدول النامية ووجهت

بعض الانتقادات لهذه النظريات ولم تكن محاولات الباحثين والعلماء لوضع هذه النظريات وليدة هذا العصر فقط إنما كانت هناك محاولات مبكرة لتفسير حركة المجتمع وتطوره بدأها ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر الميلادي عندما تكلم عن العمران البشري وأحوال المجتمع الإنساني واستكملها وأضاف عليها العلماء الغربيين منذ هيربرت سبنسر وأوجست كونت وأرنولد توينبي وغيرهم، وجميعها محاولات لتفسير حركة المجتمع وتطوره وتقدمه واجتياز التحلي الذي يمر به. وما كان بروز هذه التفسيرات والنظريات في العصر الحديث إلا لتفسير وتحليل أسباب التخلف وكيفية التغلب عليه خاصة بعد أن تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتزايدت وتشابكت وفي مجال السياحة يهمننا عرض وإبراز هذه النظريات للاستفادة منها كخلفية تاريخية من ناحية ولأنها تفسر أسباب التخلف في المجتمع بوجه عام وطرق التغلب على هذا التخلف وتقدم النظريات أساليب التنمية وأنماطها التي ارتكزت على التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل كشرط رئيسي لتحقيق التنمية، والتي ظلت في فكر الباحثين والممارسين لعقود ليست قليلة بدأت منذ الستينيات وحتى أواخر السبعينيات عندما بدأ الفكر التنموي يتحرر ويدخل متغيرات أخرى إليه (كما سبقت الإشارة في الفصل الأول) ولأن التنمية السياحية هدفها القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ورفع مستوى الدخل القومي وهي مرتكزات أساسية ترتكز عليها بصفة دائمة نظريات التنمية فيصبح من الممكن تطبيق تلك النظريات في مجال السياحة خاصة إذا ما انطبقت العوامل والظروف السائدة في المجتمع مع ما تقرره أو تضعه هذه النظرية أو تلك.

ثانيًا: نظرية التخلف:

مفهوم التخلف:

التخلف كمشكلة يعنى حالة مرضية أو وضع غير مرغوب فيه يسعى المجتمع للتخلص منه والانتقال من وضع إلى وضع آخر مرغوب ومستهدف وهو التنمية. والتخلف كمفهوم يعنى ضعف الأداء الاقتصادي لبعض البلدان ويعنى أيضا عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان.

ويذهب بعض الكتاب إلى القول بأن التخلف ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادى واجتماعى متناقض أفرز نموا سكانيا سريعا فى ذات الوقت الذى عجز فيه عن تلبية حاجات النمو السكانى المتزايد

تفسر بعض النظريات الأسباب الخاصة بالتخلف وترجعها إلى:

١- نظرية التخلف بسبب البيئة الجغرافية:

تقوم هذه النظرية كما يقرر الباحثون على أساس تفسير التخلف بسبب البيئة الجغرافية والظروف الطبيعية السائدة والتى يصعب تغييرها فأغلب الدول النامية تقع فى المناطق المدارية والاستوائية التى تتميز بضعف أراضيها وانتشار الأوبئة بها وقلة عدد سكانها وقلة نشاطهم وكما أن تربتها رقيقة تجرفها الأمطار الغزيرة ويصعب استخدام الأسمدة والكيماويات التى تجرفها الأمطار التى تعوق استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية بينما معظم الدول المتقدمة تقع فى المناطق المعتدلة^(١)

النقد الموجه لهذه النظرية:

- ويرى الباحثون أن الظروف الطبيعية والجغرافية ليست الوحيدة لتفسير التخلف وذلك لأن وسائل التكنولوجيا والوسائل الصحية الحديثة تساعد فى التغلب على المعوقات السابقة
- هناك شعوب عاشت فى نفس المناطق المدارية والاستوائية ووصلت فى الماضى إلى درجة عالية من التقدم والمدنية كقلماء المصريين والفرس والعرب والهند والصين.
- هناك دول تعيش فى المناطق المعتدلة وتعد متخلفة كما فى حوض البحر المتوسط وبعض دول أمريكا الجنوبية فكيف يفسر التخلف بها.
- هناك مناطق تعاني من ظروف مناخية صعبة ومع ذلك حققت تقدما كبيرا مثل منطقة سيبيريا فى الاتحاد السوفيتى فقد استطاعت بفضل التقدم والتكنولوجيا أن تصبح مأهولة بالسكان وذات إنتاجية مرتفعة.

(١) د. محمد السيد: الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفكر العربى سنة ١٩٨٨.

• إن المناطق المدارية تحتكر إنتاج بعض السلع الزراعية الهامة كالبن والشاي كما تمتلك بوفرة الكثير من الموارد الطبيعية كالبتروول مما يساعد على تحقيق التنمية ولا شك أن عدم توفر العوامل والمواد الطبيعية ليست هى سبب التخلف الوحيد لأن موارد المجتمع ليست ثابتة بل قابلة للتغير تبعاً للتقدم العلمى والفنى والتكنولوجى الذى يحرزه المجتمع ومن ثم فإن التخلف ليس ثابتاً.^(١)

٢. التخلف بسبب البيئة الاجتماعية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن النشاط الاقتصادى لا يدور فى فراغ بل يعكس قيماً معنوية وحضارية من عادات وتقاليد وثقافة وسلوك وأن هذه القيم والجوانب الاجتماعية تؤثر سلباً وإيجاباً على النشاط الاقتصادى بمعنى تفاعل عناصر الإنتاج مع القدرات البشرية والتقدم العلمى ومن أمثلة هذه التأثيرات:

عوائق العادات والتقاليد فى الادخار: والتظاهر مثل الإسراف فى الزواج واكتناز الذهب وتجميع فائض من المال لا يستغل فمظاهر الإسراف المختلفة فى المجتمع والمستندة إلى عادات وتقاليد مالية تؤثر على قدرة المجتمع على الادخار.

طبيعة العلاقات الأسرية: وعوائق العلاقات الأسرية المترتبة والتكتل الأسرى فى العمل بالإضافة إلى تأخر سن العمل للأولاد قلة أعداد المرأة العاملة، النشاط الاقتصادى المحدود الذى تؤديه.

- انقسام المجتمع إلى طبقت ذات أنماط معيشية واستهلاكية متفاوتة تجعل أسواق الدول النامية تميل إلى التفتت والتمزق نتيجة تباين أنماط الاستهلاك وطرق معيشة كل طبقة وتعرض الأذواق الاستهلاكية التى يحد من تمام المشروعات الكبيرة ويؤدى بالتالى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

(١) محمد السيد (المراجع السابق) .

٢- نظرية التخلف بسبب الجنس:

تقوم هذه النظرية على التفوق العرقي وتميز الرجل الأبيض بالإبداع والذكاء والتفوق وأن سكان الدول المتقدمة من الجنس الأبيض عدا اليابان ويرد على هذه النظرية:

- إن سكان بعض الدول من الجنس الأبيض مازالوا متخلفين في أمريكا اللاتينية وبعض دول حوض البحر المتوسط.
- إن أبناء الحضارات العريقة القديمة في الهند والصين ومصر كانوا من الملونين ولم يتهموا بالكسل أو قلة الإبداع.
- التقدم الذي حققته اليابان رغم أن اليابانيين من الجنس الأصفر، ولم يقدم العلم الحديث ما يثبت وجود اختلاف طبيعي بين الأجناس من حيث الذكاء أو التفوق.
- إن كثيرا من أبناء الدول النامية عندما يتاح لهم مناخ العمل والتفوق يثبتون ذاتهم.

٣- التخلف بسبب الاستعمار:

إن الاستعمار خلق ظروف اجتماعية متخلفة في المستعمرات أو البلدان التي استعمرت... وأنه لم يطور البيئة الطبيعية في المستعمرات إلا بالقدر الذي يخدم المصالح المباشرة فقط وأنه حاول أن يرسخ في الأذهان فكرة تفوقه كرجل أبيض. وربما تعد نظرية التخلف بسبب الاستعمار من أقرب النظريات إلى الواقع حيث عمد الاستعمار إلى نشر الانبهار بأبنائه المستعمرات، وعمد أن تنور مستعمراته في حلقاته وتبعيته، وأثر في نظم التعليم وعمل على أن يخرج فئة من التكنوقراط الذين يخدمون مصالح الاستعمار، ولم يعمل على دفع العلم كسلوب للحياة بل شجع الجهل والقمور وأثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد مستعمراته عامدا متعمدا لأجل أن تمتد فترات الاستعمار، وما تبع ذلك من آثار واستنزاف موارد البلاد ونهب الثروات وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

٤- التخلف بسبب العقيدة:

إن كثير من الأديان السائدة في مناطق العالم الثالث معوقة لتيارات التقدم الاقتصادي. وهذا القول منافي للحقيقة فالفكر الديني وخاصة الإسلامي أحرز تقدما

كبيرا فى المجتمعات الإسلامية. فقد ساعد هذا الفكر على بث الروح القومية وكان دافعا للكثير من نواحى التقدم فى هذه المجتمعات وأن مهمة الدين الأساسية هى تحطيم أى قيد يعوق الإنسان، جعله ينطلق نحو مستقبله فالعقيدة حرية، ولا إكراه فى الدين، والحضارة واجب وضرورة ولا يمكن تصور دين لا يخلق حضارة أو تنمية اقتصادية بناءة تعود على المجتمع بالخير. وإذا هنك خطأ فهو فى تطبيق الدين وفهمه لا فى جوهر الدين نفسه.

ثالثاً: نظريات التنمية:

بعد حصول أغلبية البلدان النامية على استقلالها وبدء تطلعها إلى التنمية والاستقلال السياسى والاقتصادى اتجهت هذه الدول إلى التنمية كوسيلة وهدف للخروج من دائرة التخلف وقد وضعت العديد من النظريات التى أوضحت كيف يمكن أن تحتاز هذه الدول تحلفها وتلحق بركب التقدم والتنمية والمقصود بنظريات التنمية: النظريات المحدودة أو المتخصصة التى تعالج التنمية فى الدول المتخلفة أما نظريات النمو الاقتصادى فهى النظريات التى تهتم بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة بهدف توضيح الأخطار والمصاعب التى تتعرض لها ومحاولة التغلب عليها.

نماذج من نظريات التنمية:

١- نظرية الدفعة القوية:

يرى بول روز نشتين رودان صاحب هذه النظرية أن القضاء على التخلف يحتاج إلى دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات ويشبه التنمية بعملية إقلاع الطائرة وهذه الدفعة ضرورية لسبين:

الدفعة القوية تمكن من إقامة صناعات متكاملة ذات إنتاج ضخم للتصدير وإغراق الأسواق والتغلب بالتالى على ضعف الأسواق فى البلدان النامية وضعف القوة الشرائية لأن إقامة الصناعات على أجيال متباعدة يقلل دون الاستفادة منها ويبدد جهود الاستثمار.

إن إقامة الصناعة القوية يحتاج إلى بيئة أساسية قوية فى الرى والنقل والمواصلات

وهذه المشروعات حتى تؤتي ثمارها لابد من إقامتها بدفعة قوية لا على أجيال متباعدة حتى يمكن الاستفادة منها وعدم تبديد ثمارها نتيجة ضيق حجم السوق وضعف القوى الشرائية، وتحتاج لمزيد من الوقت والجهد
النقد الموجه لهذه النظرية:

عدم توافر رؤوس الأموال الضخمة والأعداد الضخمة من المهندسين والفنيين والإداريين لتسير التنمية بالدفعة القوية.
٢- نظرية قارب النجاة:

بلاد العالم الغنية تعيش الآن داخل قارب لحة مزدحم وبقية السكان يغرقون في بحر من الجوع ولو سمحوا لهم بالتثبت بالقارب لفرق الجميع وأصبح هذا الاتجاه ينادون بأن على الذين يغرقون أن يبذلوا هم أنفسهم جهدا كبيرا لإنقاذ أنفسهم أولا وذلك بتحديد النسل وأن تقطع عنهم المعونات فورا في حالة عدم تحديد النسل.
النقد الموجه لهذه النظرية:

أنها تمثل فكرا خاطئا فنيا وأخلاقيا وغير إنساني.

٣- نظرية النمو المتوازن:

إن التنمية يجب أن تهدف إلى التوازن بين الزراعة والصناعة فإن تخلف أي منها يعوق نمو الآخر والنمو في الزراعة يساعد من ناحية أخرى على تصريف المنتجات الصناعية والنمو في الصناعة يساعد على تصنيع المنتجات الزراعية وعلى تصريف المنتجات الزراعية فالسوق غير قابلة للتجزئة ويرى بعض الاقتصاديين أن النظرية امتداد لنظرية الدفعة القوية وأن عدم قابلية السوق للتجزئة يعنى أن المشروعات تساند بعضها بعضا وكل مشروع يخلق سوقا لتصريف المنتجات الأخرى وتقل مخاطر ضيق حجم السوق وتزيد الحافز على الاستثمار.
النقد الموجه لهذه النظرية:

عدم الاهتمام بالمشغول الاجتماعي وعدم الاهتمام باستخدام تكنولوجيا الإنتاج وأن التنمية تتم دون خطة شاملة أن التوازن يجب أن يكون بين الادخار والاستثمار للموارد المتاحة وبين ضغط الطلب وشدة الحاجة.

٤. نظرية النمو غير المتوازن:

تبدأ التنمية بالصناعات الثقيلة أو الزائدة ثم تنتشر التنمية بعد ذلك تلقائياً إلى قطاعات وصناعات أخرى أن كل خطوة ستؤدي إلى الخطوة التي تليها فالنمو في بعض القطاعات سيحرض ويستلج النمو في قطاعات أخرى وبذلك تتابع خطى التنمية. وخلاصة الفكرة أن حلقات هذه السلسلة من النمو غير المتوازن هي ذاتها جوهر عملية التنميو وحركتها نحو التقدم والنقد الذي يمكن أن يوجه لهذه النظرية افتراضها أن التنمية تعتمد على الأفراد وليس الدولة وأن التنمية تتم دون خطة شاملة وتعتمد على عفوية النشاط الخاص.

أي النظريات أفضل لمعالجة التخلف في بلدان العالم النامي:

لا يمكن أن توصف أي من هذه النظريات بللتالية^(١)، لأن كثير من ظروف الدول النامية تختلف وتتفاوت وإذا نظرنا إلى ظروف الدول النامية حالياً لوجدنا أن الذين ينشدون التنمية والخروج من دائرة الفقر والتخلف قد اتجهوا اتجاهاً تتفق ومقوماتهم ومواردهم والمتغيرات التي تحكمهم وتؤثر عليهم.

وإن الكثيرين اتجهوا إلى التنمية السليحية لسرعة تحقيق العائد الاقتصادي الذي يمكنهم من الخروج بالمجتمع إلى دائرة أوسع وأرحب وبإتاحة الفرص للأفراد من تحسين مستواهم المعيشي ودخولهم مع وضعنا في الاعتبار أن ظروف كل مجتمع وحالته وإمكاناته تختلف من مجتمع لآخر تاريخياً واجتماعياً وملياً، وعلى المنظرين أخذ هذه الظروف في الاعتبار عند تطبيق أو اختيار أحد هذه النظريات فالمفاضلة بين نظرية وأخرى ترجع إلى طبيعة المرحلة التي يمروا بها والبيئة المعاشة والواقع الاقتصادي المحيط والمتغيرات العالمية التي أصبحت تؤثر سلباً وإيجاباً على ظروف ومقدرات دول العالم النامي والوضع السياسي والثقافي والثقل العسكري الذي توزن به الدولة وسلوكها ومنهجها وسياساتها التي يمكن أن تصبح نبراساً هادياً لها في عالم تتنازعه الأهواء.

(١) محمد السيد: نفس المرجع السابق.

الفصل الثامن

استراتيجية التنمية المستدامة

أولاً : العلاقة بين السياحة والبيئة .

ثانياً : الآثار السلبية للسياحة .

ثالثاً : التنمية المستدامة .

رابعاً : تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم .

خامساً : أبعاد التنمية المستدامة .

سادساً : كيفية تحقيق التنمية المستدامة (الإجراءات) .

أولاً: العلاقة بين السياحة والبيئة:

اهتمت الدول بالتنمية السياحية فى العقود الأخيرة للقرن العشرين بعد أن كان الاهتمام يتركز على التنمية الاقتصادية التقليدية التى اتبعتها معظم الدول النامية منذ تحررها بعد الحرب العالمية الثانية، وبدء تنفيذ مخطتها للتنمية والانفلات من التبعية للدول الاستعمارية، ولم يتم الاهتمام بالنشاط السياحى والأنشطة المتعلقة به، كهم من هموم ومسئوليات الدول منذ بداية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الخاصة بها، بل كان بدء الاهتمام بالسياحة اهتماماً ثقافياً أو ترفيهياً بمجهود فردية غير مخططة وغير مركزية وتم الالتفات للتنمية السياحية عندما أدركت الدول أهمية السياحة والعائد الاقتصادى الهام الذى تحققه تلك الصناعة المستقبلية الهامة (كما سبق القول) وأصبحت الدول الكبرى تتنافس على الاستحواذ على السائحين وعلى دفع عجلة صناعة السياحة إلى الأمام دفعت قوة ومؤخراً تم الالتفات للعوامل البيئية والمخاطر التى قد تسبب من الاستخدام المكثف للموارد والسياحة والبيئة.

لقد بدأ مفهوم السياحة البيئية فى الظهور فى العقود الأخيرة من القرن العشرين بالنسبة إلى العالم كله وأصبحت السياحة البيئية جزء هام من السياحة العالمية والمقصود بها أنها تجوال وسفر لمناطق طبيعية من أجل الاستمتاع ومشاهدة الطبيعة والكائنات الحية فى أماكن وجودها الطبيعية بحيث لا يتم التدخل فى مجريات حياتها أو معاشها أو فى الحماية الطبيعية، وهذا التوجه قد بدأ يظهر فى معظم دول العالم المتقدم وبشكل خاص فى التوسع فى المحميات والمتنزهات الطبيعية التى يبلغ عددها أكثر من ٣٠ ألف متنزه ومحمية طبيعية فى العالم، ومعظم الدول التى تهتم بالسياحة تقوم على الاستفادة من هذه المحميات فى تزايد نسبة السياحة البيئية لديها واهتمت كثير من الدول بهذا

النوع من السياحة لما له من أهمية فى تحقيق أهداف التنمية السياحية والسياحة إلى المناطق الطبيعية فى نطاقات جغرافية معينة فى العالم تتميز تلك المناطق بنوع مميز من السمات الطبيعية وهذه هى التى لم يغير فيها الإنسان شيئاً كثيراً ولم يبدلها وإنما قام بتطويرها وزيلة جمالها بصورة لا تخل بأصلها أو بطبيعتها وخصائصها وهى بيئات مميزة تراعى التوازن الطبيعى والخصائص المميزة للمكان فالمناطق الجبلية والشلالات والبحارى والغابات والحميات الطبيعية والثلوج والبحيرات والسواحل وغيرها كلها تصب فى نفس هذا النوع من البيئات.

وهذه البيئات لها عيبيها ومن يعيشون التردد عليها وقضاء الوقت فى أحضانها بعيداً عن تلوث المدن أو صخبها وقد خصصت معظم الدول التى تمتلك من خصائص البيئات الطبيعية، الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية للحفاظ على البيئة الطبيعية لما تحمله للدولة من مردود مالى كبير من خلال السياحة الطبيعية التى يجذبها الكثيرين من السياح فى كل المناطق الجغرافية. وتتطوى السياحة البيئية على إبراز المعالم الجمالية لأى بيئة فى العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. وتبدو للوهلة الأولى أن السياحة هى إحدى المصادر للمحافظة على البيئة وإنها لا تسبب الإزعاج ولا تعد مصدراً من مصادر التلوث لكن هذا القول به الكثير من التجاوزات فبرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة إلا أنها تشكل مصدراً من مصادر التلوث البيئى

والتي هى من صنع الإنسان والسياحة وتحقيق المصلح الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم عليها. ونتج ذلك كما يقرر العلماء من التصرفات السلبية للإنسان وعدم احترامه للتوازن البيولوجى وتلويثه للبيئة من خلال الأنشطة المختلفة وتعديه الجائر على البيئة. وهذه التصرفات تعتبر كوارث لها تأثير على جميع الكائنات وأولها الإنسان.

ولضمان تنمية مستدامة محققة للتوازن



البيئي وجب علينا المحافظة على البيئة الطبيعية بمكانياتها المادية والبشرية ونشاطاتها المولدة للموارد التي تضمن التمويل الذاتي ومن أهم هذه النشاطات النشاطات المتعلقة بالسياحة البيئية التي تعد من ألمج الوسائل للانتعاش الاقتصادي وتسهيل الاتصال بالطبيعة وحماية التنوع البيولوجي.

لقد أصبحت السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة هامة محورها التأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للزائرين وأصبحت العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة توازن دقيق بين التنمية والسياحة وحماية البيئة وهذا ما يؤكده إعلان مانيلا (١٩٨٠) على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة. ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وأنه يجب على المجتمعات المحلية الوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة لكفالة الحفاظ عليها. ويعتبر التخطيط الطويل الأجل والسليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار.

ومع ذلك فإن كثيرا من البلدان النامية التي تنوء تحت عبء الديون الخارجية وتحتمل بشدة للعملة الصعبة طرحت جانبا مخاوفها من أن تؤذى السياحة إلى ترضى البيئة الطبيعية - ووضعت سياسات سياحية غايتها تكثيف النشاط السياحي وأدت هذه السياسات القصيرة النظر في الحقيقة إلى تدور ملحوظ في بيئة بعض البلدان مما أبعاد عنها أعدادا متزايدة من السياح وسيستغرق علاج هذا الترضى وتسريع السياحة من جديد سنوات عديدة كما سيتطلب موارد مالية ضخمة لتحسين وضع السياحة في هذه البلدان.

إن الإنسان بتطوره الصناعي وثقله العلمي وخلال رحلات حياته المتعلقة لا يشغله شيء في بحوثه ومختراته، أكثر من محاولات الوصول إلى السيطرة على الطبيعة وما عليها، والكون وما فيه. وتتم له هذه السيطرة بامتلاك وسائل الدمار والفناء

والسابق وإلى امتلاك الفضاء والعسكرة فيه، والتطورات التقنية والبيولوجية التي تخلق بتوازن البيئة وسلامة الإنسان، وتمتعه بالسياحة رغم أنه لا سيحة بلا صحة، ولا صحة بلا بيئة سليمة. فالبيئة الأسس في أي حقلٍ سياحي، وهذا ما يوجب علينا أن نبين مضامينها ومركزاتها وأخطارها.

تقع البيئة اليوم، تحت تأثير مجموعة من الإرهاقات والاستنزافات التي أدت وتؤدي إلى ظهور مجموعة من المشكلات الحياتية التي بدأت تهدد سلامة الإنسان بشكل خاص، وسلامة المخلوقات بشكل عام.

وتعتبر مشكلة التلوث من أهم المشاكل البيئية، لما تعكسه من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الآثار المتعلقة بالغذاء والإسكان والطاقة^(١). لذلك يرى العلماء والباحثين والمهتمين السير على طريق التعايش مع البيئة والحفاظ عليها، لا أن نسير على طريق استنزاف الموارد البيئية مثل قطع الأشجار، وجرف التربة، والإفراط بالتصحر، وهدر المياه، والإكثار من استعمال الطاقة المولدة للغازات الضارة وإلقاء النفايات وإبقائها مكشوفة على قارة الطريق، والتي تنعكس علينا بالزيد من الأوبئة والأمراض، والإسراف في صيد الأسماك والطيور وغير هذا كثير لأننا بقدر ما نعطي البيئة من حيث الاهتمام النوعي والكمي تعطينا هي أيضا وتدعم السياحة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيئة النظيفة.

١- البيئة النظيفة لدعم السياحة وتحقيق التنمية:

البيئة النظيفة هي عماد النشاط السياحي، والبيئة كما هو معروف هي خزان الموارد من الهواء والشمس والأنهار والبحار والجبال والشعب المرجانية والواحات والمحميات والمناخ والتي تمثل أهم المغريات والمقومات التي يعتمد عليها الجذب السياحي وتستغلها الدول لعرض منتجها السياحي وأي استنزاف لهذه الموارد أو إتلاف لها يقوض دعائم النشاط السياحي ويعرضه لمخاطر مستقبلية بل قد يؤدي إلى فشل مشروعات التنمية السياحية.

(١) محمد فريد عبد الله: السياحة عند العرب تراث وحضارة، بيروت دار مكتبة الهلال سنة ٢٠٠٠ ج ٢.

عما يسبب فى تراجع معدلات السياحة وتراجع نسبة قنوم السائحين إلى البلاد حيث ينعى السائح البيئة النظيفة المريحة والاستمتاع بكافة المقومات البيئية التى تحققه له السياحة البيئية والثقافية بل كافة أنواع السيلاحات الرشيدة وتقوم استراتيجيات التنمية السياحية السليمة على إحداث التوازن بين تحقيق التنمية السياحية والحفاظة على البيئة نظيفة وعدم استنزاف الموارد البيئية والقضاء على المقومات البيئية الطبيعية التى تعتمد عليها السياحة. كما تهلف للعمل على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة بالمحافظة على المكان والبيئة.

لقد أخذت الأنشطة الإنمائية التى لم تضع الاعتبار البيئية فى حساباتها تسهم فى إلحاق الضرر بالبيئة وذلك نتيجة لإدخال غللفت الصناعة والزراعة ونواتج الاحتراق وغيرها فى المحيط البيئى ونتيجة للإمعان فى استغلال الموارد الطبيعية دون النظر إلى التوازن البيئى وإلى احتياجات الكائنات الحية الأخرى التى تعيش فى البيئة نفسها لدرجة أن ظهرت العديد من التغيرات التى تنذر بأخطار كبيرة التى أحالت أجزاء كبيرة من سطح الكرة الأرضية إلى بيئة ملوثة وغير صالحة لحياة الكائنات الحية والإنسان نفسه.

وما يزيد من خطر تلوث البيئة أن الغلاف الجوى ليس له مكان محدد وأن تلوثه فى بلد ما قد يؤدى إلى تلوثه فى البلدان المجاورة فتلوث نهري النيل والفرات مثلاً فى كل من أوغندا وتركيا على التوالى سيقود حتماً إلى تلوثهما فى الأقطار المجاورة الأخرى التى يمر فيها هذان النهران إضافة إلى تلوث ميه كل من البحر المتوسط والخليج العربى حيث يصب النهران على التوالى.

لقد أحدثت الأنشطة البشرية ومن بينها السياحة الكثير من التغيرات فى البيئة مما كان لها آثار كبيرة فى استنفاد المصادر الطبيعية وتلوث الوسط البيئى المحيط وإخلال فى التوازن البيئى، ومن أمثلة هذه التغيرات تركز الصناعة فى المدن، وما يتبعه من نشاط تجارى واجتماعى وعلمى وزيادة فى وسائل النقل والهجرة من الأرياف إلى المدن إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والصحية، وتحولت البيئة فى كثير من المدن والصناعة منها بصفة خاصة إلى بيئة ملوثة بغازات متعددة مثل أكسيد الكبريت والكربون والنيتروجين، إضافة إلى الهيدروكربونات والدخان وغيرها من الملوثات.

أن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدى إلى تدهور البيئة ((التصحر وتدهور الغابات وتلوث الهواء والماء والغذاء)) وكيف يمكن لهذه التنمية أن تخدم القرن الحالى الذى ستفصاف فيه أعداد الناس الذين يعتمدون على البيئة اعتمادا كبيرا... لذا فإن تحقيق أهداف التنمية تعتمد على تنفيذ برامج التنمية الصديقة للبيئة ويتطلب مساراً جديداً وهو التنمية المستدامة التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها لذا ينبغى أن تدخل البيئة بصورة مترابطة فى عمليات صنع القرار وسن القوانين، ليس بهدف حماية البيئة فحسب بل لحماية التنمية وتعزيز أهدافها ذلك أن التنمية والبيئة مرتبطتان بصورة كبيرة فى تحسين أحوال وحياة الإنسان ومستقبلهم وهذا التوجه مطلوب فى بلداننا التى تعرضت لكثير من الظروف القاسية ولتعرض الموارد الطبيعية للاستغلال غير المنظم الذى نتج عنه التلوث والاستنزاف والتصحر فى بعض المناطق وانقراض بعض الأنواع الحيوانية وانخفاض أعدادها انخفاضاً بالغاً وغيرهما من السلبيات وفى هذا الفصل يتم عرض ما هو:

أ- المقصود بالبيئة.

ب- التلوث البيئى وأسبابه.

ج- عملية استنزاف المصادر أو الموارد الطبيعية من أشجار ومحميات (المسببات التى تؤثر على التنمية السياحية).

د- ما هى التنمية المستدامة وكيف تم الالتفات إليها ثم التنمية المستدامة وأبعادها.

هـ- جهود اليونسكو لتحقيق هذه الاستراتيجية الهامة بعد التعرف على الآثار السلبية للسياحة.

و- كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة ثم التعرف على الحميات الطبيعية وأهميتها.

ل- المقصود بالبيئة:

والبيئة كما هو معروف: (هى المحيط المائى والحيوى والمعنوى الذى يعيش فيه

الإنسان ويتمثل هذا المحيط فى التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية).

والبيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر. والبيئة بالنسبة للسياسة هى المورد المتجدد وهى المقومات الطبيعية والمقومات المناخية والسياحية ومراكز الاستجمام والاستمتاع بكافة العوامل الجمالية والبيئية المتوفرة والتى خلقها الله.

بـد العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية السياحية المستدامة هى:

تتمثل هذه العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة فى عاملين هامين هما:
أولاً: التلوث البيئى.

ثانياً: استنزاف المصادر الطبيعية.

(١) التلوث البيئى: ويشمل (التلوث البيئى تلوث الهواء والماء والغذاء).

وهو من أخطر العوامل التى تؤثر على التنمية السياحية، جاء فى الأحكام العلة لقانون البيئة: تلوث البيئة يعنى "أى تغيير فى خواص البيئة عما قد يؤدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

كما جاء فى نفس المادة أن تلوث الهواء يعنى: "كل تغيير فى خصائص ومواصفات الهواء الطبيعى يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة سواء كان هذا التلوث ناتجاً عن عوامل طبيعية أو نشاط إنسانى بما فى ذلك الضوضاء.

أما عن التلوث المائى فيعنى: "إدخال أية مواد أو طاقة فى البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية أو يهدد صحة الإنسان، أو يعوق الأنشطة المائية بما فى ذلك صيد الأسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال، أو ينقص من التمتع بها أو يغيرها من خواصها"، والمولوثات لها أنواع فمن المواد والعوامل الملوثة هى: "أى موارد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الإنسان

وتؤذى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تلوث البيئة أو تدهورها".
أما عن تلوث الغذاء فمنه: "التلوث البكتيرى، والتلوث بسموم الفطريات أو
العفن والتلوث بالمبيدات والتلوث بالملحون الثقيلة من رصاص وزئبق وزنك ونحاس،
وهى من أخطر مسببات الفشل الكلوى وغيره والإخلال بوظائف الكبد وكذلك تبين
أن الأسماك التى تعيش فى المياه الملوثة مسبب رئيسى له".

أسباب التلوث:

التلوث متعدد المصادر يختلف الأوجه متنوع المجالات.
فالتلوث بأنواعه ينتج عن التخلف والفقر وعدم المعرفة أو الرعى بمقتضيات
النظافة ويعد من مظاهر الإهدار للبيئة إلى جانب مظاهر الإهدار الأخرى مثل التصحر
والجفاف وتبوير الأرض الزراعية والرعى والصيد الجائرين والإسراف فى استخدام
المياه العذبة والزيادة السكانية العشوائية وغيرها إلى جانب تزايد الحركة السياحية
لمناطق طبيعية خاصة، وتزايد المقومات الطبيعية والمادية التى تنتج عن النشاط السياحى
المكثف، كما ينتج عن تكثيف استخدام التكنولوجيا الحديثة أثار سلبية هامة.

مسيبات التلوث ومصادرها:

يرى الباحثون والعلماء أن من أهم العوامل التى تؤثر على تحقيق التنمية المتواصلة
التي تحافظ على البيئة وتعمل على عدم تدمير الموارد الطبيعية هى التكامل بين البيئة
والتنمية والتى يهددها الاستنزاف والتلوث ومسببات التلوث هى التى تنتج عن:
١- النمو الهائل فى الصناعات التعدينية والتحويلية وما نتج عنها من مخلفات
وأدخنة.

٢- التوسع فى استخدام مصادر الطاقة الملوثة للبيئة مثل التدفئة والتخيمات العامة،
والمصانع ووسائل النقل.

٣- التوسع فى استخدام المناجم والحاجر وغيرها من النظم البيئية المنتجة دون
مراعاة التوايح البيئية التى تصاحبها.

٤- التوسع فى تطبيق أساليب الزراعة العلمية الحديثة والإفراط فى استخدام
الكيمائيات من مبيدات وأسمدة.

- ٥- التوسع فى إنشاء المفاعلات النووية دون حماية كافية للبيئة من آثارها.
- ٦- التوسع والإفراط فى استخدام البيئة لصالح نشاطات هامة مثل صناعة السياحة وغيرها من النشاطات المصاحبة وما يؤدى إليه ذلك من استنزاف لكثير من الموارد الطبيعية والبيئة وتدمير الجزء الباقى منها.
- وبذلك تتعدد أنواع التلوث الناجمة عن الأسباب السابقة وتتعدد مصاحرها.

تلوث البحار:

وتلوث البحار أيضا الذى نتج من خلال التطور السريع للبشرية منذ الثورة الصناعية وازدياد الطلب والبحث عن المصادر الأولية للصناعة وتوفير مستلزماتها واكتشاف النفط دفع الإنسان إلى الوعى المتزايد بأهمية البحار وفعاليتها كوسيلة للمواصلات لتأمين نقل السلع والمواد المختلفة عبر قارات العالم ودولها من خلال اهتمام الدول بإنشاء أساطيل النقل البحرى باعتبارها رافداً من روافد تقوية الاقتصاد الوطنى، كل هذا وما صاحبه من ازدياد السكان خصوصا بالمناطق الساحلية، أعطى للبحار أهمية تزداد يوما بعد يوم.

بالإضافة إلى تزايد الأنشطة الصناعية والزراعية والاقتصادية، والسياحية وغيرها من الأنشطة الأخرى، وما نتج عنها من تلوث فى صور شتى وصلت إلى البحار، وأدت إلى إلحاق الضرر بالوسط المائى للبحار ومكوناته من أحياء بحرية حيوانية ونباتية.

ولعل ما يعانيه البحر المتوسط من آثار التلوث الناجمة عن إلقاء المخلفات بياهه، والمصادر العديدة للتلوث، وأهمها مياه الصرف الصحى وفضلات المصانع والتلوث بزيوت النفط الخام، ومعظم هذه الملوثات تفرغ فى البحر مباشرة وبدون معالجة أو تصب فى الأنهار التى تصب ببلورها فيه، هذا إضافة إلى التوسع السكانى والحضرى على السواحل والتلوث الناتج عن الأسلحة ورواسب الأراضي الزراعية التى تنقل إلى البحر، والتلوث الحرارى من جراء المحطات الحرارية المقامة على السواحل.

ويعد التلوث من النفط الخام أكثر الملوثات أهمية من حيث أن بعض دول حوض البحر المتوسط من الدول المصدرة للنفط أو لها صناعات بتروكيماوية أو مصاف للنفط وكذلك موانئ الشحن والتفريغ وعبور العديد من سفن الشحن النفطية والتجارية

بمياهه، كل هذه الأنشطة لها دور فى تلوث مياهه حيث إن كميات هائلة من النفط الخام تطرح فيه سنوياً، فمثلاً قدرت كميات النفط التى تذهب إلى مياه البحر نتيجة عمليات النقل وحدها بحوالى ١٠ مليون طن سنوياً. وخطورة ذلك أن كل العمليات تتم قرب الشواطئ، ونتيجة لفعل التيارات البحرية فإن كل تلك الفضلات والشوائب تعود إلى الشواطئ متسببة فى تلوثها واتساعها مما يعمق حركة السباحة إضافة إلى كونها تؤدى إلى قتل الأسماك والطيور والنباتات.

تبين الدراسات المختلفة أن الكثير من الأنهار والبحيرات وشواطئ البحار والمحيطات قد تلوثت مياهها بسبب الأعداد الهائلة للسواح وأصبحت فى كثير من الحالات، غير صالحة لحياة بعض الأنواع من الكائنات الحيوانية والنباتية، ونتيجة لنحويل الأنهار والبحيرات والشواطئ إلى مستودعات تلقى فيها المخلفات الصناعية والزراعية والبشرية فقد تلوثت مياهها بالبكتريا والطفيليات وغيرها، مما انعكس على صحة الإنسان نفسه.

والتلوث مشكلة ارتبطت بظهور المجتمعات الصناعية لأن عصر ما قبل الصناعة لم تكن به المخلفات الصناعية الهائلة التى تتصاعد فيها الغازات والأدخنة ولم يكن لها مخلفات كثيرة ترمى ويتم التخلص منها فى الأنهار والبحار والمصارف وغيرها مما يؤدى إلى تلوث المياه والبحار والجو أيضاً.

ولم تكن تضاف مركبات صناعية غريبة على الأنظمة البيئية الطبيعية فالتكنولوجيا الصناعية وما ينتج عنها من نفايات وعوادم أدت فى كثير من البيئات إلى درجة عالية من التلوث.

ولم تكن المركبات خاصة السيارات والكيماويات قد انتشرت بهذا الكم الهائل مما ينتج عنه الدخان والعوادم والأتربة التى تؤدى جميعها إلى انهيار البيئة وتعود على الإنسان الذى تسبب فيها بالأمراض المزمنة والمستعصية. وهناك أنواع أخرى للتلوث يمكننا الإشارة إليها وهو الملوثات الموجودة بكثرة فى البيئة مثل :

١- تلوث كيميائى مثل المبيدات وغازات الحرائق والمصانع والسيارات وأتربة المصانع والكيماويات السائلة

٢- ملوثات فيزيائية مثل الضوضاء - والحرارة الشديدة - والإشعاع.

٣- ملوثات بيولوجية: وهى الفيروسات والبكتريا والحشرات.

وإذا حدث خلل فى كميتها أو وجدت فى مكان ما تسبب الأمراض للإنسان والحيوان مثل ما يحدث فى ميه المستنقعات نتيجة رمى الحيوانات التى نفقت.

٤- وهناك الملوثات: التى تنتج عن التكنولوجيا التى استحدثها الإنسان وهى النفايات الصناعية بالإضافة إلى الملوثات الطبيعية التى تنتج من البيئة نفسها فى حالة البراكين التى تؤدى إلى تصاعد الغازات.

وهناك التلوث البيئى بالغبار الذى ينتج عن الحاجر والكسارات والمقالع ومجده بكثرة فى المناطق الصناعية خاصة مصانع الاسمنت المنتشرة فى الدول التى منها مصر تلك المصانع التى أثرت على البيئة وحولت الأشجار والزرع الأخضر إلى اصفرار اللون بالإضافة على أن الحاجر والكسارات تسبب انتشار الغبار فى الجو وهذا يؤدى إلى رفع حرارة الجو حيث إن جزيئات الغبار تمتص حرارة الشمس فى النهار والإشعاع الحرارى الصادر والأشعة الصادرة عن الأرض فى الليل وتؤدى بذلك إلى ارتفاع درجة حرارة الجو.

وإذا أضفنا إلى ذلك أيضا التلوث الجوى بالضجيج، ولنحن نعلم ما يسببه الضجيج من أمراض عصبية فالضجيج يقلل من التركيز ويؤدى إلى القلق والتوتر والإضرار بحاسة السمع وإلى بعض الأمراض العصبية وهناك بعض دول العالم التى تعاني من تلك المشكلة سواء من أصوات العربات والمركبات أو من أصوات الميكروفونات فى أوقات الليل والنهار وكثير من الآلات أيضا تحدث أنواعا من الضجيج مثل آلات الحفر والتصلب والبناءات والعمارات أو غير ذلك فهى أشياء تؤدى إلى التوتر العصبى وعدم الاستقرار وكلها ملوثات بيئية منتشرة بشدة فى بعض البيئات شديدة الازدحام، ولو رجعنا إلى كافة هذه الملوثات لوجدنا أنها أصبحت تضغط على الإنسان بشدة مسببة له الأمراض والتوتر والضيق وعدم الاستقرار.

(٢) استنزاف المصادر الطبيعية وإساءة استخدامها:

واستنزاف المصادر الطبيعية أحد العوامل الهامة التي تؤثر على تحقيق التنمية. حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة، وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (الملى والبيولوجي) للإنسان، وأثر على النظام الأيكولوجي تأثيراً سلبياً، ومثل التطور التكنولوجي خطراً على البيئة نتيجة لاستنفار الموارد الطبيعية وهمار بعضها.

أثبتت الإحصائيات أن سكان الدول الصناعية الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان العالم ينتجون ٩٠٪ من النفايات الخطرة، ويطلقون في الهواء نحو ٧٤٪ من كميات ثاني أكسيد الكربون الذي يتسبب في تلوث الهواء ورفع درجة حرارة الأرض ويغير من المناخ هو وغيره من المسببات وأهمها عملية ذبح الأشجار.

عملية ذبح الأشجار أو إزالتها أو استغلالها استغلالاً زائداً يسبب لها وهماً من أخطر عمليات استنزاف المصادر الطبيعية ويؤدي إلى عملية تعرية للتربة عن طريق الرياح والأمطار وبذلك تسوء حالتها أكثر وأكثر، وتحول التربة شيئاً فشيئاً إلى التصحر.

- إزالة الأشجار خاصة الغابات الاستوائية في أفريقيا أو في أمريكا الجنوبية منطقة الأمازون عرض البيئة للتلوث وعرض سطح الكرة الأرضية إلى التلوث وظهور الثقوب خاصة ثقب الأوزون الذي ترتب عليه نفاذ كمية كبيرة من الأشعة فوق البنفسجية، أو ينقصها ونفاذها ينتج عنها أمراض جلدية بين التهابات جلدية عادية وبين أشبه الأمراض (هو سرطان الجلد).

بالإضافة إلى تغير مناخ العالم وارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة في مناطق كثيرة، وذبح الأشجار يزيد من التلوث والتصحر والأثرية التي تزيد من أمراض الحساسية ثم إقلال نسبة الناتج الزراعي، وزيادة أمراض الجهاز التنفسي حيث تمد الأشجار رقة الحياة وقطعها يسبب القضاء على كثير من النباتات والكائنات باستثناء الحشرات التي تستطيع الصمود أمام تأثير أشعة الشمس، فكأننا بذلك حكمنا على الإنسان الذي

حبه الله بنعمة العقل والتفكير وفضله على كثير من مخلوقاته - حكمنا عليه بالفناء والموت البطيء بالتعرض لهذه السلبات.

يؤدى القطع الجائر للأشجار على تنهوع البيئة وذلك عن طريق:

أ- تشرد الحيوانات التى تستوطن الغابات والقضاء على النظام الأيكولوجى.

ب- إفقار التربة لتعرضها لعوامل الجفاف.

ج- تعرض المناطق المحيطة بالغابات المستنزفة للسيول.

د- نقص المواد الأولية اللازمة لكثير من الصناعات.

هـ- تعمل على تكسير حدة الصوت ومن ثم تقلل من التلوث السمعى والضوضاء.

وكما هو معروف تؤدى الأشجار العديد من الخدمات للبيئة عن طريق:

١- تعمل كمصفية لثانى أكسيد الكربون وتعد البيئة بالأكسجين.

٢- تعمل كمصدات للرياح وتوفر الظل والخشب.

٣- تعمل أوراقها المتساقطة على خصوبة التربة حيث تتحلل مكونة الدبال.

٤- مورد متجدد يحصل الإنسان منها على الأخشاب والسليلوز.

والاهتمام بها ورعاية الحيلة البرية بها حيث تعمل على:

أ- إمكانية الاستفادة منها مستقبلاً.

ب- استخدامهما فى تحسين السلالات المستأنسة أو فى مجال الهندسة الوراثية.

ج- قيمتها من الناحية الثقافية والترفيهية لو بقيت فى إطارها الطبيعى إضافة إلى ذلك أن عملية استنزاف الموارد الطبيعية وإساءة استخدامها يقوض أركان السياحة ويهدد مستقبلها وهو أهم عمل يساعد ويشجع على السياحة خلسة السياحة البيئية.

إن البيئة السياحية السليمة تؤكد كل مقومات النجاح التى كللت جهود الإنسان فى سعيه المستمر لراحته ورفاهيته والخروج من ضروب العزلة إلى التنقل والأسفار

والاتصال ومن الاستسلام لقدرات البيئة المحدودة ومخاطرها إلى سيطرة شبه تامة على أغلب عناصرها ومقوماتها وإخضاعها لرفاهيته.

إن هناك أخطارا تهدد البيئة من جراء ممارسة النشاط السيلحي غير المخطط وغير المتناسب مع قدرات البيئة فاللناطق الطبيعية تتعرض للتشويه نتيجة تكثيف النشاط السيلحي وإقامة المنشآت السيلحية على شواطئ البحار والأنهار ومن هنا فإن الأتلفة إلى تكثيف النشاط السيلحي وعرض المنتج السيلحي بكثافة له تأثيره السلبى على مقومات البيئة الطبيعية بوجه عام.

ثانياً: الآثار السلبية للسباحة:

بالإضافة إلى الآثار السلبية السابقة والتي تؤثر على السباحة توجد محاور أخرى سلبية للسباحة مثل:

- الإساءة إلى الآثار عن طريق تعرضها للتلاتف والتخريب.
- ردم بعض المناطق قد يؤثر على الحياة البرية فى البحار والخلجان.
- سوء استغلال الأراضى الزراعية وإقلمة المشاريع السيلحية على الأراضى الصالحة للزراعة وعلى شواطئ البحار والأنهار.
- دفن المخلفات فى الأراضى أو رميها فى البحار.
- تدهور الحياة الطبيعية وما يؤدى إليه من آثار سلبية على الماء والهواء والأرض.
- وإذا أضفنا إلى ذلك الزيادة المستمرة فى أعداد السيلح والتي تمثل عبئاً على مرافق الدولة من وسائل النقل، الفئائق، كافة الخلفات من كهرباء وميل.
- التلفيات المستمرة لبعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعمل السيلح معها بشكل غير لائق.
- ممارسة السيلح لبعض الرياضات البحرية أى إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية وسيؤدى إلى نقص الحركة السيلحية فى المناطق التى لحق بها الضرر.
- زيادة تلوث ميل البحار والمصارف والتي لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة

للتخلص من مياه الجارى فيها.

- ازدياد تلوث الغلاف الجوى.

- انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبال مناطق جذب
سباحى من الدرجة الأولى تمارس عليها الرياضة السباحية من تسلق ومشى وإذا
أضفنا إلى ذلك أيضاً بعض الظواهر الطبيعية والتي تعد آثاراً سلبية وتتمثل فى:
(١) الكوارث الطبيعية مثل:

الاهتزازات والزلازل - الأمطار والسيول - العواصف والرياح - الانهيارات.

(٢) المصادر البشرية وما يسببه الإنسان من:

تلوث التربة نتيجة الانفجارات النووية والزحف العمرانى والقضاء على السمات
التي تتمتع بها بعض البيئات الطبيعية إلى جانب وسائل الصرف الصحى غير
المتقدمة وأيضاً تزايد عدد السكان.

ثالثاً: التغيرات المناخية:

تغير درجات الحرارة - نسبة الرطوبة الزائدة - الأمطار - تزايد نسبة المياه الجوفية
حول الآثار القديمة وتهديدها لها.
وإذا نظرنا إلى بعض السلبات الأخرى التى يسببها كثرة النشاط السباحى لوجدنا
أن هناك:

١- التفجرات الجوهرية فى المساحات الأرضية.

٢- نضغوط على البنية الأساسية للدولة وخدماتها.

٣- التدهور الأخلاقى وانتشار الجريمة.

٤- الإزدحام المروى.

٥- تضارب مصالح القطاعين العام والخاص فى الحالات التى لا يتوفر فيها
التسيق والتعاون.

٦- ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

٧- التأثير السلبى على الحياة الفطرية.

٨- انقراض بعض الحيوانات والطيور النادرة.

- ١٠- التأثير السلبي على الحياة المرجانية.
- ١١- إقلمة المشروعات السياحية فى مناطق معينة قد تكون فى ذاتها سببا رئيسيا فى تدهور بعض العناصر البيئية فى هذه المناطق.
- ١٢- تساعد على تلوث الشواطئ والتأثير السلبي على دورة الحياة القطرية.
- ١٣- وقف هجرة الكثير من الأسماك الشاطئية.
- ١٤- تسرب مياه الصرف من خزانات التجميع إلى المياه الجوفية.
- ١٥- هجرة بعض الطيور نتيجة عدم العناية بها.
- ١٦- إضافة إلى بعض الآثار الثقافية التى تنتج عن اختلاف العادات والتقاليد بين السائح والمواطن تدفع إلى تصادم ثقافى أو حقد اجتماعى.
- ١٧- تدفع إلى التفكير الاجتماعى نتيجة الصراع الموجود والمستمر بين الطبقات مما يؤدى إلى نشر الحقد والكراهية فى قلوب الطبقة البسيطة تجاه السياح والطبقات القادرة مما قد يؤثر ويؤدى إلى تفكك المجتمع.
- كما يعنى أن السياحة وتزايد النشاط السياحى له الكثير من الآثار السلبية ربما يعنى أيضا أن نجاح السياحة وتفوقها واستمراريتها يتطلب القضاء على التلوث وعدم استنزاف المصادر الطبيعية البيئية النظيفة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: التنمية المستدامة:

إن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى للحكومات إلى الرغبة فى إدماج البعد الاقتصادى الكلى للبيئة فى حقل القرار السياسى، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى أيضا محاسبة الخضراء إن برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. يبرز اتجاهين الأول وهو اتجاه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية ويرمى إلى صياغة مؤشر يفسر بعض الجوانب الإنسانية للتنمية أما الاتجاه الثانى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويشكل إطارا لتطور مؤشرات البيئة، وهو منهج اتبعته منظمات دولية أو حكومية أخرى وقد كلفت لجنة التنمية الدائمة من أجل وضع مؤشرات التنمية المستدامة.

الاتجاه للاهتمام بالبيئة والتنمية:

التطور التاريخي:

كان الاهتمام مركزاً في غالبية دول العالم على التنمية الاقتصادية أساساً، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى، وللأسف لم تكن البيئة أصلاً جدية بالاهتمام كبير، بل كانت الإشارة إلى الضمانات البيئية تبدو كمبررات غير مجدية أو كمعوقات، والواقع أن أحد التحديات الكبيرة التي حظت بالاهتمام المجتمع الدولي هو تخطيط التنمية بحيث تسد حاجات الإنسان بطريقة ملائمة للبيئة أو ما يعرف بالإدارة الجيدة للبيئة وهي استخدام مصادر الطبيعة لسد حاجات الإنسان دون تدمير للقاعدة "الأيكولوجية" التي تتوقف عليها التنمية، لذلك كان من الضروري تحقيق التنمية التي توفر نوعية أفضل من الحياة في إطار سليم بيئياً، مع التأكيد على أن التنمية عملية متكاملة، لا يجب أن تهمل الاعتبارات البيئية.

كان "المؤتمر الدولي للبيئة البشرية" الذي عقدته "الأمم المتحدة" في "استوكهولم" عاصمة "السويد" عام ١٩٧٢م - هو المؤتمر الدولي الأول الذي أصدر صيغة تحذير للعالم كله بضرورة الحفاظ على البيئة للتهيئة لحياة بشرية سوية، وقد تواصل الاهتمام الدولي منذ ذلك الحين حتى عقد المؤتمر الثاني باسم "قمة الأرض" بالبرازيل في يونيو عام ١٩٩٢م.

وبوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد والبيئة. وكان قد قدم التقرير الأول المنشق عن نلخي روما سنة ١٩٧٠، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثاً بذلك نقاشات حادة بين دعة النمو وأنصار البيئة.

مفهوم التنمية الملائمة للبيئة:

كانت أول محاولة للتوفيق سنة ١٩٧٢م باستوكهولم خلال ندوة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية كما سبق القول، حيث تم انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة الذي يضع نموذجاً للتنمية يحترم البيئة ويولى عناية خاصة بالتيسير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئي.

وقيام هيئة الأمم المتحدة بعمل الاستراتيجية الدولية للبيئة في عام ١٩٨٠، ثم

إصدارات لجنة التنمية والبيئة فى ١٩٨٧ والتى حدثت قيمة التنمية المتواصلة للعالم وطالبت بالتعاون الدولى وسمحت بإعلان طوكيو ثم كانت قمة الأرض سنة ١٩٩٢ بالبرازيل تتويجا لكافة الجهود

وما تابعها من جهود فيما سمي بمجموعة أنظمة تدعيم الحياة سنة ١٩٩٤ وغير ذلك من جهود فى المؤتمرات الدولية، وجهود الهيئات مثل (مجموعة نللى روما وبروتوكول كيوتو فى ديسمبر سنة ١٩٩٧ بين الدول الصناعية بهدف وضع صيغة ملزمة لهم بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى حتى لا ترتفع درجة حرارة الأرض وما ينتج عنه من دمار بيئى غير محدود

لقد تزايد الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها فى كافة دول العالم فى الشرق أو فى الغرب أو فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأنشئت المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتزايدت جهود المجتمع المدنى فى هذا الصدد

وتزايد العمل تبعا للشعار الذى رفع بعد مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل وهو (نفكر علما ونعمل محليا) ورؤى وضع بروتوكول دولى للقيم Land Ethics يراعى القيم السلوكية تجاه البيئة وبدأ يبرز مفهوم التنمية المستدامة بوضوح.

رابعاً: تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم:

١٩١٥ تشكلت اللجنة الكندية للمحافظة. على البيئة بدعوى أن على كل جيل أن يحمى الفوائد التى يحققها الرأسمال الطبيعى، وأن يُسلم هذا الرأسمال غير منقوص من جيل لجيل.

١٩٣٣ المؤتمر الدولى للمحافظة على الطبيعة. والاستعمال العقلانى للموارد (باريس)

١٩٤٨ ندوة اليونسكو (فونتنبلو) إنشاء الاتحاد الدولى للمحافظة على الطبيعة.

١٩٧٠ تقرير نللى روما: مفهوم التنمية فى درجة الصفر.

١٩٧٣ المركز الدولى للبحث حول البيئة والتنمية. (أسسه السيد إينياسى صاشر) فى سنة ١٩٨٠ يصدر المركز مؤلفاً تحت عنوان: الاستراتيجية والتنمية البيئية.

- ١٩٧٦ بيان للحزب البيئي ببريطانيا يذكر البيان بوضوح ولأول مرة مفهوم الديمومة.
- ١٩٨١ ينشر (السيد ليستير براون)، مؤسس المعهد العالى للمراقبة كتابا تحت عنوان العمران والتنمية الاجتماعية.
- ١٩٨٣ إنشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (لديبت) تتأسس اللجنة (بروندتلاند الوزيرة السابقة للبيئة بالترويج). وتقدم اللجنة تقريرها النهائى، "من أجل مستقبل مشترك" فى سنة ١٩٨٧*.

تعريفات التنمية المستدامة:

لقد ظهر الوعى ابتداء من الستينيات والسبعينيات بالمشاكل التالية: خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة، الحدود البيئية لنمط التنمية الصناعية، تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء، المحافظة على الطبيعة لفائدة الاجيل القادمة، ونتج عن انبثاق الطلب الاجتماعى لصالح المحافظة على البيئة تحديد مفهوم التنمية المستدامة. وأصبحت مشاكل البيئة تلقى الاهتمام المتزايد فى كافة دول العالم فى العقود الأخيرة وقد برزت هذه المشاكل نتيجة للوتيرة المتزايدة لاستغلال موارد البيئة التى بلغت ذروتها فى النصف الثانى من القرن الماضى، حيث أفسدت قدرة الأنظمة البيئية على التجديد التلقائى وأخلت بالتوازن الطبيعى لهذه الأنظمة البيئية.

أصل المفهوم:

ومن المحافظة على البيئة إلى التنمية البيئية اهتمت الأسرة العلمية، بالمحافظة على البيئة، والعلاقة القائمة بين النشاطات الإنسانية وبين المحيط الطبيعى. ومفهوم الديمومة (التنمية المستدامة) ظهر متأخرا وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية Sustainability.

وهذه المسألة لم تشكل شيئا جديدا، إلا أنها لم يتم الاعتناء بها إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين. إن مسألة نقل الرأسمال الطبيعى أو البيئى للأجيل القادمة قد برزت فى بداية القرن حيث إن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إليها منذ سنة ١٩١٥ فكان مصطلح البيئة، يحيل وبشكل شبه مطلق على الطبيعة.

أصل المفهوم (التنمية المستدامة):

بالإنكليزية Sustainability. المفهوم الذى أعده الاتحاد الأوروبى فى ١٩٨٠ للمحافظة على الطبيعة، تلك التنمية المستدامة على غط تنموى "يستجيب لحاجيات الأجيال الحالية بدون إلحاق ضرر فى قدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها الذاتية.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها:

"هى التنمية التى تستهدف تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، وهى القدرة على تحقيق التنمية الرشيدة التى تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها، وهى الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة والموارد الاقتصادية دون المساس أو التعريض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها والاستجابة لمتطلباتها التنموية ودون تعريض البيئة والمقومات الطبيعية بها للدمار والاستنزاف".

تعريف آخر:

التنمية المستدامة هى: "النشاط الاقتصادي الذى يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإساءة إلى البيئة".

انبعثت التنمية المستدامة كحسن طريق للتعامل مع التدمير السريع للبيئة الطبيعية، وتبنت المفوضة الدولية للتنمية والبيئة سنة ١٩٨٧ مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية السياحية المستدامة أو المتوازنة:

وإذا كانت التنمية التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم. فهى تحتوى من خلال هذه النظرة على مفهومين أساسيين:

مفهوم الحاجات وخصوصا الحاجات الأساسية للبشرية

فكرة القيود التى تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

إذا التنمية المستدامة تقتضى تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حية أفضل.

من هذا المفهوم يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية لكي نضيف له صفة الاستدامة من خلال اعتبار أن عملية التنمية السياحية "هى عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين فى احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة".

من خلال ذلك يمكن أن نركز على:

أن التنمية السياحية المستدامة توضع فى اعتبارها نوعا جديدا من العدالة والمساومة هو المساومة بين الأجيال فى التمتع بالموارد الطبيعية.

التنمية السياحية المستدامة تعنى الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها.

فالتنمية السياحية المستدامة فى جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد والمجال الاستثمارات والتطور التكنولوجى فى حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسائح.

خامساً: أبعاد التنمية المستدامة وهى ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يلى:

البعد الأول هو البعد البيئى:

تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعى، أى الحاجات التى يتكفل النظام الاقتصادى بتلبيتها لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها فى مجال التصنيع والمهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للأعمال الطبيعية بدلا من تدمير.

البعد الثانى هو البعد الاقتصادى:

يعنى البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة حيث يطرح مسألة تمويل وتحسين التقنيات الصناعية فى مجال توظيف الموارد الطبيعية.

توفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، فى أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة بتقديرها لجموع العلاقات القائمة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك.

تمنح التنمية المستدامة، باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان والبيئة الأفضل للكنولوجيات، والمعارف والقيم التي تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية الطبيعية والنباتية.

البعد الثالث هو البعد الاجتماعي والسياسي:

تتميز التنمية المستدامة خاصة، بالبعد الإنساني حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. ستحافظ الأجيال الراهنة، باعتبارها مدفوعة بهم الإنصاف على اختيارات النمو التي ترضى فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب. تمر المصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للإنصاف.

التنمية المستدامة كمشروع ديمقراطي من وجهة نظر اليونسكو:

حيث تمثل التنمية المستدامة مشروعاً للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال والجنوب ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة.

تنقل المبادئ المؤسسة للتنمية المستدامة التي تدعو إلى مشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الإقليمية ونظراً لطرح التنمية المستدامة بمفاهيم مختلفة فإن هذا النموذج يسمح بترقية الديمقراطية الاجتماعية للمشاريع ويتعلق الأمر بالقيم الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات والثقافات وكل ميزة اجتماعية ويتوقف نجاح المفهوم وبشكل كبير على احترام حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨: الحق في بيئة سليمة، الحق في تغذية سليمة وكافية، الحق في التربية، احترام الثقافات المحلية، إلخ. وتجسد كل هذه العناصر وغيرها مكانتها في بؤرة التنمية المستدامة.

الإنسان هو أحد عناصر البيئة بمفهوما الشمولي وهو القادر على إحداث تغييرات جذرية في التوازنات الطبيعية والحياة القائمة في الطبيعة من خلال استغلاله لعناصر البيئة الحية وغير الحية لخدمة أغراضه والإنسان في نفس الوقت هو محور عملية التنمية

الشمولية وهدفها ولذلك فإن التنمية المستدامة بمفهومها الأساسى تهدف إلى التطوير البشرى وتحسين نوعية الحياة للإنسان وفى نفس الوقت عدم الإخلال بالاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة والحفاظ على الموارد الطبيعية والحيوية للأجيال القادمة، ويعتبر التحدى الرئيسى الذى يواجهه العالم هو محاولة التوفيق بين هذين التوجهين الذين قد يبدو أنهما متناقضين.

كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة:

ومفهوم استراتيجية التنمية المستدامة يستخدم بشكل عام ليشير على أساسيات الاتجاه العلمى لعملية التنمية طويلة الأجل التى تحقق الأهداف المجتمعية وتعمل على المحافظة على البيئة فى نفس الوقت ويشير المفهوم إلى الرقابة وحسن استخدام الموارد والاستراتيجية كما هو معروف أكثر عمومية من الخطوة أو البرنامج طويل الأجل.

لذا كان من الضرورى الأخذ بالاستراتيجية والاعتماد عليها عند التعامل مع التنمية المستدامة.

والاستراتيجية تتطلب:

١- تحديد الوضع الراهن خاصة نقاط الضعف والاختناقات والموارد غير المستغلة

٢- توضيح الأهداف والغايات بعيدة المدى.

٣- السياسات التى سيتم اتباعها (ونعنى ربط الوسائل بالأهداف).

وبمعنى آخر توضيح موقفنا أين نحن؟ وماذا نريد؟ أى الطرق سنملك لتحقيق الأهداف طويلة الأجل...؟

هناك علاقة قوية بين السياحة والبيئة وتتبع الدول استراتيجيات سياحية تتناسب مع وضعها السياحى ومقوماتها وما تمتلكه من إمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية وتاريخية ومالية، فكيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة التى تحسن استخدام الموارد وتحافظ على البيئة فى نفس الوقت؟ إن الهدف من وضع الاستراتيجيات هو النهوض بالسياحة وتحقيق عوامل الجذب لأكبر الأعداد من السائحين وتحقيق الكثير من

الاستثمارات السياحية التي تعود على البلاد بالردود الاقتصادية والحضارى المناسب للدولة.

شريطة أن يتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق تنفيذ المشروعات السياحية الصديقة للبيئة والتي لا تستنزف البيئة أو تهدد طاقاتها أو تلوثها أو تسبب فى إفساحها ومن المعروف أن التنمية السياحية المتوازنة تتحقق عن طريق:

١- الاختيار الأمثل للمكان بعد إجراءات البحوث ووضع الأولويات التي تحمى البيئة.

٢- المحافظة على القيم الحقيقية للمغريات الطبيعية التي يتمتع بها المكان.

٣- توافق التنمية السياحية ومصالح الجمهور المحلية والاجتماعية والثقافية مع عدم الإخلال بالتوازن البيئى فى مناطق التنمية السياحية.

٥- ضرورة استبعاد أى معايير تجعل استغلال واستثمار الطاقات المتجددة متعذراً، وهو ذلك الدور الحيوى الذى تقوم عليه الاستراتيجية السليحة والذى يعد من أهم المقومات التى تساعد على نجاح السليحة واستمرارها وتوطيد أركانها وتعزيز مهامها بما تقلصه من دراسات وتيسيرات وإرشادات لتصحيح مسار التنمية.

وأساس هذه الاستراتيجية هو (المحافظة على البيئة مع تحقيق أهداف التنمية السياحية وتحقيق التوازن بين التنمية بمطالباتها المتنوعة، والمختلفة مع عدم الإهدار أو التعلل الجائر والدائم على مصادر البيئة الطبيعية والمادية، بما يحقق التنمية الملائمة للبيئة وما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحلر البيئى).

- وتحقق التنمية الاقتصادية بأهدافها البعيدة، التى تسعى إلى رفع المستوى المعيشى للأفراد وزيادة الدخل القومى مع استخدام التكنولوجيا النظيفة التى تحقق النمو دون تأثيرات سلبية على البيئة والسكان.

- وتحقق العدالة الاجتماعية التى تهدف إلى تحقيق العدل الاجتماعى لكافة طبقات المجتمع دون إغفل أو إهمال لحقوق الطبقات المعلمة فى الصحة والتعليم والإيواء والثقافة، إلى جانب تحقيق الإنصاف للأجيال الحالية والمستقبلية وتوفير الحيلة البركية لهم بما يحفظ لهم حقهم فى الحيلة دون إفراط أو إهدار.

- ويتحقق الحذر البيئي الذى يسعى إلى المحافظة على المقومات البيئية الحالية والمستقبلية والتي تحد من استنزاف موارد البيئة لصالح التنمية الحالية، بل تعمل وتهدف إلى اخذ بعض الموارد والمقومات البيئية لصالح الأجيال القادمة التى يمكن عند الاستخدام الجائر للبيئة أن تفقد مستقبلها لاستنزاف كافة الموارد البيئية وتحطيم الدعائم والمقومات الطبيعية التى تساعد على الاستمرار فى حياة بيئة سليمة بعيدة عن التلوث والهدر والاستنزاف.

ويعمل تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة فى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي على:

- ١- التحكم فى استعمال الموارد
 - ٢- توظيف تقنيات " نظيفة " تتحكم فى إنتاج النفايات وفى استعمال الملوثات.
 - ٣- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية.
 - ٤- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحلجات على حساب الطلب.
- سادساً: كيفية تحقيق التنمية المستدامة (الإجراءات):**
- يمكن تحقيق تلك التنمية عن طريق:

١- أن لا تتعدى المخلفات التى تخلفها المشروعات والفنادق القدرة الاستيعابية للبحار وللأرض، أو أن تضر هذه المخلفات بقدرة البحار والأنهار والأرض على استيعابها فى المستقبل أو تضر بأحد المقومات الطبيعية التى تتمتع بها البيئة.

٢- أما عن المخلفات أو المصادر المتجددة فمن الضروري أن لا تتعدى هذه المصادر القدرة على إعالة توليدها وتجديدها من جديد بعدم الإخلال بالتوازنات الطبيعية والحيوية القائمة والحفاظ على الموارد والمصادر القائمة بالبيئة.

٣- تحتاج التنمية السليمة المستدامة إلى حسن استخدام موارد البيئة وصيانتها بحسن استخدام الموارد والطاقة ووعى الجمهور بذلك ومشاركته فى تحقيق

أهداف التنمية مع ضرورة وضع خطة وطنية ذات الاستراتيجية المحافظة على البيئة.

إلى جانب ذلك هناك بعض الترتيبات الإدارية والإجراءات المتخصصة التي يمكن عرضها وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة وهي:

وضع نظام دائم للرصد البيئي للوقوف على التغيرات البيئية التي تحدث مبكراً. ومحاولة تلافي غاظرها منذ بداية ظهورها.

- ١- الاهتمام بالبيئة البحرية الساحلية.
- ٢- الاهتمام بالجزر البحرية وإصدار الكثير من التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- ٣- المحافظة على المحميات الطبيعية داخل الجزر البحرية (محميات الطيور والأحياء البحرية).
- ٤- إنشاء هيكل مؤسسية لحماية البيئة كمراكز ملحة في هذا الجبل للمراقبة والمتابعة.
- ٥- وضع برامج تعليمية دراسية داخل المخطط الأكاديمي لإرشاد الشباب بأهمية البيئة الطبيعية وضرورة المحافظة عليها.
- ٦- وضع برامج وخطط إعلامية هدفها توعية الجمهور بالمحافظة على البيئة البحرية والساحلية.
- ٧- إجراء دراسات الجدوى البيئية التي تقوم الأثر البيئي للمشروعات والبرامج والأنشطة التنموية المستقبلية أثناء التنفيذ وبعده.
- ٨- الاستخدام للتكنولوجيا النظيفة والأقل تلويثاً للبيئة.
- ٩- استمرار التوعية والثقافة البيئية والتدريب والتعليم البيئي للقوى البشرية وترشيد استخدام الموارد بالمحافظة على سلامة وصحة البيئة.
- ١٠- الربط بين التنمية المستدامة والاستراتيجية المكانية والسكانية وربطها بالتجمعات البشرية.
- ١١- ويتطلب المحافظة على البيئة حمايتها من الإهدار (إهدار المياه) والتدمير (بقطع الأشجار والنباتات).

وحمايتها من التلوث وعدم تصاعد دخان المصانع والغازات ودخان حرق الغابات والزرع.

١٢- عدم رش المبيدات الحشرية والكيماويات التي تضر بالبيئة والتربة والجو.

١٣- وضع الإجراءات والتشريعات الخاصة بحماية البيئة.

١٤- طبع وتوزيع نشرات وكتيبات وملصقات خاصة بطرق المحافظة على البيئة لتوعية الجمهور.

١٥- إعداد خطة مستقبلية مدروسة لاستغلال جميع المقومات الطبيعية من شمس وشواطئ وجبل والمقومات الأثرية والحديثة.

١٦- توفير خبرات واستشارات لازمة لتطوير القطاع السياحي تعتمد على عمل بحوث مسبقة.

١٧- عمل نوع من التوازن البيئي بطرق سليمة من ناحية الزرع وعدم قطعها من جذورها لكي لا تختل طبيعة الحية التي كانت عليها.

١٨- الاهتمام بالحميات الطبيعية وحمايتها.

١٩- هذه المحميات الطبيعية: تعد حداثق وطنية مفوعة للحفاظ على البيئة انتشرت فى معظم دول العالم فى ظل برنامج دولى تشرف عليه الأمم المتحدة - وتتألف كل محمية من مساحة مركزية تحاط بمحيز عازل للحماية من تقلبات الجو ونشاط الإنسان ولعل الهدف من إنشاء هذه المحميات والمحافظة عليها هو:

١- توفير مكان آمن لحماية الأنواع المعرضة للخطر.

٢- إتاحة الفرصة للسياحة والتجول واكتساب ثقافة علمية حول إحياء المحمية.

٣- توفير أماكن عمليات الرصد والتصوير والمراقبة وإجراء البحوث العلمية على الأحياء البرية.

٤- إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات بين المنظمات الدولية الخاصة بحماية الأحياء البرية ومن أجل إنشاء بنك جينات للأنواع النادرة يعمل كتروة مخزنة للبشرية.

- ٥- المحافظة على تركيب البيناث الأثرية وما بها من تكوينات جيولوجية وحفرية .
- ٦- تربية والإكثار من بعض الأنواع المهددة بالانقراض حتى تتوافر أعدادها ثم يعاد توطينها فى بيئاتها الأصلية وهناك الكثير من المحميات الطبيعية المعروفة فى العالم كله وعلى سبيل المثال يوجد فى مصر:

محمية: جبل علبة فى البحر الأحمر.

محمية: البردويل بمجنوب سيناء

محمية: رأس محمد بمجنوب سيناء

محمية: أشتموم الجميل بالمنزلة

محمية: العميد بمرسى مطروح.

والحمية كما عرفها الاتحاد الدول للمحافظة على الطبيعة فى سنة ١٩٦٩ بأنها:

الإقليم الذى يحتوى على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية لم تعرف التغير يسبب الاستغلال البشرى والتى بدورها تعطى فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمى والتربوى والترفيهى أو التى توجد بها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة.

- وهى الإقليم أو المنطقة التى اتخذت فيها السلطة المخولة إجراءات منع أى حرق أو تجاوزات فى الاستغلال لكى تحترم الوحدات الأيكولوجية والجيو مورفولوجية أو الجمالية التى برزت تأسيسه

- وهى المنطقة التى يسمح بزيارتها بشروط لأهداف ترفيهية أو تربوية أو ثقافية حيث تمثل مصدرا دائما للموارد الطبيعية وللسياحة البيئية وتلعب بعض المناطق الطبيعية دوراً هاماً وتشكل موقع الالتقاء للسانح مثل حظيرة سيوداس فى جانا والحضيرة الوطنية بهرايور فى الهند حيث تستقبلان العديد من السواح الغليين. وفى النهاية تمثل السياحة البيئية مزايا اقتصادية هامة وصلت عائلاتها أكثر من

٤٠٠ مليون دولار بكينيه حيث يتيح هذا النوع من السياحة مزايا يقررها الباحثون
فى: (١)

- خلق فرص العمل.
- إدارة المرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين.
- تنوع الاقتصاد ائلى والاهتمام بالمناطق الريفية.
- خلق مرافق ترفيهية طبيعية.
- حماية التراث الطبيعى.
- جلب العملة الصعبة.



إضافة إلى المميزات والفوائد الهامة التى تجلبها السياحة البيئية للبلاد ول مستقبل
السياحة بها وللحفاظ على كافة مكونات المنتج السياحى ومنع التلوث ومنع هدر
المصادر الطبيعية وهو ما يجب أن تحرص عليه الدول السياحية الواعدة.

(١) المشوخى - السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى- مجموعة بحوث حلقة عمل السياحة
والبيئة- القاهرة.

(٢) www.arbia.com

الفصل التاسع

دراسة لتجارب الدول في مجال التنمية والاستثمار السياحي

أولاً: المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية
السياحية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاستثمار والتنمية السياحية.

ثالثاً: أهمية المناخ الاستثماري.

رابعاً: مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحي في العالم.

خامساً: نماذج:

(١) مصر.

(٢) المغرب.

(٣) سلطنة عمان.

(٤) البحرين.

(٥) الأردن.

(٦) سوريا.

يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصاً لمرافق الإقامة وخدمات النقل والبنية التحتية، وتساهم البحوث والدراسات فى وضع وتحديد سياسات الاستثمار فى المناطق السياحية المختلفة، وما يلزم لتحريك الاستثمار لكافة أوجه التنمية المطلوبة، بالمقارنة بدراسة فرص الاستثمار لكافة أوجه التنمية المطلوبة، بالمقارنة بدراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وتحديد الحكومة مصادر تمويل مشاريع البنية التحتية، وتهدف التنمية السياحية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل والأفضل للبنية التحتية المتوفرة والقائمة والجديدة.

ويتطلب تطبيق سياسات الاستثمار وضع القوانين والتشريعات المحفزة على الاستثمار والتي تعمل الدول على تنفيذها وفيما يلى يتم عرض:

أ- أهم المتطلبات المساعدة والمشجعة على الاستثمار والتنمية السياحية.

ب- مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحي.

ج- توصيات مؤتمر الاستثمار السياحي والفندقى فى البلاد العربية.

د- دراسة لتجارب بعض الدول فى ضوء تطلعاتها السياحية وأهدافها التنموية.

أولاً: المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية:

تقوم الدول المعنية بالتنمية السياحية بوضع الأسس والقواعد التى سيتم الالتزام بها لتشجيع التنمية السياحية والتى تدور علة حول التوجهات التالية:

- توفير الأراضي بأسعار تشجيعية.

- توفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر لتشجيعه على الاستثمار.

- توفير البنية التحتية ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تسترد التكلفة مقابل إيجاد المنشآت.

- إعفاء كلى أو جزئى من رسوم الجمارك على المستوردات المستخلصة فى الاستثمار.

- تخفيض أو إلغاء ضرائب الملكيات لعدد من السنوات.
- توفير المساعدات المالية على قيمة الفوائد للقروض لعدد من السنوات.
- إطالة فترات السماح للدفع على القروض المقدمة.
- توفير منح لتدريب الكوادر العاملة فى السياحة.
- توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمارات.
- توفير الحوافز للمشاريع الموافقة عليها والتي تتسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية، وذات التنظيم الملائم، وقد تكون الحوافز فقط لنوع معين من المشاريع.

- تشجيع الجهود المشتركة لكافة الفروع الاقتصادية التي تهتم بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر كصناعة الفنادق والإيواء التكميلية ووكالات السفر، ووسائل النقل والمواصلات باستثمار الأموال فى المشاريع السياحية وبخلق الظروف الملائمة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية فى مجال السياحة، وذلك لما تعاني منه الدول النامية من النقص الذاتى الشديد من مصادر الأموال، حيث يجلب الاستثمار الأجنبى معه العديد من المزايا مثل تقديرات أكثر واقعية للعمل السياحى، ومهارات العاملين، وخبرات تشجيع المبيعات وفى التسويق^{(١)، (٢)، (٣)}.

ثانياً: العوامل المؤثرة فى الاستثمار والتنمية السياحية:

- من المعروف أن التنمية والاستثمار السياحى يتأثر بعدة عوامل أهمها:
- مدى تبسيط الإجراءات الحكومية وعدم التقيد بالروتين، والحوافز المتاحة من الدولة للراغبين فى الاستثمار السياحى، واستعداد الإدارات الحكومية لتقديم العون والمعلومات وكذلك التسهيلات للمستثمرين.
- مدى توافر عنصر الأرض المناسبة للاستثمار السياحى.

(١) أحمد الجداد، أطوار الاتجاغات الحديثة فى السياحة، المكتب، القاهرة.

(٢) عثمان غنيم، التخطيط السياحى، (مرجع سابق).

(٣) حامد الصايح: معلم فى طريق التنمية، منشورات غير منشورة معهد الدراسات المصرية سنة ٧٠.

• المناخ الاستثمارى السائد فى البلاد

ثالثاً: أهمية المناخ الاستثمارى:

إن الإعفاءات هى حافز هام، ولكن المستثمر يقوم بالبدء قبل الاستثمار بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع حيث تكون الإعفاءات هى إحدى معطيات هذه الدراسة ولا يقوم بتنفيذ هذا الاستثمار، إلا إذا بينت دراسة الجدوى الاقتصادية أن مشروعه راجحاً سواء كان ذلك بوجود إعفاءات أو عدم وجودها، ولن يتخذ المستثمر المشروع إذا بينت الدراسة أن ربحيته غير كافية حتى مع وجود الإعفاءات.

ولكن تلك الإعفاءات الضريبية غير كافية بمفردها بل لابد وأن يتوفر المناخ الاستثمارى المشجع، وهذا هو العنصر الرئيسى والأساسى لقيمتها ولذلك يجمع المتخصصون أن أهم العوامل التى تشكل المناخ الاستثمارى المشجع هى:

أ- إنشاء البنى التحتية (Infrastructure) الملائمة فى المناطق السياحية وتشمل ما يعرف بالمرافق العامة وهى:

- مياه الشرب، الصرف الصحى، الكهرباء، هاتف واتصالات، إلخ.
- النقل بكافة أنواعه: شبكة الطرق البرية الرئيسية والفرعية الجيدة، إشارات طرقية واضحة، مواقف للسيارات، مطاراته مرافقه سكك حديدية إن أمكن فى حال توفرها جسور وأنفاق.

ب- بنى أو متطلبات أساسية^(١):

بنوك مصرفية أسواق تجارية محلات مستوصفات مشافى أجهزة أو مراكز شرطة.

ج- التشريعات والأنظمة الواضحة والإجراءات المبسطة والمعممة لخدمة أهداف الاستثمار السيلحى مع الإسراع بإجراءات التقاضى والالتزام بالقوانين والأحكام القضائية وتنفيذها.

د- اليد العاملة المدربة: إن استخدام اليد الإنسانية فى العمل السيلحى أمر لابد منه، فكلما تطورت الصناعة السياحية، تطلب ذلك مزيداً من الأيدي العاملة

(١) د. عثمان علاوى: الصناعة السياحية، رئيس الاتحاد العربى للسياحة والفنادق، مقالات وبحث.

بجلاف معظم الصناعات الأخرى فالعمل السليحي دائم التغير والتطور أكان من حيث نوعيات السلاح أو أذواقهم ومتطلباتهم أو من حيث التطور التقنى. هـ- تسهيلات فى مراكز الحدود من جميع السلطات وإمكانية منح تأشيرات دخول فى هذه المراكز خاصة بعد دخول الكمبيوتر والإمكانات الضخمة التى تقدمها هذه التقنيات لهذه الغاية.

و- مكاتب سليحية للتسويق والتنشيط فى الخارج وفى المراكز الحدودية.

رابعاً: مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم:

بعد أن أصبحت السياحة الصناعية الاولى فى العالم اتجهت كافة الدول النامية والمتقدمة إلى توسيع نطاق التنمية والاستثمار السياحى بها لزيادة نسبة إنفاق السائحين وزيادة العائد الاقتصادى المائل للسياحة خاصة وأن العاملين فى قطاع السياحة قد تزايدت أعدادهم بما يساوى عدد العاملين فى الصناعات الخمس الاقتصادية وهى صناعة الالكترونيات، الكهرباء، الحديد والصلب، النسيج والسيارات حيث يمثل عدد العاملين ١١٪ من عدد القوى العاملة فى العالم وفقاً للتوقعات فسيبلغ حجم الإنفاق السياحى وعدد السواح فى العالم فى العقدين المقبلين:

العام	عدد السواح (ملايين)	الانفاق (مليار دولار)
٢٠١٠	١٠١٨	١٥٥٠
٢٠٢٠	١٦٠٠	٢٠٠٠

فالسياحة إذا، لم تعد للترفيه أو للنزهة، ولم تصبح صناعة فقط بل أولى صناعات العالم، ولهذا الأسباب تسعى الدول كافة إلى تنمية وتشجيع التنمية والاستثمار السياحى غير أن هناك مقومات لنجاح هذه العملية وبتمثل هذه المقومات فى عللنا العربى فيما يلى:

(١) مقومات نجاح التنمية السياحية فى العالم العربى:

ولتحقيق الأهداف التنموية فى مجال السياحة تعقد الكثير من المؤتمرات لوضع

الضوابط والمؤشرات التي تساعد على ذلك في كثير من الدول العربية، وكان من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر دمشق عن فرص الاستثمار في السياحة والقطاع الفندقى في البلاد العربية) والتي عقد سنة ١٩٩٥ في أواخر القرن العشرين ومازالت توصياته موضع التنفيذ.

توصيات مؤتمر الاستثمار السياحى والفندقى في البلاد العربية المنعقد بدمشق في الفترة من ١٣ ١٥ آذار ١٩٩٥:

عقد في دمشق عام ١٩٩٥ مؤتمر "فرص الاستثمار في السياحة والقطاع الفندقى في البلاد العربية" ببادرة من الاتحاد العربى للفنادق والسياحة بالمشاركة مع جهات عربية ودولية منهم مندوبين عن البنك الدولى ومصرفين من أمريكا واليابان وأوروبا والبلاد العربية وجميع شركات الإدارة الفندقية العالمية حيث شارك قرابة ٥٠٠ مشارك.

والتي أجمعت مداخلات وملاحظات رجال الأعمال والمستثمرين العرب على تأكيد مجموعة من التوصيات الهامة وكان أهمها:

أ- أهمية وجود تشريعات واضحة للاستثمارات السياحية والفندقية بغرض التقليل ما أمكن من الاجتهاد فى التفسير، حتى إن كان ثمة حاجة للاجتهاد فى التفسير فيجب أن يكون لصالح مرونة وتسهيل وتشجيع وحفز الاستثمارات فقط، وليس العكس.

ب- الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة، والإسراع فى إجراءات التقاضى، والالتزام بتنفيذ أحكام القضاء وحيث التحكيم، لدعم ثقة المستثمرين بمصداقية الدول المضيفة للاستثمارات لحفز الأموال والقُدوم إليها بدلا من الهروب منها.

ج- اتباع سياسات نقدية ومالية متحررة باعتبار أن ذلك محفز أساسى للاستثمارات.

د- تنظيم وتطوير أسواق رأس المال باعتبارها آلية هامة من آليات تمويل المشروعات.

هـ- إن تنمية الحركة السياحية بين الدول العربية واجتذاب المزيد من السياح

العرب والأجانب يستدعى بالضرورة إعطاء أقصى تسهيلات ممكنة بالنسبة للإجراءات الحصول على تأشيرات الدخول سواء للمجموعات السياحية أو للأفراد على الحدود كما يقتضى الأمر حسن استقبال ومعاملة السياح من مختلف المنافذ البرية والبحرية والجوية، والاهتمام الجلى بتدريب وتوعية العاملين فى هذا المجال لأهمية عملهم باعتبارهم الواجهة الأولى التى يقابلها السائح.

و- تقوم الجهات المنظمة منفردة أو بالتعاون والتنسيق بين بعضها أو كلها بالعمل على إعداد برامج عملية على مستوى القطر العربى الواحد أو المنطقة العربية أو الوطن العربى بكامله بغية تنشيط الاستثمار السياحى والفنلقى وتحسين فرص الاستثمار. ليجابه التحديات المستقبلية ولينال نصيبه من واردات السياحة العالمية بما يتناسب مع كنوزه و ثرواته

خامساً: نماذج التنمية والاستثمار السياحى فى النول العربية:

أولاً: التنمية والاستثمار السياحى فى مصر:

تشجيع التنمية السياحية من حيث وضع الاستراتيجيات المناسبة حسب التجربة المصرية فى مجال التنمية:

مدخل إجرائى:

أولاً: قامت الحكومة المصرية بتخصيص الأراضى وتهيئة البنية الأساسية وإعفاء المشروعات السياحية من أية ضرائب لمدة عشرة سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلى وإعفاء التوسعات لفترة مماثلة.

ثانياً: تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مشروعات قريبة ضخمة من مشروعات البنية الأساسية من إنشاء مطارات - وتهيئة وإعداد طرق توصل على هذه المطارات - والمشاركة فى مشروعات خطوط المياه وغيرها.

ثالثاً: إصدار القوانين ووضع التشريعات التى تمكن وتيسر تنفيذ السياسات التنموية السياحية بوضع الحوافز والتيسيرات للمستثمرين لاستيراد حلقاتهم ومعداتهم اللازمة لتشغيل المشروع من الخارج وتنفيذ القرارات الخاصة بتحفيز الاستثمار.

رابعة: عند البدء فى تشغيل المشروع السياحى تتولى الإدارات المختصة تطبيق قوانين التيسيرات والإعفاءات فيما يخص الآلات والأجهزة اللازمة لتشغيل المنشأة من الداخل، وأيضاً تيسير استيراد عربات النقل من حافلات أو تاكسيات أو عربات خدمة وسيارات مجهزة لخدمة المشروع (سيارات تنظيف وجمع القمامة - سيارات رش - سيارات مجهزة كمطبخ - سيارة إسعاف أو إطفاء - سيارة فان - سيارة مجهزة بمولد كهربائى) وغيرها من معدات النقل والخدمة.

التنمية السياحية ودور الدولة فى مصر (دراسة حالة)

بعد أن أصبحت السياحة تمثل صناعة شاملة متنوعة وأصبحت تساهم فى تحقيق التنمية شأن أهم الصناعات الخدمية التصديرية^(١)، حيث تعد صادرات غير منظورة ومصدراً رئيسياً من مصادر الاقتصاد القومى، وذلك بمساهمتها فى تحقيق التنمية الشاملة وألخروج من الوادى الضيق إلى آفاق أرحب وذلك بعد أن أضافت إلى المعمور المصرى ١١ ألف كيلو متر مربع أى ١١٪ من مساحة مصر، من خلال ٦٠ مركزاً سياحياً جديداً للتنمية منتشرة فى مصر.

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقى الصناعات فى طبيعة مواردها وفى طبيعة استثمارها فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التى ترتبط بالمكان، وتعتمد فى استثماراتها على إقفة المشروعات التى تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية.

بما يؤكد أن السياحة ترتبط بالتنمية الإقليمية التى تركز على خصائص ومحمل البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمتوفرة فى المنطقة، وإبراز خصائص الإقليم ومميزاته بما يحقق له الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل الجاذبة المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها أو استغلالها.

(١) عبد الرحمن سليم: التنمية السياحية فى الوادى الجديد وزارة السياحة مجلة السياحة للحد الخامس، سبتمبر سنة ١٩٨٨.

وتنجم التنمية السياحية إذا نجحت في إقامة وتشيد مراكز تحتوى على كافة الخدمات التي يحتاجها السائح أثناء إقامته بالعمل على تركيز الخدمات السياحية التي يحتاج إليها السائح فمن المعروف أن التجمع المكاني للخدمات السياحية يضاعف الناتج أو العائد من الاستثمارات حيث إن توسيع القاعدة وتعدد الفرص السياحية تزيد من القدرة على اجتذاب الطلب ويساهم في تكوين الصورة الطيبة للمركز السياحي.

ومن هنا كانت أهمية تركيز مشروعات التنمية السياحية على تجميع مناطق ومراكز السياحة التي تتضمن كافة أنواع السواحل بالإضافة إلى المنشآت المختلفة ومناطق الإحاشة والخدمات التي يحتاجها السائح ووسائل الترفيه من ملاعب رياضية لممارسة كافة الرياضات ووسائل الانتقال التي يحتاجها السائح وحدائق وشواطئ وجبل ونباتات وخضرة ومياه ووسائل انتقال تساعد على القيام بالزيارات والرحلات المختلفة.

(٩) أهمية التنمية السياحية:

يفيد تحقيق التنمية الساحلية في:

١- سرعة تحقيق عائد المشروعات واسترداد الأموال التي أنفقت ودفع عجلة التنمية.

٢- تشغيل كثير من العمالة في تلك المشروعات وإيجاد الأسواق الاستهلاكية وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.

٣- جذب أعداد جديده من السائحين خاصة عند تقديم السلعة الجديدة وعند تحقيق التنوع في السلع والخدمات بما يحقق رضاه كافة الأذواق والمستويات وبما يحقق للسائح الحصول على الفرص المتنوعة للاستمتاع بالخدمات والتسهيلات والمغريات المختلفة والتي تتناسب مع ميحة المجموعات.

والتنمية السياحية لا تقوم على أسس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات في مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية التى تهيم سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة وقيمون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب ذلك النهوض بالبيئة اقليمية حضرية كانت أم غير حضرية عن طريق خلق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى قد يفتقر إليها الإقليم، وإعلاء توزيع التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للعمال الذين يتم توظيفهم فى المشروعات السياحية الخدمية الجديدة.

كما تعتمد التنمية السياحية على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية وهذا الدور هو من أهم الأدوار التى يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين والعاملين فى المجال السياحى.

دور الدولة فى تشجيع التنمية السياحية (فى مصر):

حتى يتحقق العائد المنتظر من السياحة وتحقق النظرة الطموحة للسياحة التى يرجوها كل المهتمين بالسياحة، وتصبح البلاد فى مقدمة الدول الراسخة فى طريق السياحة العالمية^(١) تصبح السياحة من أهم عوامل التنمية ومن أهم مصادرها ومن أهم عوامل القضاء على المشكلات المزمنة وتوفير المزيد من العملات الصعبة كان لابد من قيام الدولة بتدعيم خطط التنمية السياحية وزيادة الحوافز التى تقدمها للمستثمرين بل وتذليل الصعوبات التى تحد من تدفق السياحة فى البلاد اتجهت الدولة إلى اتخاذ بعض الخطوات التى أهمها:

(أ) إنفاق ما يقرب من ٦٠ مليار دولار (أكثر من ٢٠٠ مليار جنية) على مشروعات البنية الأساسية والمرافق القومية التى سهلت إتمام التنمية فى المناطق النائية (سواحل البحر الأحمر - خليج العقبة - جنوب الوادى إلخ).

(ب) وضع برامج الإصلاح المالى والنقدى ثم التحرير الاقتصادى التى نجحت فى تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد السوق بشكل تدريجى متزن يراعى الأبعاد الاجتماعية والعمل على تثبيت سعر صرف الجنية المصرى إزاء العملات الأجنبية، وتعزيز مبادرات القطاع الخاص.

(١) صناعة الميلاحة فى عهد مبارك: كلمة د. مدوح البلتاجى فى مؤتمر منطقة رأس مدر، والأهرام فى ١٧/٩

(ج) تطوير قوانين الاستثمار ودمجها فى قانون موحد اعتباراً من عام ١٩٩٧ " يضم حزمة" من الضمانات والإعفاءات والحوافز الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وفى هذا المجال قامت الدولة بتقديم مجموعة من الإعفاءات والضمانات كانت أهم الإعفاءات والضمانات التى تقدمها الدولة للاستثمار السيلحى فى مصر:

- ١- أهم هذه المزايا والإعفاءات التى تقدم للمستثمرين هى:
١- تخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات بسعر رمزى (دولار واحد للمتر المربع يسد على ١٠ سنوات).
- ٢- إعفاء المشروع السيلحى الجليد من الضرائب لمدة ١٠ سنوات اعتباراً من تاريخ التشغيل الفعلى، كذا إعفاء التوسعات لفترات ماثلة
- ٣- تحصيل رسم جمركى موحد وتخفيض (٥% فقط) على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.
- ٤- حرية إعلة تصدير رأس المال والأرباح للخارج بلا قيود وفقاً لقانون النقد الأجنبى الأخير.
- ٥- حرية التصرف فى المشروع وعدم خضوعه للمصادرة أو التلميم.
- ٦- توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العامة بمعرفة خبراء هيئة التنمية السيلحية، ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العلية المعاونة مع الهيئة.
- ٧- استصدار مجموعة مهمة من القرارات الحكومية الداعمة للنشاط السيلحى منذ فبراير ١٩٩٦، بعضها يتعلق بوضع قواعد ليرالية للطيران العارض القدام إلى مصر.
- ٨- إحياء المجلس الأعلى للسيلحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة العمل السيلحى وتذليل أى معوقات تعترضه، وتشكيل اللجنة الوزارية العليا للتنمية السيلحية التى تشرف على سياسة التنمية داخل وخارج كردونات المدن.
- ٩- إقرار مجلس الوزراء لجنة توصيات للمجلس الأعلى للسيلحة لتعزيز النشاط السيلحى وهى:

- تقرير الاعتمادات اللازمة للانتهاه من مشروع خط مياه الكريمت الغردقة.
- طرح إنشاء مطار مرسى علم بمعرفة القطاع الخاص وقد كان الفكر الاقتصادي الجديد المتضمن فى ورقة وزارة السياحة فى هذا الشأن بداية قوية لتعميم نظام B.O.T. فى جميع المرافق القومية الكبرى (كمحطات الكهرباء والطرق والموانئ) مما أوجد قدرة تمويلية إضافية من جانب القطاع الخاص لتطوير البنية الأساسية وخفف من أعباء الموازنة العامة للدولة لتوجيهها إلى أولويات اجتماعية أخرى كالصحة والتعليم وغيرها.
- قيام القطاع الخاص بإقامة الطرق الخادمة لمطار مرسى علم والخادمة للسياحة فى الصحراء الغربية والمؤدية إلى المناطق الأثرية.
- إعادة النظر فى الرسوم التى يتحملها السائح القادم إلى مصر.
- إعفاء الوفود الإعلامية وبعثات التصوير الزائرة لمصر من رسوم تصوير المناطق السياحية والمتاحف.
- إعطاء محور السياحة أولوية متقدمة فى المشروعات الكبرى للتنمية سواء بالنسبة للمشروع القومى لتنمية سيناء، أو المشروع القومى لتنمية جنوب الواحى.
- تخصيص الأراضى والمناطق اللازمة للتنمية السياحية فى إطار الخريطة القومية للاستثمار.
- تشجيع الدور الذى يقوم به القطاع السياحى الخاص وتنظيماته المختلفة سواء فى مجال الاستثمار السياحى أو التسويق الخارجى.

دور الدولة فى تدعيم القطاع السياحى:

ومن المعروف أن الموارد السياحية متجددة وأنها مرتبطة بشخصية الإقليم وطبيعة الحياة به وبالنسيج الاجتماعى الموجود به لذا كان من الضرورى القيام بالتخطيط والإدارة لتشجيع الاستثمار فى كل إقليم واعد يمكن أن يضيف إلى الإمكانيات السياحية المتوفرة ووضع القوانين والتيسيرات اللازمة لتشجيع وتدعيم هذا القطاع الهام ورعايته خاصة وأن غياب هذه الرعاية قد يؤدى إلى تدمير هذه الصناعة وعرقلة نموها.

لذلك تقوم السياسة العامة للدولة على دعم وتشجيع الاستثمار السياحية باعتبار السياحة قاطرة التنمية الاقتصادية ومن هذا المنظور فإن السياسة الحالية لوزارة السياحة تسير على دعم وتشجيع الاستثمار الخاص وإصدار القرارات والقوانين التي تعمل على تقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين وإزالة كافة العقبات التي تواجه المشروعات السياحية والتنسيق مع الوزارات والهيئات المختلفة لهذا الغرض.

وفى هذا الصدد قلمت الدولة بتقديم العديد من الحوافز للمستثمرين فى القطاع السياحى وذلك تيسيراً وتشجيعاً لهم للعمل والاتجه للاستثمار فى مجال السياحة وأهم هذه الحوافز ما يلى:

١- الإعفاءات الجمركية.

٢- الإعفاءات الضريبية.

وفى هذا الصدد تقوم الإدارة العامة للاحتياجات والتي تقع ضمن تنظيم الإدارة المركزية للتراخيص والاحتياجات بوزارة السياحة بما يلى:

١- إصدار الموافقات الاستيرادية والجمركية للمنشآت الفندقية والسياحية وشركات السياحة لاستيراد احتياجاتها من المعدات والآلات والأجهزة اللازمة لإنشائها وكذلك كافة مستلزمات التشغيل من أغذية ومشروبات وقطع غيار بالإضافة إلى وسائل النقل السياحى اللازمة للأغراض السياحية.

٢- تقديم المعاونة والمشورة الفنية للمنشآت فى المجالين الاستيرادى والجمركى والعمل على حل المشكلات التى تواجه المنشآت السياحية والفندقية والاتصل بالجهات المختلفة كمصلحة الجمارك ووزارة المالية لحل أى مشكلة طارئة تواجه المشروعات السياحية للإفراج عن المستلزمات الواردة لها من خلال التنسيق المستمر مع هذه الجهات.

٣- تشجيع الاستثمار والتنمية السياحية وذلك عن طريق إعداد القرارات الخاصة بالتيسير على المستثمرين وتشجيع الاستثمار السياحى وذلك عن طريق:

أ) التيسيرات الاعتيادية:

يسمح للمنشآت الفندقية والسياحية وشركات السياحة باستيراد كافة احتياجاتها من الخارج سواء فى ذلك معدات الإنشاء والتجهيزات أو مستلزمات التشغيل المختلفة دون أية قيود وتصدر الموافقات الاستيرادية والجمركية اللازمة لذلك من الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة. ويجوبها يتم الإفراج عن المستلزمات من الجمارك فى سهولة ويسر دون أي معوقات.

ومن المعلوم أنه يوجد فى مصر حاليا صناعة متطورة تسمح بتوفير العديد من المعدات الفندقية التى تغنى المستثمر عن الاستيراد من الخارج والمستخدمة فى المنشآت الفندقية والسياحية بدرجاتها المختلفة بكفاءة تامة.

ب) الإعفاءات الجمركية:

تتمتع المعدات والآلات والأجهزة الواردة للمشروعات الفندقية تحت الإنشاء ووسائل النقل الواردة لشركات السياحة بالإعفاء الجمركى وذلك بأن تطبق عليها ضريبة جمركية موحدة (٥%) ويصدر بذلك موافقت من الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة تتيح للمنشآت الإفراج من الجمارك عن المعدات الواردة لها مع التمتع بالإعفاء الجمركى المذكور حيث تبلغ نسبة الإعفاء الجمركى كما يلى:

١- نسب الإعفاء الجمركى:

أ) الإعفاء الجمركى الكامل (٥٥%):

وذلك بالنسبة لما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة للمنشآت الفندقية تحت الإنشاء ويمتد هذا الإعفاء إلى ما بعد الترخيص بتشغيلها سنة كاملة لاستكمال المعدات اللازمة لها ويشمل هذا الإعفاء ما تستورده شركات السياحة من أتوبيسات وميكروباصات طوال عمر الشركة كما يشمل الإعفاء الجمركى أيضا ما تستورده شركات النقل السلى المتخصصة فى الليموزين بالنسبة لما تستورده من سيارات ركوب للأغراض السياحية إلا أنه فى حالة الإحلال والتجديد للسيارات المستهلكة فإن السيارات الجنبلة تتمتع بتخفيض جمركى قدره (٥٠% من الضريبة الجمركية الأصلية).

وقد أصدرت الوزارة ضوابط التشغيل الخاصة بسيارات الليموزين لإلزام الشركات الالتزام بها.

وقد عرضت التوسعات الخاصة بالليموزين على مجلس الدولة (إدارة الفتوى) للبت فى مدى قانونية سريان الإعفاء الجمركى عن السيارات التى ترد لشركات النقل السيلحى بالليموزين نتيجة زيادة رأس مالها.
(ب) التخفيض الجمركى (٥٥٠٪):

وذلك لحالات الإحلال والتجديد للمنشآت طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٣٠٤ لسنة ٨٩ بتطبيق ضريبة جمركية مخفضة تعادل (٥٠٪) من الضريبة الأصلية للصنف وبشرط ألا تقل الضريبة المحصلة فى النهاية عن (٢٠٪) من قيمة المعدة.
حالات الإحلال والتجديد هى:
(أ) إحلال وتجديد معدة محل معدة أخرى مستهلكة أو بفرض التطوير فى المعدات الحالية.

(ب) إحلال وتجديد شمل فى المنشآت بإضافة خدمات جديدة إليها.

٢. الجهات المتمتع بالإعفاء الجمركى:

(أ) المنشآت الفندقية من فنادق وقرى سياحية طالما كانت هذه المنشآت تحت الإنشاء.
(ب) المنشآت الفندقية فى مرحلتى الإنشاء المرحلى والتوسع.
(ج) شركات السياحة وشركات الليموزين بالنسبة لوسائل النقل السيلحى من أتوبيس وميكروباص علماً بأن الإعفاء الجمركى لسيارات الركوب الصغيرة (الليموزين) قاصر على شركات النقل السيلحى المتخصصة فى النقل بالليموزين فقط.

٣. الأصناف المتمتع بالإعفاء الجمركى:

(أ) المعدات والآلات والأجهزة التى ترد للمنشآت الفندقية وذلك يسرى على كافة المعدات عدا بعض الأصناف المحدودة والتى تتوفر بكفاءة فى السوق المحلى وهى ثلاثيات الغرف حيث توجد مصانع عديدة تنتجها فى مصر والتليفزيونات غير الفندقية وفى حالة رغبة المستثمر فى استيرادها يسمح بذلك مع سداد الرسوم الجمركية عنها.

(ب) وسائل النقل السيلحي من أتوبيس أو ميكروباص للفنادق والقرى السياحية فى المناطق النائية لاستخدامها فى نقل النزلاء من هذه الفنادق والقرى إلى الموانئ والمطارات بهذه المناطق كخدمة مجانية تقدم للنزلاء وذلك تيسيرا وتشجيعا من جانب الدولة للاستثمار السيلحي فى هذه المناطق وذلك فى حدود أعداد ونوعيات محلقة على النحو التالى:

(أ) أتوبيست وميكروباص فى حدود ١٠٪ من الطاقة الإيوائية أى أن المنشأة التى طاقتها ٤٠٠ سرير يكون لها الحق فى إعفاء عدد من الأتوبيست والميكروباص مجموع مقاعدها ٤٠ مقعدا.

(ب) سيارات متخصصة وهى (سيارة ثلاثية سيارة فنتاس ميله سيارة كش وتنظيف الطريق، سيارة مجهزة بمولد كهرباء، سيارة إطفاء، سيارة فان، سيارة جمع قمامة، سيارة للرش، سيارة مجهزة كمطبخ، سيارة إسعاف).

(ج) وسائل النقل السيلحي من أتوبيس وميكروباص لشركات السياحة العامة، وسيارات الليموزين لشركات النقل السيلحي المتخصصة فى الليموزين فقط (طاقة الإنشاء فقط).

الجهة المصدرة لموافقات الإعفاء الجمركى:

وتقوم الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة بالموافقة على عمليات الإعفاء الجمركى الخاصة بالشركات والفنادق السياحية وغيرها.

خطوات الإجراءات الاستيرادية والجمركية:

تشجيعا للاستثمار السيلحي أصبحت هذه الإجراءات تتم على النحو التالى:

١- تقدم المشروعات الفندقية والسياحية التى تم الموافقة على إنشائها إلى الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة بطلباتها مرفقا بها عروض الأسعار الخاصة بالأصناف الواردة بالفواتير المبدئية.

٢- تقوم الإدارة العامة للاحتياجات بدراسة الطلبات مع الإدارات المختصة بالوزارة وتصدر الموافقة الاستيرادية التى بموجبها يقوم المستثمر بفتح الاعتماد المستندية

٣- بعد وصول المعدات يتقدم المستثمر إلى الإدارة العامة للاحتياجات بمستندات الشحن حيث يصدر خطاب إلى الجمارك في نفس اليوم للإفراج عن المعدات الواردة.

القرارات الخاصة بتسهيل المستثمرين:

بالإضافة إلى ما سبق قامت الوزارة بإصدار العديد من القرارات لتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين في المجال السياحي وأهم هذه القرارات:

١- صدور توصية مجلس الوزراء وقرار وزير المالية ووزير السياحة بأن تكون الشهادة الصادرة من وزير السياحة هي المستند الذي بموجبه تحدد المعاملة الجمركية للمستلزمات الواردة للمنشآت الفندقية والسياحية. وبذلك أصبحت موافقة وزير السياحة على إعفاء الأصناف جمرkia موافقة نهائية تقوم مصلحة الجمارك بتنفيذها على الفور وأصبحت الموافقات الصادرة من الإدارة العامة للاحتياجات إلى مصلحة الجمارك نافذة المفعول دون معوقات وذلك تيسيرا على المستثمرين.

٢- صدور قرار وزير السياحة رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٦ باعتبار اليخت منشأة سياحية أو فندقية تتمتع بالإعفاء الجمركي والضريبي لليخوت التي تعمل في البحر.

٣- صدور ضوابط العمل لشركات النقل السياحي بالليموزين التي أعطت للشركات حرية العمل وفق آليات السوق والحق في استيراد العدد الذي تراه مناسباً من السيارات مع إعفائها جمرkia.

٢- التخفيض المستمر لفئات التعريفات الجمركية بمعرفة وزارة المالية حيث أصبح الحد الأقصى للتعريفات الجمركية على الأصناف الواردة بها ٥٥% (عدا سيارات الركوب ١٣٥%) بعد أن كانت تصل إلى ١٥٠%.

٣- البت في الطلبات العاجلة لاستيراد احتياجات تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية بصورة فورية وإصدار الموافقات إلى الجمارك بذلك.

٤- السماح للسيارات التي مضى على تصنيعها سنتان بالعمل في المجال السياحي بشرط أن تكون جديدة بعد أن كانت سنة واحدة، وذلك لإعطاء الشركات والمنشآت مرونة أكثر للاستفادة من التخفيضات في الأسعار.

٥- صدور قرار وزير السياحة باعتبار المنشآت الفندقية التي تعمل بنظام المشاركة الزمنية منشآت فندقية تتمتع بالإعفاءات الجمركية والضريبية.

سادساً: اهتمام الدول بالاستثمار فى المناطق النائية:

تنفيذا للسياسات الخاصة التى وضعتها الدولة والتى تنفذها وزارة السياحة بالتيسير ودفع القطاع الخاص السياحى لمزيد من الاستثمار فإن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الجهات الأخرى فى الدولة لتقديم الخدمات المستمرة للمستثمر فى القطاع السياحى وتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات ومن أهم هذه التيسيرات البده فى إقامة شبكة من مرافق البنية الأساسية والتى تسمح بالتنمية خارج الواحى الضيق وتشجيع المستثمرين على الانجمل للاستثمار فى المناطق النائية والتوجه إلى مناطق جديدة فقد قامت الدولة باتفاق أكثر من ٦٠ مليار دولار على مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة التى سهلت التنمية فى مناطق البحر الأحمر وخليج العقبة وجنوب الواحى.

بالإضافة إلى أن نجاح الإصلاح المالى والنقدى ثم التحرر الاقتصادى وتطوير قوانين الاستثمار ودجها كان من الضمانات والحوافز الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية .

ويمكننا تلخيص القرارات الداعمة للنشاط السياحى والتى يتعلق بعضها بالنشاط السياحى نفسه فى:

- ١- وضع قواعد جديدة ومشجعة للطيران العارض "الشارتر".
 - ٢- إحياء المجلس الأعلى للسياسة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة العمل السياحى وتذليل العقبات التى تعترضه.
 - ٣- تواصل بناء الشبكة العملاقة للبنية الأساسية.
 - ٤- نجاح المراحل المتتالية لعملية الإصلاح الاقتصادى.
- التوجه الثابت لتحفيز الاستثمار وإحاطته بالضمانات التشريعية والإدارية اللازمة. مما أدى إلى انطلاق السياحة المصرية نحو ذروة جديدة مما سبق تحقيقه فى الفترات المماثلة من الأعوام السابقة.

ويمكننا تلخيص الجوانب الهامة التي ارتكزت عليها هذه التجربة فيما يلي:
بدأ التنوع والثراء في المنتج السياحي المصرى بإضافة أنماط سياحية جديدة إلى خريطة السياحة المصرية مثل (سياحة الشواطئ والرياضات البحرية وسياحة المؤتمرات وسياحة السفارى والسياحة العلاجية والسياحة البيئية. وغيرها.
تطوير "قوانين الاستثمار وإمراجها فى قانون موحد اعتباراً من عام ١٩٩٧ يضم "حزمة من الضمانات والحوافز الجارية للاستثمار ومن هذه المزايا والإعفاءات (القانون ٨ لسنة ٩٧).

تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات بسعر رمزى (دولار واحد للمتر المربع) يسد على ١٠ سنوات.

- إعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات اعتباراً من تاريخ التشغيل الفعلى وإعفاء التوسعات لفترات مماثلة.

- تحصيل رسم جمركى موحد ومخفض (٥%) على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.

حرية إعانة تصدير رأس المال والأرباح للخارج بلا قيود وفقاً لقانون النقد الأجنبى.
حرية التصرف فى المشروع وعدم خضوعه للمصادرة أو التأميم

توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العلة بمعرفة خبراء هيئة التنمية السياحية ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العلية المتفاوتة مع الهيئة.

صدرت مجموعة من القرارات الهامة داعمة للنشاط السياحى منذ منتصف التسعينات بعضها يتعلق بتشجيع الطيران العرضى القادم إلى مصر. وإحياء المجالس السياحية والمراكز الهامة الداعمة والمشجعة على الاستثمار السياحى.

(٢) دراسة للتجربة المغربية فى مجال التنمية السياحية

١. مديرية الاستثمارات الخارجية.

أنشئت مديرية الاستثمارات الخارجية فى عام ١٩٩٦ يونيو وقامت مديرية الاستثمارات الخارجية بدور فعلى فى تنمية الاستثمار فى المغرب حيث تعمل على اتخاذ

كل الإجراءات التى من شأنها إنعاش الاقتصاد المغربى وتقديم صورة حسنة عن المغرب كبلد مشجع للاستثمار، وتقوم بمحملات توعية تتمحور أساسا حول ظروف الأعمال وحول فرص الاستثمار.

هذه المديرية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية هى الجهة الرئيسة التى على المستثمرين الاتصال بها كما أنها تعمل على توجيههم ومتابعة سير مشاريعهم فهى المخاطب الأول للمستثمر الخارجى، وفى هذا المجال قلعت الدولة بوضع الكثير من التشريعات والتسهيلات الإدارية لتشجيع الاستثمار السياحى فى المغرب وكان أهم هذه التسهيلات ما يلى:

التسهيلات الإدارية للاستثمار السياحى فى المغرب:

بذلت الدولة جهودا جبارة من أجل توفير محيط اقتصادى ملائم للمستثمر فتم وضع إطار قانونى ومؤسساتى وتم الإعلان عن الميثاق الاستثمارى سنة ١٩٩٦ الذى يساعد على تحفيز الاستثمارات^(١) وينص هذا الميثاق على:

- ١- تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء الضريبى.
- ٢- الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المنتجات.
- ٣- حرية تحويل الأرباح وفائض القيمة التى تم تحقيقها على المستوى الوطنى دون تحديد المبلغ.
- ٤- حرية إنشاء المقاولات دون تمييز بين المغاربة والأجانب وإعطاء المستثمرين الحق فى فتح الشركات بالمغرب وتلك ١٠٠ بالمائة من رأسهـل.
- ٥- تم إبرام عقود للاستثمار مع الدولة وذلك لإنجاز مشاريع تفوق ٥٠٠ مليون درهم وتستفيد هذه العقود من الامتيازات خاصة والمغرب عضو فى الهيئات الدولية وعضو فى الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات وقد عقد المغرب ثلاثين اتفاقية تقضى بالتعاون فى المجال الضرائب

(١) المغرب بلد متعدد الطوائف... ككتاب... السفارة المغربية.
- ١٩٩ -

وأبرم عدة اتفاقيات ثنائية تهدف لحماية الاستثمارات وضمان سلامتها مع عدة شركات.

وقد أنشأ المغرب محاكم تجارية بغية حماية حقوق المستثمرين.

ميثاق الاستثمار

١- الامتيازات الضريبية:

الرسوم الجمركية والاقتطاع الضريبي على الواردات والضريبة على القيمة المضافة تستفيد المعدات والأجهزة والأدوات وقطع الغيار من امتيازات ضريبية: تتراوح رسوم الاستيراد بين ٢٥٪ إلى ١٠٪ الإعفاء من الاقتطاع الضريبي عند الاستيراد.

الإعفاء من أداء الضريبة على القيمة المضافة، وهناك مجموعة من السلع المعفاة من الضرائب والتي تم النص عليها وأودعت (لدى إدارة الجمارك الثلاثة بالسلع المعفاة من الضرائب).

٢- رسوم التسجيل:

الإعفاء من الضرائب عن كل أرض يهدف من شرائها إنجاز مشروع استثماري (شرط أن ينجز هذا المشروع في ٢٤ شهر).

الإعفاء من الضرائب بنسبة ٧,٥٪ عن كل أرض مخصصة لبناء محلات ومبانى. الإعفاء من الضرائب بنسبة ٠,٥٪ عن أسهم الشركات لدى تأسيسها وعند ارتفاع رأسمالها.

كما يستفيد المقاولات المهتمة بالصناعة التقليدية من تخفيض في نسبة الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل وذلك من خلال السنوات الخمس الأولى التي تلي تاريخ عملها.

٣- الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل:

الضريبة على الشركات نسبة ٢٥٪.

الضريبة العامة على الدخل ٤٤٪ كحد أعلى.

إعفاء جزئى أو كلى من الضريبة على الشركات خلال مدة ٥ سنوات و ٥٠% فيما فوق هذه المدة بالنسبة للشركات المصدرة
الشركات التى أنشأت فى المناطق الاقتصادية الغير محظوظة وشركات الصناعة التقليدية وتتمتع بتخفيض الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل خلال السنوات الخمس الأولى من العمل الموالية لتاريخ استغلال الشركة.

(٢) سلطنة عمان

وتعد من الدول العربية التى اهتمت اهتماما كبيرا بالسياحة شجعت السياحة ودعمت التنمية والاستثمار السياحى حيث قامت السلطنة من أجل دفع التنمية السياحية بالكثير من الإجراءات كان أهمها الإجراءات الإدارية حيث العديد من التسهيلات سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو تلك الخاصة بمزايا وسبل الاستثمار.

الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحى بسلطنة عمان:

فى هذا الصدد قامت السلطنة بما يلى:

- توفير الأراضى السياحية المناسبة برسوم رمزية ولمدة تزيد على خمسين عاما
- تسهيل الإجراءات الإدارية المتبعة وتقديم كل المساعدة الممكنة لإقامة مشاريع ذات عائد اقتصادى كبير. لقد أولت السلطنة اهتماما كبيرا للقطاع السياحى لتأسيس بنية أساسية جيدة.
- تركيز الحكومة على عدد من الجوانب لتطوير هذا القطاع من أهمها تنشيط دور القطاع الخاص وزيلة مساحته فى تنمية السياحة من خلال دعم المشروعات السياحية.
- تنمية المرافق اللازمة بشكل يتلاءم ويتناسب مع التوسع الذى يحصل فى هذا المجال. إضافة إلى قيامها بإعداد الخطط والبرامج الترويجية والتسويقية الفعالة وتطوير المؤسسات التدريبية الخاصة بالمجالات السياحية للإسراع فى عملية (تعمين) المرافق.
- تغيير دور الدولة من طرف مالك إلى طرف منظم أو مخطط لصناعة السياحة وزيلة مساهمة القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية.

- تأهيل الكوادر لإدارة المنشآت.
- تدليل عوائل الحصول على التأشيرات السياحية.
- بالإضافة إلى تخفيض تكاليف السياحة الداخلية وتعنى أن يتم تطوير الاستراتيجية المعنوية من قبل الدولة لصالح الأفراد القاطنين للمشاريع الخاصة بالسياحة وتشجيعهم على رفع مستوى الدولة بالنقل التالية:
- منح التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع مع الإعفاءات لتمكين الأفراد من إقامة المشاريع.
- منح الأراضي الاستثمارية.
- استيراد احتياجات المشروع.
- إقراض رأس المال والسمح للتمويل الأجنبي.
- تحديد المشروعات الاستراتيجية الخاصة بالسياحة مثل:-
- ١- مشروعات حدائق الحيوانات، محميات، مزارع تربية الحية البرية (غزلان - نعام - طيور نادرة).

- ٢- مشروعات تطوير مناطق الأثرية والتاريخية التي تبرز الجانب التاريخي للدولة.
- ٣- الخدمات السياحية والاستراحات وختمت الترويج والإرشاد السياحي
- والجملات السياحية الكبرى في المناطق النائية
- وتعد سلطنة عمان من الدول التي اتبعت الاستراتيجية السياحية لكسب أنظار كثير من الناس للأنجاء بالسفر إليها وقد شجعت السلطنة مواطنيها إلى السياحة داخل دولتهم لما لها من موقع استراتيجي هام كان له دوما صدى قوى في سياستها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات وسلطة عمان تقع في أقصى الجنوب الشرقى لشبه الجزيرة العربية وتطل على ساحل يمتد طوله ١٧٠٠ كليومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقى حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي ممتدا إلى خليج العرب ويفيدها موقعها الجغرافي في تحفيز السياحة والاستثمار السياحي.

العوامل المشجعة على الاستثمار في عمان:

تقدم السلطنة العديد من التسهيلات والمزايا لتشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والأجنبي، والتي تشمل:

- سياسات مشجعة على اقتصاد حر.
- الالتزام بسياسة الخصخصة.
- استقرار الأسعار منذ عام ١٩٩٢م.
- عملة مستقرة قابلة للتحويل.
- عدم وجود ضرائب على الدخل الفردي.
- عدم وجود موانع في تحويل العملة الأجنبية.
- وجود سوق للأوراق المالية محكمة التنظيم.

السياحة في عمان إحدى أهم عوامل الدخل:

تشجع الحكومة الشراكة الأجنبية لتنمية القطاع السياحي في السلطنة، وقد قامت منذ منتصف الثمانينات بفتح صحاريها وجبالها وأوديتها للسياح الأجانب كما قامت المديرية في العديد من المعارض العامة للسياسة بالمشراكة ومن المتوقع أن يصل مجموع دخل السلطنة المعارض السياحية الدولية لتعريف القطاع السياحي العالمي نحو ٤٣ مليون ريال عماني (١١٨ مليون دولار أمريكي) بحلول عام ٢٠٠٥. وقد ساهمت التوسع على أجريت على مطار السيب الدولي وميناء السلطان قابوس في جذب المزيد من السياح.

الدوائر المختصة في شؤون السياحة في سلطنة عمان:

المديرية العامة للسياسة:

دائرة التخطيط والتنمية السياحية.

دائرة التسويق

دائرة السياحة الداخلية.

دائرة الشؤون السياحية.

(٤) التنمية السياحية في البحرين

تمتعت البحرين على مدى قرون طويلة بكثير من المميزات الطبيعية والتاريخية والتراثية جعلها في مقعدة دول الخليج العربي التي تشجع السياحة والسائحين على

القدوم إليها والتمتع بجوها ومميزاتها الأخرى التى تؤهلها لأن تصبح فى مقلمة الدول المشجعة على الاستثمار السىاحى وكان اكتشاف النفط فى البحرين ودول الخليج الأخرى، وتراكم العائدات النفطية فى المنطقة، كان لهما الدور الرئيسى فى توطن العديد من المؤسسات المالية الدولية فى البحرين، بشكل حوّلها إلى مركز مالى إقليمى عالمى، مما جعلها تصبح قبلة لأعداد كبيرة من رجال الأعمال والمال كل سنة، فأسهم ذلك بشكل مباشر وغير مباشر، فى تطوير وإنشاء العديد من المنشآت والمرافق السىاحية ذات المستوى العالمى.

إلى جانب تطور الصناعة وقيام العديد من الصناعات التحويلية بالبحرين فى هذه الحقبة اللتين أسهما فى تطوير دور البحرين التجارى، واستقطب الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، وإقامة الكثير من المعارض والندوات والمؤتمرات، مما كثف من حركة القود إلى البلاد.

ويمكن القول أن هذه المرحلة كانت تمثل نقطة تحول بالنسبة للسياحة والنشاطات السىاحية فى البحرين، وإذا كانت مقومت البحرين الطبيعية هى السبب فى قيام الرحالة والمسافرين والتجار بزيارتها فقد كانت هذه المرحلة بداية لبروز مقومت أخرى هى المقومت الاقتصادية التى بدأت تلعب دورها فى جذب المسافرين والسيّاح ورجال الأعمال والمال إلى البحرين، من مختلف بلاد العالم. ولا بد هنا من القول إن هذه المرحلة قد انتهت مع انتهاء الطفرة النفطية وتراجع أسعار النفط فى نهاية السبعينات من القرن العشرين وبداية مرحلة اقتصادية هامة تعتمد على أكثر من مصدر ونشاط.

مرحلة النشاط السىاحى:

بدأت هذه الفترة من منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، عندما صدر أول مرسوم أميرى لسنة ١٩٨٥، وقضى بتشكيل المجلس الأعلى للسياحة برئاسة وزير الإعلام من أجل:

- ١- وضع صياغة التشريعات اللازمة بالنشاطات السىاحية المختلفة
- ٢- تخطيط المشاريع الخاصة بتنمية الحركة السىاحية فى البلاد
- ٣- تطوير ورفع كفاءة المؤسسات والإدارات المعنية بالنشاطات السىاحية.

٤- دراسة المشكلات التي تقف حائلا دون نشاط الحركة السياحية في البلاد ووضع الحلول المناسبة لها

٥- تنمية الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٦- وضع إطار خاص يهدف للمحافظة على الأماكن السياحية والعناية بها وترميمها وتجميلها.

وتلا هذا الرسوم العديد من المراسيم الأميرية الخاصة بتنظيم كل ما يتعلق بصناع السياحة بالبلاد

ويلاحظ أن السياحة في البحرين لم تكن قبل هذه الفترة ذات أهمية اقتصادية وإن كانت موجودة كنشاط اقتصادي وظاهرة اجتماعية. ولعل الاهتمام بالسياحة قد ارتبط بأهمية هذا القطاع كمحور أساسى من محاور عملية التنمية الشاملة ورافد أساسى من روافد الدخل القومي، ولعل الدور الهام الذى توليه الدولة والأجهزة المسئولة والمعنبة بالاستثمار والتنمية السياحية بالبحرين يعطيها الدفعة التى تؤهلها لأن تصبح من أهم الدول الخليجية فى هذا المجال حيث أنشئت الكثير من الشركات أبرزها شركة الاستثمار الوطنى، وكثير من الإدارات للمساعدة فى تنفيذ المشروعات ثم أنشئت الكثير من المصارف والبنوك الدولية العالمية جميعها تهدف إلى دفع الاستثمار والتنمية فى البحرين ونفلت الكثير من المشروعات أبرزها مشروع جسر الملك فهد وغيره من الاستثمارات التى مازالت جارية ولم توضع أية عقبات أو قوانين تحد من حركة انطلاق السياحة والتجارة والصناعة وطبق قانون الاستثمار فى مجال السياحة فأعطاهما الانطلاقة والتيسير دون عقبات أو مشكلات.

(٥) التنمية والاستثمار السياحي فى الأردن:

تم إنشاء أول ديوان يتولى الإشراف على شؤون السياحة فى المملكة فى العام ١٩٥٣ فى القدس العاصمة الروحية والسياحة للأردن. وتمت إدارة ذلك المكتب من قبل عدد محدود من العاملين الذين كانت مسؤوليتهم الرئيسية تنحصر فى توفير الخدمات إلى الحجاج الذين يزورون القدس.



وفى منتصف العام ١٩٥٣، ونتيجة للعدد المتزايد من السياح والحجاج الذين يزورون المدينة المقدسة، تم رفع مرتبة الديوان ليصبح دائرة مسؤولة مباشرة من رئيس الوزراء بعد ذلك اشترط القانون أن يكون رئيس الوزراء أو أى شخص آخر معين من قبله هو المسؤول عن الإشراف على شؤون تلك الدائرة.

وفى أيلول من العام ١٩٥٣ انتقل المقر الرئيسى للدائرة إلى عمان وتم فتح مكتب صغير تابع له فى القدس. واستمرت الدائرة بالمحافظة على استقلاليتها ورفع تقاريرها إلى رئيس الوزراء. وفى العام ١٩٥٦، أدركت الحكومة الحاجة إلى ضمان الخدمات والمرافق السياحية على النقاط الحدودية، وتم إنشاء أول استراحة على نقطة حدود الرمثا بمساعدة من الوكالة للتنمية. ومن واقع رؤية تطوير أداء الجهاز الإدارى السياحى، سعى الأردن إلى طلب المساعدة من خبير دولى لتقييم العمل فى هذا المجال وإيجاد الطرق لتطويره.

وفى العام ١٩٦٠، تم تحويل دائرة السياحة إلى سلطة مستقلة إداريا وماليا وتعمل تحت مظلة وزارة الاقتصاد الوطنى.

وفى العام نفسه، تم إصدار تشريع السياحة للمرة الأولى بهدف تنظيم عمل الجهاز العام، وعليه صدر القانون رقم ١٧ لعام ١٩٦٠ والذى ينص على إنشاء مجلس لسلطة السياحة برئاسة رئيس الوزراء أو نائبه وعضوية المسؤولين: مدير الإرشاد الوطنى،



وكيل وزارة الاقتصاد مدير الآثار ومدير السياحة كما ونص القانون على تشكيل مجلس استشارى للسلطة برئاسة رئيس السلطة على أن يضم فى عضويته ممثلين عن الفنادق ووكالات السياحة وشركات الطيران والغرف التجارية. وفى العام ١٩٦٤، أصبحت سلطة السياحة دائرة ضمن وزارة السياحة إلا أن وضعها الإدارى كسلطة قدبقى على حاله.

وفى العام ١٩٨١، تم إجماع كل من السياحة والآثار والثقافة والشباب فى وزارة واحدة سميت وزارة السياحة والآثار والثقافة والشباب، فى الوقت الذى حافظت فيه على كينونتها كسلطة مستقلة.

وفى العام ١٩٨٢، أصبحت السياحة جزءا من وزارة الصناعة والتجارة. وفى العام ١٩٨٥، أصبحت السياحة جزءا من وزارة الإعلام والثقافة والسياحة. وفى العام ١٩٨٨ أعطيت السياحة حقبة منفصلة تحت اسم وزارة السياحة. وفى نفس العام تم إقرار قانون السياحة رقم ٢٠ لعام ١٩٨٨. وفى العام ١٩٨٩، أصبحت دائرة الآثار جزءا من وزارة السياحة التى أصبحت بنه عليه وزارة السياحة والآثار. وفى العام ١٩٨٨ صدر قانون الآثار رقم ٢١ لعام ١٩٨٨ والذى جله ليؤكد انقبواء الآثار تحت مظلة وزارة السياحة.

وهدف القانون الجديد أيضا إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى مجلس السلطة وسياساتها. وعلاوة على ذلك منح القانون مسؤوليات إضافية لمدير السلطة وزاد من ميزانية السلطة لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالى الدخل السنوى من السياحة.

وكانت سنة ١٩٩٧ قد شهدت صدور مرسوم ملكى تم بموجبه رفع سلطة السياحة إلى مرتبة وزارة ينضوى تحت مظلتها دائرة الآثار. وتم إسناد حقبة السياحة إلى وزير أصبح عضوا فى الحكومة التى شكلت فى ذلك الوقت.

وفى العام نفسه وبعد الحرب كان تقليص عدد الوزراء جزءا من السياسة العامة فعادت السياحة مرة أخرى لتصبح سلطة مستقلة تحت لواء وزارة الإعلام فوزارة الاقتصاد ثم وزارة الصناعة والتجارة. إن تفعيل دور صناعة السياحة على الدخل القومى يتم من خلال إنتاج مكاسب من العملة الأجنبية، واعترافا بالدور الهام للقطاع الخاص فى الاستثمار والتنمية، فإن الوزارة تعمل تجاه تطوير السياحة من خلال توجه شامل ومتكامل يعبر عن تراث الأمة وثقافتها وتاريخها وميراثها والحضارات المتعاقبة والازدهار الاقتصادي.

مديرية الدراسات والاستثمارات السياحية:

- الاشتراك بوضع ومتابعة تطبيق المواصفات والأنظمة المتعلقة بترخيص وتصنيف المنشآت السياحية المنوى لإنشائها.
- تقديم الاستشارات والمعلومات المطلوبة من قبل المستثمرين.

- الاشتراك مع المديرية المعنية فى هذه الوزارة والقطاع الخاص بوضع وتطوير المواصفات والشروط الفنية للمنشآت السياحية.
- تزويد الدارسين والباحثين بالمعلومات.
- تنفيذ قرارات لجنة السياحة فيما يتعلق بالمشايير الاستثمارية.
- إعداد ومتابعة استملاكات الأراضى الخاصة بالوزارة والاشتراك مع المؤسسات ذات العلاقة.
- إعداد التقارير الفنية لانتخاذ القرارات المناسبة بشأن تحديد درجة ونوع وفئة المشروع الاستثمارى لرفعها إلى لجنة التصنيف للحصول على الموافقة المبذوية.
- الكشف الحسى عن المشايير السياحية المنفلة للتأكد من مطابقتها مع ما ورد بالتقرير الفنى من خلال لجنة التصنيف والترخيص.
- جمع المعلومات والإحصاءات حول السياحة لتخطيط السياحة المستقبلية.
- مراجعة أسس التصنيف ومواصفات المهن والعمل على تطويرها.
- تشجيع التنوع فى الاستثمار لخلق نوع من التكامل الاقتصالى والسياسى.
- دراسة المشايير الاستثمارية والجدوى الاقتصادية للمشايير السياحية.
- عمل الدراسات التحضيرية والتطبيقية للتخطيط المستقبلى وتشجيع الاستثمار.

مهام مديرية الرقابة الداخلية:

وتقوم المديرية بما يلى:

- تزويد الإدارة العليا بالمعلومات والبيانات التفصيلية عن أداء الجهاز الإدارى وأنشطة الوزارة.
- مراقبة ضبط الانفاق والمال العلم وتوجيهه ضمن القنوات الصحيحة.
- متابعة تطبيق الأنظمة والتعليمات ومراقبة الالتزام بالوقت العام.
- تقييم إجراءات العمل وتعقبها وتحسين مستوى الأداء الوظيفى والمهنى وفق

الأسس والتعليمات المعملة

- التأكد من صحة وأصولية السجلات والمستندات والوثائق والملفات.
- مراقبة إدخال اللوازم المشتراة والمستخدمة والمخزنة
- المشاركة بأعمال اللجان المختلفة لضمان انسجامها مع التشريعات.
- تقييم القرارات والإجراءات الإدارية المتخذة للتأكد من انسجامها مع الأنظمة والقوانين.

تشجيع الاستثمار السياحي:

تسعى الأردن من خلال قانون تشجيع الاستثمار إلى خلق المرافق السياحية في المناطق غير المتطورة حالياً في الأردن مثل البحر الميت وواى رم والمحميات الطبيعية والآثار الرومانية والصليبية في الشمال. حيث توجد فرص للمزيد من الاستثمار والأنشطة وخاصة في ساحة المغارة والساحة البيئية. بالإضافة إلى المواقع الدينية التي تولى الأردن اهتماماً متزايداً في الألفية الجديدة، التي لا تزال العديد منها غير متطورة وتتطلب استثماراً لجذب واستضافة الأعداد المتوقعة من السياح. كما حفزت الأردن على تشجيع الاستثمار من خلال الإصلاحات التي قلعت بها المملكة إلى جانب تطوير البنية التحتية الداعمة للمشاريع السياحية من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع. في حين ينو الأردن على أن المستثمرين الأجانب المباشرين الراغبين في إنشاء فنادق ومجمعات استجمام وترفيه ومراكز مؤتمرات ومعارض يحظون بمعاملة ماثلة لتلك التي تحظى بها الشركات الأردنية.

كما وفرت الحكومة الأردنية إعفاءات على الجمارك والرسوم على الموجودات الثابتة إضافة إلى إعفاء نسبته ٧٥٪ على ضريبتى الدخل والخمسة الاجتماعية ولمدة عشر سنوات. كما تسمح شبكة الأردن الواسعة من الطرق المعبدة بالحركة غير المقيدة للمركبات ودون تأخير لكافة مناطق المملكة. كما يوفر علداً من طرق النقل المخصصة للشاحنات نقلاً مالياً للمواد الخام والبضائع الجاهزة للتصنيع من وإلى ميناء العقبة ومن وإلى موانئ الدول المجاورة.

هذا ويلعب ميناء العقبة في جنوب الأردن دوراً مهماً كمركز نقل ترانزيت للمدن المجاورة في المنطقة حيث يتمتع الميناء المجهز بأحدث مرافق لنقل المسافرين والبضائع، بميزة من حيث الكلفة نسبة إلى المنافسة من دول مجاورة كميناء آيلات الإسرائيلية.

استراتيجية استغلال المناطق الساحلية للسياحة (شرق البحر الميت):

تقع منطقة البحر الميت ضمن الحدود الإدارية والتخطيط لسلطة واحة الأردن/ وزارة المياه والري، لذلك عهدت السلطة لمستشار على إعداد دراسة هيكلية Master plan للتطوير السياحي لمنطقة الشاحل الشرقي للبحر الميت، وشكل فريق فني لمتابعة الدراسة من قبل السلطة، ودرس الفريق المنطقة وأعد خططات هيكلية واستعمالات أراض وحصر الممتلكات الأرض. وتم دراسة واقع المنطقة والبحر الميت كمصدر سياحي ودرست قدرة مياهه العلاجية وكذلك درست أسواق السياحة العلاجية العالمية ووضحت الجدوى الاقتصادية للاستغلال السياحي للمنطقة، وأعدت خططات تفصيلية للمنطقة وحدد حجم الاستثمارات المسموح للقطاع الخاص، وتقرر أن تكون الحكومة مسؤولة فقط عن توفير خدمات البنية التحتية، وفتح المجال للقطاع الخاص لإقامة وإدارة المنشآت السياحية بعد توفير الضمانات مثل منع الاستثمار في غير هذه المناطق على الساحل الشرقي للبحر الميت.

تقرر أن يعتمد في المنطقة طابع السياحة العلاجية وتم إعداد دراسات الأثر البيئية لها كخطوة رائدة قبل تنفيذ المشاريع والتزمت الحكومة بتطبيق الدراسة وصدقت المخططات وفرضت أحكام التنظيم والبناء وبدأ عرض المشاريع محلياً وعالياً عن طريق المؤتمرات والندوات السياحية العالمية وتم دعوة القطاع الخاص للمشاركة، والتزمت الحكومة بدورها في الاتصال والتنسيق مع الأسواق العالمية لإعلامهم عن المنطقة كخطوة تسويقية إعلانية. وشارت وزارة التخطيط بالبحث عن مصادر تمويل للبنية التحتية التي ستكون مكلفة. فتحت عقود الإيجار منذ عامين لأربعة وشجعت الفنادق العالمية ويأشر بعضها بالإقامة ويأشر أولها العمل في عيد الفطر من عام ١٩٩٩.

ونظراً للتكلفة المرتفعة بأعمال البنية التحتية، فقد اضطرت الدولة إلى إعطاء أولوية فقط لمنطقة السويّة وتأجيل العمل في منطقة الزارة والتزمت بضمان كفاءة تشغيل المنطقة الأولى والقوانين التشجيعية.

لقد أثبتت الحكومة جديتها في الاهتمام بتطوير القطاع السياحي واتجاهها بشكل صحيح للتخطيط والاستثمار السياحي.

٦١) التنمية السياحية في سوريا

لم يكن للسياحة في سوريا وجود هام قبل الخمسينيات في العالم. حيث مرت سوريا في ظروف سياسية واقتصادية صعبة ما بين أعوام ١٩٥٦ و ١٩٧٠ جعل مناخ الاستثمار معدوماً، بالإضافة لاختلاف المعطيات، أما الآن لم تصبح الزراعة الآن أكثر أهمية من السياحة بالنسبة لسورية، فهي على الأقل يجب أن تماثلها في أهميتها بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لأن سوريا تزخر بالحضارات والأوابد التاريخية والأثرية والطبيعية والدينية، مما يجعله من أغنى بلاد العالم في هذا المضمار.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستقلال سوريا وجلاء الجيوش الأجنبية عنها أنيط الإشراف على السياحة بوزارة الاقتصاد الوطني، وتم إحداث شعبة للسياحة فيها لرعاية شؤونها وجمع المعلومات عن الفتلوق والمطاعم وإصدار بعض النشرات السياحية، ومن ثم تحولت إلى دائرة في أواخر الأربعينيات.

لتشجيع السياحة والاستثمار السياحي في سوريا تم منح الفتلوق من المستوى الدولي الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها لمدة سبع سنوات والفتلوق من الدرجة الممتازة والأولى نفس الإعفاءات لمدة خمس سنوات وذلك اعتباراً من بدء استثمار كل منها كما منحت جميع الفتلوق من المستوى الدولي والدرجتين الأولى والثانية الإعفاءات من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية المتوجبة على ترخيص وإشاعة هذه المنشآت إضافة إلى السماح لها باستيراد مواد البناء والتجهيزات والأدوات والأثاث اللازم للاستثمار معفاة من جميع الضرائب والرسوم الجمركية مع السماح باستيراد ما يلزم مستقبلاً لتجديدها والحفاظة على مستواها. ومع ذلك لم ينشأ أى فندق لا من المستوى الدولي ولا من الدرجة الأولى، بل نقص عدد الفتلوق والنزل الإجمالي ما

بين أعوام ١٩٦٩ و ١٩٧١ كما هو مبين أدناه، مما يبين مقدار الجهود اللازمة للنهوض بهذه الصناعة.

العام	ممتازة	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة	نزل	الإجمالي
	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة
١٩٦٩	٧	٤٧٣	٢٥	٩٥٢	٦٠	١١١٢
	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة
١٩٧١	٦	٤٦٥	٢٦	١٠٧٥	٧١	١٣٦٤
	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة
١٩٧٢	٧	٤٧٣	٢٥	٩٥٢	٦٠	١١١٢
	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة
١٩٧٣	٧	٤٧٣	٢٥	٩٥٢	٦٠	١١١٢

الشركات السياحية المشتركة

الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة:

تنفيذاً لقرارات مؤتمرات القمة العربية بأحداث شركات عربية مشتركة متخصصة، لتطوير وتنمية ثروات العالم العربي، ونظراً لإحجام القطاع الخاص السوري على الاستثمار في قطاع السياحة قلعت سوريا بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ بالمساهمة بأحداث " الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة" ومركزها دمشق، وبرأسمال قدره عشرة ملايين دولار أمريكي. يدفع الشركاء الأجانب حصتهم البالغة ٦٢,٥٪ بالقطع الأجنبي وبالسعر الرسمي وتدفع وزارة السياحة حصتها البالغة ٣٧,٥٪ بالليرات السورية.

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية: ١٩٧٧

وهي أول شركة مساهمة في العالم، تحدث على هذا النمط، بمشاركة من القطاع الخاص بنسبة ٧٥٪ والقطاع العام بنسبة ٢٥٪ وبرأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية تساهم وزارة السياحة بنسبة ٢٥٪ وتهدف الشركة إلى تنمية وتنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر عن طريق شراء وتملك وإدارة واستثمار كافة المنشآت السياحية بمختلف أنواعها سواء داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أو خارجها.

شركة النقل والتسويق السياحي: ١٩٧٨

وهذه الشركة تساهم في كل منها وزارة السياحة بنسبة ٢٥٪ والرصيد أي ٧٥٪

برأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية، وتهدف إلى شراء وتملك وإدارة واستثمار وسائل النقل السياحية على اختلاف أنواعها لتنظيم نقل السياح الوافدين إلى الجمهورية العربية السورية من أماكن وصولهم وإعداد وترتيب برامج زياراتهم للمناطق السياحية والأثرية وتشجيع الحركة السياحية في الجمهورية العربية السورية".

شركة الكرنك:

شركة سورية مساهمة مغفلة برأسمال قدره ٥٠٠ ألف ليرة سورية مقسمة على ١٠٠٠ سهم يمتلكها القطاع الخاص بالكامل، قيمة كل سهم ٥٠٠ ل. س. وتقوم الشركة إضافة إلى النقل السياحي وتنظيم رحلات للمجموعات السياحية، بإدارة فندقى القرداحة والرقبة، واستراحة محطة حمص، وشاليهات وخيمت على الشاطئ السوري، إضافة للنقل الداخلى بين مختلف المحافظات، والنقل الدولى ما بين دمشق والأقطار العربية.

الشركة السورية للمعارض والأسواق الدولية:

غايته دراسة وتنفيذ وإشاعة واستثمار مشروع سوق المعارض بحلب، على قطعة الأرض بمساحة ٣٠٠,٠٠٠ م^٢ فى الجهة الغربية من المدينة فى الزاوية بين الطريق المالحق والشارع الممتد إلى حلب الجديدة وقلعة سمعان.

وتركزت سياسة سوريا الاستراتيجية على إقاعة العديد من المهرجانات والمعارض لجلب العديد من السواح ومن ضمن هذه المهرجانات:

المعارض والمهرجانات

١- معرض المنسوجات من قبل غرفتى التجارة والصناعة التاريخ ٢٩/٢ شباط المكان مدينة المعارض.

٢- معرض الباسل للإبداع من قبل وزارة التموين التاريخ ٢٠ نيسان المكان مدينة المعارض.

٣- مهرجان الربيع التاريخ ٧/٢ نيسان المكان حمه

وبالمقارنة بين الدول العربية وبعضها نستطيع القول إنها جميعا عملت على تشجيع التنمية والاستثمار السياحي بها بوضع استراتيجيات وخطط خاصة بها ترتبط بظروفها الاقتصادية والتنموية وأهدافها ورؤيتها المستقبلية فبعضها قد مهد

البنية الأساسية ووفر المناخ الاستثمارى وبعضها وضع التشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار السياحى، وبعضها شجع رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص وأعطى المشروعات والاستيراد من الضرائب والرسوم، ودرب الأيدى العاملة ووفر وسائل النقل وأنشئ الأسواق المالية وشجع كافة أنواع السياحات وحاول القضاء على الروتين والتعقيدات الحكومية والتيسير على المستثمرين والبعض الآخر وسع من الاستثمار فى المناطق النائية وأضاف إلى المعمور وعمد إلى الاتجاه نحو التنمية المحلية

ذات السمات الخاصة. وقام البعض بعمليات إصلاح اقتصادى وتحرير للتجارة وأنشئ المجالس العليا واستغل المميزات الطبيعية واعتمد على خصائص المنتج السياحى، وجميعها محاولات وإجراءات ودراسات وخطوات هدفها هو التنمية السياحية والانطلاق فى تحقيق فوائدها وعوائدها ودفع الاقتصاد للأمام لرفع مستوى معيشة الأفراد والانتقال بالمجتمع إلى الأمام عن طريق التنمية السياحية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ) وثائق وتقارير:

- اللجنة العالية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: على حسين حجاج، ط١، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩).
- ألن ب. درننج، الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر، ترجمة: محمد صابر محمد ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإعلام البيئى: دراسة ومغلف، ترجمة: برعى حمزة، منى الطاهر، (تونس: المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧).
- جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، جهاز شئون البيئة، الخطة القومية للبيئة: الإطار العام، (القاهرة: جهاز شئون البيئة، ١٩٨٦).
- جهاز شئون البيئة، التقارير الوطنية عن البنية والتنمية، (القاهرة: جهاز شئون البيئة).
- ساندرا بوستيل، ميه الزراعة: التصدى للقيود، ترجمة: محمد صابر، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
- سينثيا بولوك شى، حماية الحية على الأرض: خطوات لإنقاذ طبقة الأوزون، ترجمة: أنور عبد الواحد ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
- كريستوفر فلافين، ارتفاع درجة حرارة الأرض: استراتيجية علمية لإبطائه، ترجمة: سيد رمضان هدارة، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).

- كم. ستنكه المعيشة فى البيئة: كتب مرجع للتربية البيئية، ترجمه مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، ط١، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، ١٩٩٠).
- محمد عبد الفتاح القصاص، السكان والبيئة والتنمية فى المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقرير غير منشور، ١٩٨٩.
- مؤتمرات وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات والبرامج التابعة لها حول البيئة، والتربية البيئية، والإعلام البيئى.
- محمد صفى الدين أبو العز، الإعلام العربى والقضايا البيئية، ط١، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١).
- ندوة "الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى، القاهرة: كلية الإعلام بجامعة القاهرة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٨-٢٣ أبريل ١٩٩٢.
- وزارة السياحة السورية: مجموعة أنظمة وأحكام تشجيع الاستثمار السياحى فى سوريا الصادر عن وزارة السياحة السورية.

(ب) دوريات:

- النشرة الدورية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوى.
- "متنلى البيئة". مركز التنسيق الدولى البيئى.
- مجلة فكر، دراست: السنة الثانية العدد الخامس مارس سنة ١٩٨٥.

(ج) كتب عربية وعربية:

- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد القمعة، ط١، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، المنهج الإسلامى لعلاج تلوث البيئة، ط١، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).
- أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، ط١، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٥٢ع، أغسطس ١٩٩٠).
- السيد عليوة: استراتيجية الإعلام العربى، القاهرة: هيئة الكتاب سنة ١٩٧٨.

- أحمد ماهر، عبد السلام أبو محف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، القاهرة المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.
- أحمد ماهر: الخطط والسياسات والاستراتيجيات الإسكندرية. الدار الجامعية سنة ٩٦.
- أحمد الجلاذ: طور الاتجاهات الحديثة فى السياحة: القاهرة عالم الكتب سنة ٢٠٠١.
- أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية ، القاهرة المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.
- حسين كفافى: رؤية عصرية للتخطيط السياحى فى مصر والدول النامية، القاهرة هيئة الكتاب سنة ١٩٨٧.
- محمدى عبد العظيم، اقتصاديات السياحة - مدخل نظرى وعلمى متكامل، مكتبة زهراء الشرق الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- حميد الطائى: إدارة الموارد البشرية فى صناعة الضيافة بدون تاريخ.
- حسن الرفاعى، سراب البلس، عمود الرماس، مخطط البرامج السياحية سلسلة السياحة والفندقة، عمان.
- د حابس سمانى، السياحة والاستجمام فى الأردن لجنة تاريخ الأردن - عمان، ١٩٩٤.
- جون جريبين، ظاهرة الصوتية: تزايد دفع الغلاف الجوى للكرة الأرضية، ترجمة: أحمد مستجير ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٩٣.
- زين الدين عبد المقصود غنيمى، البيئة من منظور إسلامى، ط١، (الكويت: مجلس حماية البيئة، ١٩٩٠).
- زين العابدين متولى، قصة الأوزون، ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلم والحياة ع ٢٤، ١٩٩٢).
- فتحى عبد العزيز أبو راضى، المناخ والبيئة: دراسة فى المناخ التطبيقى لبيئة دلتا النيل، ط١، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٩١).
- فرج الكامل، تأثير وسائل الاتصال: الأسس النفسية والاجتماعية، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٥).
- فايز محمد على: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادى فى العالم الثالث، بيروت سنة ٩٦.
- فؤاد عبد المنعم البكرى: الإعلام السياحى، القاهرة دار نهضة الشرق سنة ٢٠٠٠.

- عثمان غنيم، م. بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي أسس ومبادئ الطبعة الأولى
عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- عايدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية فى قطاع الأعمال والخدمات القاهرة، الطبعة
الثانية، مكتبة عين شمس ١٩٩٤.
- عبد المنعم الشبراوى: واقع وأفاق مستقبل السياحة فى البحرين، بيروت دار الكنوز
الأدبية سنة ٢٠٠٢.
- عبد المنعم الشبراوى مدخل السياحة والسفر سنة ٢٠٠٢.
- عبد الرحمن سليم، إعمال شركات السياحة، مصر. وزارة التربية والتعليم سنة ٩٢.
- عثمان عاثلئ: الصناعة السياحية القاهرة الاتحاد العربى للسياحة والفنادق مقالات
وأبحاث سنة ٩٠.
- عليّة حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقه الكويت دار التعلم والنشر سنة ١٩٨٥.
- على زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضى عرفاته، تلوث البيئة ثمن
للمدنية، ط١، (القاهرة المكتبة الأكاديمية ١٩٩٢).
- عبد الحيد زيد الشنق، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته -- عمان، الطبعة الثانية
٢٠٠٠.
- ماهر السيس: مبادئ السياحة القاهرة، مطابع الولاء الحديثة سنة ٢٠٠١.
- د محمد خميس، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، دار المعرفة الجامعية.
- محمد السيد محمد الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفكر العربى، القاهرة سنة ٨٨.
- منير محمد حجاب، سحر وهبى، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع
سنة ١٩٩٦.
- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربى.
- محمد البنا: اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، القاهرة سنة ٩٨، ط١.
- محمد فريد عبد الله: السياحة عند العرب، تراث وحضارة، ط١، بيروت دار مكتبة
الهلal سنة ٢٠٠٠ ج٢.
- المشوخي: السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى، القاهرة مجموعة
أبحاث حلقة عمل السياحة والبيئة.

- سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الحايي الحديث سنة ٨٤
- صمويل بول: الإدارة الاستراتيجية لبرامج التنمية، ترجمة محمد برهوم، الأردن المنظمة العربية للعلوم الإدارية سنة ٨٥
- صبرى عبد السميع: اقتصاديات السياحة، مصر، كلية السياحة والفنادق سنة ١٩٨٨.
- www.sce-jordan.com
- www.seejordan.org
- www.tourism.jo
- [www. Ammannet.net](http://www.Ammannet.net)
- www.jordaninvestment.com
- <http://www.googal.com>
- www.ayna.com

(A) Reports & Documents:

- Reports and conferences of U.N., its organizations and programs on environment, environmental education and environmental communication.
- World watch Institute, reports and documents, Washington.

(B) Periodicals:

- Electronic Media.
- Environment.
- Environmental policy and Law.
- International Journal of Environmental studies.
- Journal Communication.
- Journal Environmental Education.
- Journalism Quarterly.
- Journal of Broadcasting and Electronic Media.
- Journal of Water Pollution Control Federation.
- Population.
- Prospects.
- Public Opinion Quarterly.
- Science Education.

(C) Books:

- B. Berelson, content Analysis in communication Research, (N.Y.: Hafner Publishing, 1979).
- Brown Jennifer (Editor), Environmental Threats: Perception, Analysis and Management, (C.R.C. Pr., 1988).
- Caldwell Lynton K., International Environmental Policy: Emergence and Dimensions, 2nd ed., Duke press Policy Studies, (Duke, 1990).
- Davis John (Editor), The Earth First Reader: Ten Years Of Radical Environmental Journalism, (Gibbs smith pub., 1991).
- E. El-Hinnawi, Nuclear Energy and Environment, (Oxford: Pergamon Press, 1980).
- E. El-Hinnawi, The State of The Environment, (London: Butterworth, 1987).

- George Constock (Editor). Public communication and Behavior, (San Diego: California Academic Press, 1989).
- Harrison E. Bruce Co. Staff, Environmental Communication and Public Relations Handbook, (Gov insts, 1988).
- J. E. Holler, Population Growth and Social Change in The Middle East, (Washington, 1984).
- John Lea, Tourism and Development in the third world (N.Y Routledge Chapman and Hall Inc 1988).
- Joyce Thomas W. (ed.), Environmental Issues: A TAPPI Press, Anthology Of Published Papers, 1990, (Other Than the Environmental Conference), (Bks-Demand: 1991).
- Michael Caduto, A Guide of Environmental Values Education, (Paris: UNESCO, 1985).
- M.K. Tolba, Development Without Destruction, (Dublin: Tycooly Press, 1982).
- Navrud Stele, Pricing The European Environment, Scandinavian University Press Publication Ser, (OUP, 1992).
- Parto Lou, Covering the Environmental Beat: An Overview for Radio & T.V. Journalists, 1st ed., (Media Inst., 1991).
- Paul Harrison, Land, Food and People, (Roma, FAO, 1984).
- Pearson Charles (ed.), Multinational Corporations, Environment & The Third world, Duke Press Policy Studies, (Duke, 1987).
- Robert Repetto (ed.), The Global Possible, (New Haven & London: Yale University Press, 1985).
- Roger D. Wimmer & Joseph R. Domonick, Mass Media Research: An Introduction 3rd ed., (California: Wadsworth Publishing Co., 1991).
- Pick Maritza, The Sierra Club Guide to Environmental Victories: A Grassroots primer for the Community Activist, (Sierra, 1993).
- Samuel L. Becker, Discovering Mass Communication, 1st ed., (Illinois: Scott, Foresman and Company, 1983).
- S. Hazarika, Bhopal: The Lesson of Tragedy, (London: Penguin, 1987).
- Ray Dixy L., Trashing The Planet. (Harp Co., 1992).
- Yale School of Forestry & Environmental Studies Staff., The Island Press Bibliography of Environmental Literature, (Island Pr., 1992).

الفهرس

الفصل الأول

التنمية

المفاهيم - السمات - الأهداف

١٩	مقدمة
٢٤	- تعدد مفاهيم التنمية.
٢٦	- مفاهيم للتنمية.
٢٧	- جوانب التنمية وأبعادها.
٢٩	- أنواع التنمية
٣٤	- أهداف التنمية
٣٦	- عناصر وسمات التنمية
٣٦	- المتطلبات الأساسية للتنمية

الفصل الثاني

التنمية السياحية (١)

٤١	- مدخل
٤٢	- عوامل تقدم السياحة الدولية
٤٥	- الصلة بين التنمية والسياحة
٥٢	- المقومات والمفريات السياحية
٥٤	(نماذج)

الفصل الثالث

التنمية السياحية (٧)

- ٦١ _____ أولاً: مقدمة
- ٦١ _____ ثانياً: تعريف التنمية السياحية
- ٦٣ _____ ثالثاً: أهمية التنمية السياحية
- ٦٧ _____ رابعاً: أنواع التنمية السياحية وجوانبها
- ٧٠ _____ خامساً: متطلبات التنمية السياحية
- ٧١ _____ سادساً: المصطلحات السياحية المرتبطة بالتنمية السياحية

الفصل الرابع

الأجهزة المنوولة عن التنمية السياحية

- ٧٥ _____ أولاً: مقدمة
- ٧٦ _____ ثانياً: تعريف الأجهزة الرسمية
- ٧٨ _____ ثالثاً: الأجهزة الرسمية
- ٨٠ _____ ثالثاً: الأجهزة غير الرسمية

الفصل الخامس

استراتيجيات التنمية السياحية

- ٨٧ _____ أولاً: الاستراتيجيات السياحية
- ٨٨ _____ ثانياً: التطور التاريخي للمفهوم
- ٩١ _____ ثالثاً: التعريفات
- ٩٦ _____ رابعاً: الأهداف
- ١٠٠ _____ خامساً: نماذج الاستراتيجيات التنموية السياحية

الفصل السادس

التخطيط الاستراتيجي في مجال السياحة

- أولاً: مقدمة ١٢٣
- ثانياً: تاريخ التخطيط السياحي ١٢٤
- ثالثاً: تعريف التخطيط الاستراتيجي للسياحة ١٢٥
- رابعاً: أهميته ١٢٦
- خامساً: عناصره ١٢٧
- سادساً: أهدافه ١٢٨
- سابعاً: خصائصه ١٢٩
- ثامناً: متطلباته ١٢٩
- تاسعاً: مستوياته ١٣٢
- عاشراً: عوائقه ١٣٣
- حادى عشر: عوامل نجاحه ١٣٦

الفصل السابع

نظريات التنمية والتخلف

- أولاً: مقدمة ١٣٩
- ثانياً: نظرية التخلف ١٤٠
- ثالثاً: نظريات التنمية ١٤٤

الفصل الثامن

استراتيجية التنمية المستدامة

- أولاً: العلاقة بين السياحة والبيئة ١٤٩
- ثانياً: الآثار السلبية للسياحة ١٦٢
- ثالثاً: التنمية المستدامة ١٦٤

- ١٦٦ — رابعاً: تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم
 ١٦٩ — خامساً: أبعاد التنمية المستدامة
 ١٧٣ — سادساً: كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (الإجراءات)

الفصل التاسع

دراسة لتجارب الدول في مجال التنمية والاستثمار

السياحي

- أولاً: المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية
 ١٨١ — السياحية
 ١٨٢ — ثانياً: العوامل المؤثرة في الاستثمار والتنمية السياحية
 ١٨٣ — ثالثاً: أهمية المناخ الاستثماري
 ١٨٤ — رابعاً: مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحي في العالم
 ١٨٦ — خامساً: نماذج
 ١٨٧ — (١) مصر
 ١٩٨ — (٢) المغرب
 ٢٠١ — (٣) سلطنة عمان
 ٢٠٣ — (٤) البحرين
 ٢٠٥ — (٥) الأردن
 ٢١١ — (٦) سوريا
 المراجع :
 ٢١٥ — المراجع العربية
 ٢٢٠ — المراجع الأجنبية

مطابع آمون

٤ الفهريز من ش إسماعيل أبانلة

لابلونلى - القاهرة

تليفون ١ ٧٩٤٤٥١٧ - ٧٩٤٤٢٥٦



Bibliotheca Alexandrina



0413665

www.alamalkotob.com

I.S.B.N
977-232-376-1